

# سوق الامار

مجلة اقتصادية متخصصة تصدرها بورصة فلسطين

العدد (24) آذار 2012

اقتصادية دورية تصدر بشكل ربعي

## قانون البنك المركزي يرى النور قريباً

"الجنیه الفلسطيني"

حلم مع

وقف التنفيذ



شركة سوق فلسطين  
للأوراق المالية تُدرج  
أسهمها للتداول

# إستثمارك في بورصة فلسطين، لك وللفلسطين.

استثمر في بورصة فلسطين، ليعود ذلك بالفائدة عليك وعلى اقتصاد بلدك.

- بورصة فلسطين سوق مالي منظم وخاضع لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.
- هذا الإعلان ليس دعوة للإستثمار في سهم أية شركة معينة، كما أن أسعار الأسهم يمكن أن ترتفع أو تنخفض.
- الأداء في الحاضر لا يعكس بالضرورة الأداء في المستقبل.



• العرض يمنح 57 دقيقة مجاناً بعد كل 3 دقائق مدفوعة لنفس المكالمة.  
• يبدأ العرض بتاريخ 2012/03/12 ولغاية 2012/04/12



جوال

**احكي بأقل الاسعار مع برنامج وزارات**  
**42 اغورة للساعة على مشتركى وزارات وأقل من**  
**1.3 شيكل للساعة على أكثر من 2.4 مليون مشترك.**

للاشتراك بالعرض أرسل رسالة فارغة الى الرقم المختصر 37778 بسعر 22 اغورة

- التحويل إلى البرنامج والاشتراك به مجاناً ، يرجى زيارة معارض جوال أو شبكة موزعيها.
- للمشترخين الجدد بمكنهم الحصول على شريحتي وزارات مجاناً .
- جميع الاسعار شاملة ض.ق.م

جوال... لا للمستحيل

توزع من المعلومات والنشرات على الشبكات 111 | www.jowee.ps

العدد الرابع والعشرون، آذار 2012

المشرف العام

د. باسم مكحول

مدير التحرير

معتصم جميل دويكات

هيئة التحرير

أحمد صافي

إبراهيم أبو كامش

حامد جاد

العلاقات العامة

فداء مصلح/ عازر

لينا أبو دياب

ترحب المجلة بمراسلاتكم وآرائكم

واقترحاتكم على العنوان الآتي:

ص.ب. (128) - نابلس - فلسطين

هاتف: +970 - 9 - 2390999

فاكس: +970 - 9 - 2390998

البريد الإلكتروني: souk-almal@pex.ps

الموقع الإلكتروني: www.pex.ps

الآراء والمقالات المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها فقط، ولا تعبر عن رأي المجلة أو البورصة، وبالتالي لا تتحمل المجلة أو البورصة مسؤولية ما قد يترتب عليها.

## الافتتاحية..

يصدر هذا العدد من مجلة سوق المال، وسط الأجواء الاحتفالية التي واكبت توقيع اتفاقية إدراج شركة سوق فلسطين للأوراق المالية وبدء تداول أسهمها في بورصة فلسطين. وإذا كانت مبادرة تأسيس السوق عام 1995 محطة تاريخية ومفصلية في تاريخ الاقتصاد الفلسطيني، فهذه المناسبة الاستثنائية، والمتمثلة بطرح أسهم السوق للتداول، ستسجل كعلامة مهمة في تاريخ البورصة الفلسطينية والاقتصاد الوطني، فهي وفيما تعنيه من أهمية وقيمة اقتصادية عالية، تعكس أيضاً حجم التطور والنضج الذي وصلنا إليه كبورصة، سواء أكان ذلك على مستوى التنظيم والبناء المؤسسي وممارسة قواعد الحوكمة الرشيدة أو على مستوى الإستراتيجية وانفتاح الرؤية.

ومع دخول أسهم شركة السوق حيز التداول الفعلي في البورصة، نغتنم هذه المناسبة لنؤكد على رسالتنا لكافة المستثمرين في الداخل والخارج، ولكل الباحثين عن اقتناص فرص الاستثمار الواعدة، تعالوا إلى استثمار واعد ذو عوائد مجزية، فشأننا شأن أي سوق مالية أخرى في المنطقة، ورغم أننا نعمل في ظل تحديات إضافية لا تواجهها أي من هذه الأسواق، إلا أن معالم تميزنا كبورصة ناشئة واعدة وجاذبة، ورغم صغر حجمها مقارنة بالأسواق الإقليمية، واضح وجلي، عوضاً عن كوننا الوحيدة عربياً المملوكة من القطاع الخاص، والآن أصبحت الثانية عربياً التي يتم إدراج أسهمها للتداول.

أخيراً، ورغم أن مناسبة إدراج أسهم شركة السوق يفيض فيها الحديث ويطول، إلا أنه وعبر هذه المساحة الافتتاحية، يبقى أن نشير - ولو بعجالة - إلى ما يحويه هذا العدد المميز من مواضيع هامة وحيوية على مستوى الاقتصاد الوطني عموماً وقطاع سوق رأس المال تحديداً، وخصوصاً موضوع تحول سلطة النقد إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات وارتباطه بمسألة اعتماد قانون البنك المركزي وإصدار العملة الوطنية الفلسطينية، ذاك الحلم الذي يتوق إليه كل فلسطيني.

أحمد عويضة

الرئيس التنفيذي

بورصة فلسطين



# في هذا العدد

## ملف العدد

4

قانون البنك المركزي يرى النور قريباً

## تقارير

14

|                                                             |    |
|-------------------------------------------------------------|----|
| شركة السوق تطرح أسهمها للتداول                              | 14 |
| تطورات القطاع المصرفي الفلسطيني                             | 18 |
| شركة صناديق تقاعد القطاع الخاص                              | 22 |
| البورصة وسلطة النقد توقعان مذكرة تفاهم مشترك                | 28 |
| بورصة فلسطين تتأسس الفرع الفلسطيني لجمعية علاقات المستثمرين | 30 |
| أزمة منطقة اليورو وأثرها على الأردن والكويت                 | 32 |

## استطلاع

34

تحديات الاقتصاد الفلسطيني 2012

## ريبورتاج

40

سوق المال في جامعة بيرزيت

## إضاءات

48

مجموعة عمار العقارية

## ملف غزة

52

أزمة البضائع المحتجزة على معبر كرم أبو سالم

## الملف الإحصائي

56

أداء بورصة فلسطين للربع الأول 2012

56

أداء بعض الأسواق العربية للربع الأول 2012

64

## بورصة في سطور

72

البورصة المصرية

# قانون البنك المركزي يرى النور هذا العام و"الجنه الفلسطينيه"... حلم مع وقف التنفيذ

خاص - ٩٣٨٠ المال

الحديث عن قرب إقرار قانون البنك المركزي ذو دلالات مهمة، كما يطرح تساؤلات لا تقل أهمية حول التغيرات المتوقعة في طبيعة عمل سلطة النقد الفلسطينية ومهامها عقب اللحظة التي يتم فيها اعتماد القانون والخطوة التالية لهذا التطور، وخصوصاً ما يرتبط بقضية إصدار العملة الوطنية الفلسطينية، هذه اللحظة الحلم، التي يتوق إليها كل فلسطيني لمعايشتها والإحساس بها.



مشروع مبنى سلطة النقد الفلسطينية ( قيد الإنشاء )

والنقاش في هذا الموضوع يتعدى مجرد الدغدغات العاطفية والمشاعر الوطنية، على أهميتها في الشخصية والهوية الوطنية الفلسطينية، التي نعتز جميعاً بالانتماء إليها، ليدخل في صلب نقاش جاد ومعقد حول إمكانيات إصدار العملة الوطنية ومدى توفر متطلباتها الاقتصادية قبل السياسية أو الأمنية، وفي الإمكانيات الحالية أو المستقبلية لاتخاذ القرار التاريخي المنتظر بإعادة الحياة من جديد لـ"الجنه الفلسطيني"، وهي التسمية المتوقعة للعملة الوطنية الفلسطينية القادمة.

قانون المصارف الجديد عام 2010 الذي أخذ بعين الاعتبار أفضل المعايير والإجراءات المتبعة. وحالياً يتم استكمال هذه الحلقة من خلال العمل على إعداد مسودة قانون البنك المركزي بالتعاون مع خبراء من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما يبين د. جهاد الوزير، الذي قال: «مسودة قانون البنك المركزي شبه جاهزة، وستقدم للاعتماد في الربع الثاني أو الثالث من هذا العام».

### السياسة النقدية بمنأى عن التأثير الحكومي

ولحين اعتماد مسودة القانون بشكلها النهائي، سأنا د. الوزير عن الأمور الجوهرية التي ستنص عليها، فأجاب: من المحددات الأساسية ضمان استقلالية البنك المركزي استقلالاً كاملاً عن الحكومة، ويجب أن ينص القانون، على أن الحكومة لا تستطيع أن تقتض من البنك المركزي، ولا يكون لها قدرة على التأثير على قرارات السياسات النقدية، فالبانك مسؤول عن السياسة النقدية، ولا يجوز التأثير على قراره فيما يتعلق بالسياسة النقدية سواء برفع أو خفض الفائدة، لأن مهمته الحفاظ على استقرار الأسعار.

والمحرك الرئيسي للدعوة لاستقلال البنك المركزي عن السياسات الحكومية، تنبع من رؤية للمشكلة التقليدية التي تحكم علاقة البنوك المركزية بالحكومات حول العالم، كما يراها د. الوزير؛ ويوضح: الحكومات تسعى لكسب الانتخابات عبر حاجتها لضخ السيولة ورفع الرواتب وتخفيض الأسعار، ولا تسأل عما سيجري بعد اليوم الذي يلي الانتخابات. وهناك أمثلة على فشل الكثير من البنوك المركزية بسبب الضغط السياسي والتدخلات الحكومية أو هيمنة وزارة المالية على البنك المركزي، أدت إلى عدم استقرار وعدم القدرة على اتخاذ السياسات الملائمة في الوقت المناسب، ما أدى إلى التضخم وتخفيض قيمة العملة، إلى حد اضطرت فيه بعض البنوك المركزية للتخلي عن عملتها أو إلغائها واللجوء إلى عملات أجنبية حتى تضمن استقرار السوق والأسعار.

وعدا عن توفر الجاهزية الفنية والإدارية والإجرائية والتشريعية، وأيضاً جاهزية القطاع المصرفي لاستقبال مثل هذه التطورات، وهي بالطبع مسائل مهمة، يبقى الحديث الأهم عن الآثار الاقتصادية المتوقعة لعملية تحول سلطة النقد إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات، وبالأخص ما يتعلق بالحاجة لتطوير وامتلاك الأدوات النقدية، سواء كان بإصدار العملة والتحكم بأسعار الفائدة أو إدارة السيولة النقدية في السوق المحلية أو إدارة السياسة النقدية والاحتياطي الإلزامي للمصارف.

«سوق المال» وعبر هذا الملف الخاص، تتناول بعمق قضية تحول سلطة النقد إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات، وما يدور من حديث عن قرب إقرار قانون البنك المركزي، حيث يبدو أن الأفق القريب يحمل تطورات إيجابية في هذا المجال. ومن خلال مقابلات مع ذوي العلاقة والخبراء نحاول الإجابة على تساؤلات عديدة. وللتنويه فقد حاولنا خلال إعداد الملف الإحاطة بأكبر قدر من المواقف والآراء، وخصوصاً داخل الجهاز المصرفي، إلا أننا لم نتمكن من ذلك لأسباب خارجة عن إرادتنا.

### يرى النور هذا العام

«سوق المال» التقت بمحافظ سلطة النقد الفلسطينية د. جهاد الوزير في مكتبه وحاوخته حول إمكانيات وآفاق تحول سلطة النقد إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات، فهل أصبحت الأمور مهياً لهذا التطور؟ سؤال يرد عليه د. الوزير بالإيجاب، مضيفاً أن سلطة النقد، ومنذ سنوات، أعدت خطة التحول إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات، كما استوجبت هذه الخطة إعادة هيكلة داخلية في دوائرها وتطويرها لتمكينها من الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار.

وتعقيباً على هذه الجاهزية للتحول، وعلى اعتبار وجود البنية التشريعية أحد المكونات والركائز الأساسية، فقد تم سابقاً إصدار قانوني مكافحة غسل الأموال وحوكمة المصارف، كما تم إصدار



د. جهاد الوزير

وهو نظام التسويات المالية الفورية، الذي خفف مخاطر الجهاز المصرفي وعزز استقرار أنظمة الدفع بين البنوك وساهم في تسريع حركة النقد. وعن هذا النظام، يوضح بأنه «من أهم المحددات لتقييم مدى نجاح العملة عند إصدارها، فهو الوحيد الذي يعمل تسويات بأربع عملات ولديه مجال لعملة خامسة، وهي عملة الجنيه الفلسطيني لاستخدامها في الوقت المناسب، وبالتالي لن نحتاج لبناء نظام جديد عند استخدام عملتنا الوطنية، فهذا النظام جاهز لاستقبال عملتنا الوطنية في التعاملات المصرفية والتحويلات الإلكترونية والمقاصة».

وعن أهمية انضمام سلطة النقد إلى برنامج البنوك المركزية التابع للبنك الدولي، يقول: سيتيح ذلك ويسهل عملية إصدار العملة، بإدارة الاحتياطي بشكل سليم وآمن يضمن أن يكون هذا الاحتياطي قادراً على تغطية هذه العملة التي نصدرها، منوهاً لأهمية الاطلاع على هذه الخبرات والمشاركة في العمليات الاستثمارية واتباع الأنظمة والمعايير والبرامج المحوسبة اللازمة.

ويضيف: تم تطوير أدوات خففت المخاطر على الجهاز المصرفي من خلال قاعدة بيانات الائتمان، إضافة إلى تطوير السياسات النقدية والقدرات الداخلية والفنية والمهنية في سلطة النقد لفهم مدخلات ومخرجات الاقتصاد الوطني، ورفع قدرات سلطة النقد التحليلية وقدرات التنبؤ الاقتصادي النموذجي، وجلها، بحسب د. الوزير، «مدخلات مهمة حتى نستطيع أن نضطلع بمهام السياسة النقدية، لأنها تتطلب معرفة تامة بوضع الاقتصاد وتكون سلطة النقد مؤهلة في المستقبل - عند إصدار العملة - للتحكم بأسعار الفائدة والتعامل مع السياسة النقدية بشكل يضمن استمرار النمو ويضمن استقرار الأسعار».

إذن، عملية التهيؤ للتحويل نحو البنك المركزي سارت بخطوات محسوبة، فمن عملية الإصلاح الداخلي لسلطة النقد إلى خطوات إصلاحية في الجهاز المصرفي وتحسين العلاقة بين المواطن والجهاز المصرفي عبر سلسلة خطوات مهمة في هذا المجال، وفي المرحلة التالية لهذه المراحل جاءت عملية تطوير المدخلات الاقتصادية، وفيها قطعت سلطة النقد الشوط الأهم وفقاً لمحافظ سلطة النقد، قائلاً: «بتنا نمتلك مقومات لإصدار العملة الوطنية ليست موجودة في الكثير من الدول التي أصدرت عملة».

وكتأكيد على مدى الجاهزية التي وصلت إليها سلطة النقد، يشير د. الوزير إلى أن وجود بنك مركزي كامل الصلاحيات يرتبط بوجود وإدارة نظام مدفوعات سليم وآمن وذو استمرارية، ويقول: تم صدور نظام البراق في السنوات الماضية،

وفي هذا السياق، يشير د. الوزير إلى أن قانون البنك المركزي الجديد يؤكد على استقلالية البنك المركزي بالتوافق مع الحكومة وبالأخص وزارة المالية، مؤكداً أن رئيس الوزراء أيد توجه الاستقلالية. ومع ذلك، يشدد د. الوزير على أن الاستقلالية يجب أن تكون مدعومة بشفافية البنك ووجود رقابة من التشريعي على عمله وأدائه، ومساءلة المحافظ في المجلس التشريعي عن سياساته النقدية دون أن يكون هناك تدخل، سواء من المجلس التشريعي أو من الحكومة في آليات عمل البنك وفي سياساته، بحيث تقتصر المساءلة على الشفافية وعمل البنك وليس على القرار الائتماني أو السياسة النقدية.

### خطوات محسوبة على طريق التحول

وقبل الخوض في أهمية وجود البنك المركزي وما يتصل به من مهمات وخصوصاً إصدار العملة وإدارتها، سألنا د. جهاد الوزير عن خطة تحول سلطة النقد إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات؟ فأشار إلى أن الخطة ركزت على تحقيق الاستقرار المالي، فتم إصدار دليل الحوكمة للجهاز المصرفي عام 2008، إلى جانب إعادة هيكلة لبعض البنوك الضعيفة، منوهاً إلى أن عملية الإصلاح شملت عمليات تصفية وترشيد أو دمج مع تصفية، إضافة إلى رفع رؤوس أموال المصارف تبعاً من 20 إلى 35 وصولاً إلى 50 مليون دولار أميركي، الأمر الذي عزز من قدرة الجهاز المصرفي على مواجهة التحديات، سواء في الأزمة المالية العالمية أو خلال فترات تعثر دفع الرواتب.



المدير الإقليمي لفروع الضفة الغربية في البنك الإسلامي الفلسطيني، عماد السعدي يرى «أن تحول سلطة النقد للقيام بمهام بنك مركزي بكامل الصلاحيات من عوامل السيادة للدولة، ويعطي شعبنا عوامل سيادية للتحرر من كل الاتفاقيات المجحفة مع الجانب الإسرائيلي، والتي قد تكون المعيق الأكبر في وجه هذا التحول، ويضيف: بالتأكيد التحول إلى بنك مركزي من أهم فوائده الاقتصادية توسيع صلاحيات سلطة النقد، وهي الآن تقوم بواجبها بالشكل الأفضل، كما سيسمح لها القيام بصلاحيات أخرى، ومن أهمها أن يكون لدينا عملة وطنية، خصوصاً مع ما نواجهه من مشاكل نتيجة تعاملنا مع عملات متعددة.

### مطلوب تحول بالمضمون والتفكير بعقلية البنك المركزي

من جانبه، يدعم الخبير الاقتصادي والمحاضر بكلية التجارة والاقتصاد بجامعة بيرزيت د. نصر عبد الكريم الجانب المتعلق بتحول سلطة النقد في هذه المرحلة إلى بنك مركزي في الجانب المؤسسي، وهنا يوضح: بمعنى أن يبدأ الموظفون والمحافظ ومجلس الإدارة يتصرفون بعقلية بنك مركزي، ويبدأوا تجهيز كل المتطلبات الفنية والمؤسسية والإدارية والقانونية اللازمة لإصدار عملة، فعندما تحين لحظة التحول إلى بنك مركزي، حينئذ تكون قادرة على تأدية الوظائف الأساسية للبنك المركزي فعلاً، ويتابع: «لا يهم التحول بالاسم فقط، والمهم الفعل على الأرض، وطالما هذا الفعل منقوص فسمه ما شئت، ولذلك أظن أن المضمون هو المهم وليس الاسم».

أما د. أمين حداد، مدير عام المؤسسة المصرفية الفلسطينية، فينظر إلى تطور سلطة النقد للقيام بمهام البنك المركزي بإيجابية، موضحاً بأن ذلك يدخلها على خط الإدارة النقدية وتوفير استقرار نقدي للاقتصاد الفلسطيني، فأثارها متعددة وترتبط بشكل أساسي بتطوير نوعية الخدمات التي تقدمها سلطة النقد. ومع ذلك، يحذر قائلاً: «تحول سلطة النقد إلى بنك مركزي اسماً لا يغير شيئاً». ويقول موضحاً أهمية وجود بنك مركزي فلسطيني الهوية: سيدرس واقع الاقتصاد الفلسطيني، وسيحدد آلية التسعير، والتسعير للعملة دائماً مربوط بسعر الفائدة، وسيحدد أسعار فوائد مرتبطة بواقع الاقتصاد، وبالتالي إدارة الاقتصاد المحلي وإدارة السيولة بداخله، كما أن تكلفة التمويل للوظيفة أو الاستثمار بالتأكد ستتغير وستكون أكثر وضوحاً. ووضح هذه السياسة وكونها مملوكة ومدارة فلسطينياً، بالتأكد سيؤديان إلى استقرار أفضل ووضوح أكثر، ما يعني مخاطر أقل في الاستثمار وعائد أكبر للقطاع الخاص بشكل أساسي.

### خطوة معنوية ورسائل إيجابية

وبالعودة إلى موقف د. نصر عبد الكريم من مسألة تحول سلطة النقد إلى بنك مركزي، وفي إجابته على تساؤلات عن الآثار الاقتصادية المتوقعة لهذا التحول، يوضح بأنها لن تكون مباشرة أو في المدى القصير، ويضيف: «كما أن قرار التحول لا يحمل في طياته مضامين اقتصادية، وربما له علاقة أكثر بالتجهيز لإقامة دولة والتجهيز لمرحلة ما بعد قيام الدولة، وحتى لو كان هناك

تحول من خلال قرار من سلطة النقد إلى بنك مركزي، فهذا لن يكون بالمعنى الفعلي وإنما بالمعنى الرمزي المعنوي، ولا يمكن تخيل بنك مركزي يقوم بكافة الوظائف الفعلية على الأرض التي لها تداعيات اقتصادية دون عملة وطنية».

وخلاف ذلك، وحتى لو تغير مسمى سلطة النقد فإنه «سيبقى قاصراً في أداء وظائفه الأساسية، وهي وظيفة التدخل بشكل غير مباشر في أسواق المال والنقد والاقتصاد من خلال التحكم بالفوائد وأسعار الفوائد وأسعار صرف العملة. وبغياب هذه الوظيفة لا أرى أن هناك تأثيرات مادية مباشرة على الاقتصاد الفلسطيني». ومع موقفه هذا، لا ينفي د. عبد الكريم أن هذا الأمر قد يعطي دلالات ورسائل إيجابية غير مباشرة للمستثمرين وللمتعاملين مع النظام المصرفي، بأن سلطة النقد في تحولها إلى بنك مركزي أصبحت الآن أكثر قدرة على الرقابة والمتابعة والمحافظة على استقرار النظام المصرفي، وتوفير التأمينات للمستثمرين، ما يعزز قوة النظام المصرفي.

## إدارة المال العام

وفي تأكيد على مبدأ الاستقلالية الذي أشار إليه د. جهاد الوزير سابقاً، يجزم د. أمين حداد، بأهمية تحضير سلطة النقد لنفسها بكامل الخبرات، منوهاً إلى أن التحول بشكل كامل للقيام بدور البنك المركزي يستغرق وقتاً، ويوضح رؤيته من البنك المركزي الفلسطيني الذي يجب أن يكون بنك الدولة، بمعنى أنه إلى جانب إصدار العملة وإدارتها، يقود إدارة المال العام ولا تقوم وزارة المالية بعهدة الإيراد وصرفه، مضيفاً: ذلك سيطور حجم الشفافية في إدارة المال العام، ويطور مصداقية أكبر بإدارة القطاع العام لعلاقته التعاقدية مع الجهات التي لها حقوق عليه ولها واجبات، ويحول إدارة الدين العام والإشراف عليه وتحديد حجمه إلى تفاوض ونقاش بين البنك المركزي ووزارة المالية، فكل هذه الجوانب مهمة وأساسية ويجب أن تتم، وليست مرتبطة بإصدار العملة. ويضيف: يجب إخراج عملية إدارة التسويات المالية من وزارة المالية وتحويلها للبنك المركزي كونه بالأساس يجب أن يكون الجهة المناسبة لذلك.

## الجاهزية متوفرة لدى القطاع المصرفي

الوصول إلى القدرة على إصدار العملة وإدارة أسعار الفائدة في المستقبل يتطلب توفر العديد من العوامل والمتطلبات، وأحد هذه المتطلبات وجود جهاز مصرفي قوي، فهل لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني الجاهزية والقدرة على التعامل مع متطلبات عملية التحول والعملة في حال إصدارها؟ سؤال يجيب عنه د. الوزير بجاهزية القطاع المصرفي للتعامل مع التحول وإصدار العملة، خاصة أنه يعاني من استخدام أربع عملات في السوق الفلسطيني، موضحاً حجم الخسائر التي يتكبدها

الاقتصاد الوطني جراء التداول بعملات أجنبية متعددة وما يفرزه ذلك الواقع من تعقيدات، فأصبح هناك احتياطات إلزامية بعملات الدولار والدينار والشيقل، وحتى المواطن العادي أثقلت كاهله هذه الأمور، فأضحى له حسابات مصرفية أيضاً بهذه العملات الثلاث.

ويضيف د. الوزير: كل هذه تعقيدات وتكاليف إضافية على المواطن وعلى الاقتصاد معاً، وعندما تكون عملة واحدة سيصبح التعامل من خلال وحدة نقدية واحدة وسوف تيسر الكثير في عمل المصارف. وهل إصدار العملة يتطلب تغييراً في الأنظمة السائدة؟ يجب: لن يكون هناك حاجة للتغيير في الأنظمة؛ لأن أنظمتنا تستخدم أربع عملات، وبالتالي اختصارها إلى عملة واحدة سيوفر الكثير من الجهد وسيعزز من متانة الجهاز المصرفي وقدرته على التعامل وعلى التنبؤ وعمل دراساته واحتياطاته.

د. نصر عبد الكريم يؤيد في موقفه ما ذهب إليه د. جهاد الوزير فيما يتعلق بجاهزية الجهاز المصرفي الفلسطيني للتعامل مع تحول سلطة النقد للقيام بمهام البنك المركزي، موضحاً أن هذا الجهاز يخضع للتعليمات والأنظمة والقوانين من قبل سلطة النقد الحالية، وهي توازي التعليمات والأنظمة المقررة في معظم البنوك المركزية في العالم، فسلطة النقد الآن تمارس فعلياً وظيفتها الرقابية وبشكل يعادل ويكافئ أي بنك مركزي آخر.

ويتابع: الجديد في حال التحول وإصدار العملة أنه سيضاف على البنوك أعباء التكيف مع إصدار العملة، وسيصبح المطلوب منها إعادة فتح حسابات بالعملة الفلسطينية الجديدة، عدا عن تحول جزء كبير من سيولتها النقدية واستثماراتها إلى

العملة المحلية، وهذه أعباء إدارية فنية، لا أرى أن ذلك سيجلب لها المزيد من المتاعب؛ لأن البنوك تعمل الآن في بيئة فيها عملات مختلفة، وإذا أضيف لها عملة وطنية أظن أنها قادرة على التعامل معها.

أما المدير الإقليمي لفروع الضفة الغربية في البنك الإسلامي الفلسطيني عماد السعدي فيؤكد أن الرغبة والأمنية موجودتان لدى البنوك، وعملية التهيئة للجهاز المصرفي لن تكون صعبة، وإن توفرت العملة الوطنية وأصبحت واقعاً فستتعامل معها البنوك بأريحية كما تعاملت مع عملة اليورو سابقاً.



عماد السعدي

## حلم تاريخي طال انتظاره

إصدار العملة الوطنية الفلسطينية، حلم كل فلسطيني في هذا الوطن، ولن تجد فلسطينياً واحداً لا يحلم أو يتطلع لمعايشة هذه اللحظة التاريخية الممزوجة بالعاطفة والمشاعر الوطنية. وما دام الباب فتح لمناقشة موضوع البنك المركزي، فإثارة هذه القضية أمر مهم لموضوع حساس يعني المواطن العادي كما يعني رجل الأعمال والمستثمر. ومع كون الحديث في هذا الموضوع غالباً ما يظل حبيس الأوراق الضيقة، ارتأت «سوق المال» أن تفتح الباب

لهذا الموضوع وتثير نقاشاً حول إمكانيات إصدار العملة في الوقت الراهن بالتزامن مع الحديث الذي يدور حول تحول سلطة النقد إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات والتوقعات بإقرار قانون البنك المركزي هذا العام؛ فأصدار العملة وإدارتها والحفاظ على استقرارها، إحدى أهم المهمات التي تقع ضمن نطاق صلاحيات البنك المركزي ومهامه الأساسية.

ومع إقرار محافظ سلطة النقد بأن إصدار العملة لا يرتبط بالضرورة باعتماد قانون البنك المركزي، يبقى من المشروعية لنا أن نسأل عن مدى الجاهزية لإصدار مثل هذه العملة الآن؟ وهل الظروف مهيأة لمثل هذا الإصدار؟ وهل غمّلك فعلاً المقومات والقدرة لإصدار وإدارة عملة وطنية فلسطينية؟ وهل يمكن أن ترى هذه العملة النور في الأفق والأمد القريبين؟ وألم يحن الوقت للحد من النزيف المستمر للاقتصاد الوطني نتيجة تعدد العملات المتداولة في السوق الفلسطينية؟ وما هي الرؤية لهذا الواقع وإلى أين نسير؟

### الأداة الأهم لم تتوفر بعد..

ومع ما تبذله سلطة النقد من جهود في تهيئة الأجواء للتحول نحو البنك المركزي، ومع التطورات المهمة التي حققتها في السنوات الأخيرة، يرى د. الوزير أن هناك حاجة لأدوات يجب تطويرها، وإحدى هذه الأدوات إصدار العملة الوطنية الفلسطينية والتحكم بأسعار الفائدة، إلى جانب إدارة السيولة النقدية في السوق، والاحتياطي الإلزامي للمصارف. ولا يخفي د. الوزير أن الأداة الأهم لم تتوفر بعد، ألا وهي إصدار العملة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي القدرة على التحكم بأسعار الفائدة؛ فأسعار الفائدة يحددها البنك المركزي الفيدرالي

فيما يتعلق بالدولار الأميركي، والبنك المركزي الأردني فيما يتعلق بالدينار الأردني، والبنك المركزي الإسرائيلي فيما يتعلق بعملة الشقل. ويستدرك أن الاحتياطي الإلزامي قد يكون وسيلة بالإمكان تطويرها حتى تكون أداة من الأدوات النقدية في الاقتصاد. وفي مزايا توفر عملة وطنية باعتبارها الأداة الأهم بيد البنك المركزي، يقول د. أمين حداد: العملة توفر إيرادات جيدة للبنك المركزي، وتوفر استقراراً لسجلات الاقتصاد، وتخفف من أعباء ومخاطر التعامل بالعملات الأجنبية، كما أنها أداة من أدوات دورة الاقتصاد وزيادة التوسع فيه، وإضافة إلى كونها أداة من أدوات التطوير الاقتصادي من خلال الاستثمار والتأثير على أسعار الفائدة، فهي أداة للتحكم بشكل أو بآخر من أجل حماية السوق المحلي من أي تعرض لأخطار خارجية لها علاقة بالتغير في أسعار العملات العالمية، وأداة تسوية مهمة بين المواطنين وشخصية وطنية، وهي جزء أساسي من السيادة.

### إقرار القانون لا يعني إصدار العملة فوراً

مع كل هذه المواقف والآراء، يزحف إلى ذهن التساؤل الأهم حول العلاقة بين اعتماد قانون البنك المركزي وإصدار العملة، فهل الأمران متلازمان؟ وهل نتظر صدور العملة بعد اعتماد القانون؟ يجيب د. جهاد الوزير: إصدار قانون البنك المركزي لا يعني بالضرورة إصدار العملة مباشرة، فالقانون يضع الركيزة التشريعية التي تعطي للبنك القدرة على إصدارها في الوقت المناسب، لحين توفر كافة العناصر، التي ما زالت قيد البناء والإنشاء، ومنها تكامل الصورة الاقتصادية من خلال السوق المالي وإصدار سندات حكومية ومن

خلال مؤسسات الإقراض، ووجود شركات استثمارية وصناديق تقاعد وغيرها، كلها عوامل تسهل من عملية التبادل المالي وضخ السيولة وخروجها، وكلما توسعت وتعمقت وتوسعت السوق المالية وجدت الآليات المختلفة بوجود أدوات نقدية مختلفة يسهل على البنك المركزي التحكم بمدخلات ومخرجات الاقتصاد.

وفي هذا الإطار أيضاً، يشير د. جهاد الوزير إلى أن الاستقرار المالي في عملية الصرف لدى وزارة المالية من العناصر المهمة، إضافة إلى وجود محددات لعملية العجز في الموازنة، ووجود حدود تشريعية محددة في القوانين تمنع الحكومة من زيادة نسبة العجز أو تمنع أن يكون هناك عجز في الموازنة بحدود معينة. ومن هنا يخلص إلى القول: يجب أن تتوفر محددات ملزمة للحكومة لا تتجاوز نسبة معينة لتعزز استقرار السوق، وتعزز قدرة المستثمر على دخوله، وتعزز من مصداقية الحكومة واستمراريتها، وبالتالي تعزز من استمرارية قوة العملة الفلسطينية عندما يتم إصدارها في المستقبل.

### «الجنية الفلسطينية الجديد»

بعيداً عن التفاصيل المتعلقة بعملية إصدار العملة الوطنية الفلسطينية والجدل بشأن التوقيت المناسب لإصدارها ومدى تحقق متطلباتها المختلفة، يبدو أنه من المؤكد أن الجاهزية الفنية والإجرائية لإصدار العملة قد اكتملت، حتى في أدق تفاصيلها الصغيرة، وفق ما يؤكد د. جهاد الوزير لـ«سوق المال»، مبيناً أن «الجنية الفلسطينية الجديد»، هي التسمية التي تم اعتمادها في أنظمة الدفع «NPP» ووفق معايير دولية ومعادلات حسابية معتمدة تم تطبيقها ولها علاقة حتى في عمليات التحويلات الدولية، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار أن

يكون الاسم مقبولاً وقابلاً لعمليات التحويل عندما يضع التحويلات على أنظمة سويقت الدولية في التعاملات المصرفية والمالية.

وعن الشكل الخارجي وتصميم العملة، يشير إلى وجود معايير مختلفة في تصميم العملة، مؤكداً أن هذا الشأن سيكون من خلال وجود لجنة مختصة من فنيين ومهنيين ولجان تقدم اقتراحات. ويبين أن القرار بشأن العملة سيكون جماعياً وليس فردياً بسلطة النقد، ويضيف: نحن نحضر الآليات والمعايير، ومن أهم العناصر هي معايير الأمن فيما يتعلق بالعملة وحفظها من التزوير، بحيث تكون العملة آمنة وضمن معايير أمنية، وسيكون هناك تحديثات شهرية فيما يتعلق بمكافحة التزوير، مؤكداً أن عملية إصدار العملة ستطرح ضمن عطاء معلن سيتم عرضه على مستوى دولي.

### متطلبات اقتصادية لم تتوفر بعد..

وفيما يمكن توفيره من متطلبات لإصدار العملة، يقول د. نصر عبد الكريم: هناك متطلبات كثيرة، ولكن سأتجاوز المتطلبات الفنية التي لها علاقة بشكل العملة وفئاتها وتفصيلها الفني وطباعتها، والتي ستأتي بعد أن يتم اتخاذ قرار سيادي بإصدارها، وحتى يتخذ هذا القرار أظن أن المتطلبات الاقتصادية هي الأهم، وهي التي يجب التدقيق فيها، ولا أرى أنها متوفرة. ويضيف: من أجل أن تصدر عملة في أي بلد في العالم لا بد من إيجاد القدرة لدى البنك المركزي للمحافظة على استقرار سعر صرف العملة، وإلا فإن صدور العملة قبل أوانها قد يضر بالاقتصاد ولا يفيد؛ لأنه عندها ستتم المحاولة وبذل الكثير لإقناع المواطنين، قبل الأجانب، لحمل هذه العملة وأن يحولوا ما بحوزتهم من عملات إلى العملة الوطنية. وبكلامه هذا، فإنه يشير إلى عنصر الثقة، فإذا

توفرت الثقة بالعملة وبقدرتها على الاستمرار وقدرتها على المحافظة على قيمتها وعدم تأكلها في المستقبل، عندها نقول إن إصدار العملة سيكون له منافع.

ويحذر د. عبد الكريم من مخاطر استعجال إصدار العملة قبل نضج الظروف المالية، ويقول: قد يضر بثروات المواطنين وبالاقتصاد الفلسطيني ومستقبل الاستثمار؛ فالمستثمرون، سواء المحليون أم الأجانب ينظرون - إلى جانب التضخم والاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني - إلى استقرار سعر صرف العملة الوطنية، فإذا كانت هذه العملة مرشحة للانخفاض عندها - وحتى لو ربح من المشروع الاقتصادي - سيخسر القيمة المتأكلة في العملة، وستكون عوائده الحقيقية قليلة للغاية. ويضيف: فإن المتطلب الاقتصادي حتى الآن غير متوفر وبحاجة إلى تدقيق ودراسة متأنية، كذلك في ظل غياب نشاط اقتصادي فعلي حقيقي يدعم العملة واستقرارها، على المستوى التصديري والثقة بالمنتج الوطني وإيجاد حالة تنموية مستدامة لا تعتمد على التحويلات من الخارج سواء مساعدات أو غيرها؛ فإن قرار إصدار العملة يكون متعجلاً وغير مدروس، فنحن نحتاج إلى إرادة سياسية تستند لمتطلبات اقتصادية.

### سلاح ذو حدين

ويشدد د. نصر عبد الكريم على ضرورة استيفاء الشروط الاقتصادية قبل عملية إصدار العملة الفلسطينية، ويقول موضحاً: تخيل إصدار عملة والناس يملكونها مقابل سعر صرف محدد لها، وفجأة لا يوجد دعائم اقتصادية كافية لها، ما يؤدي إلى انخفاضها بشكل كبير - كما كان يحصل في الكثير من عملات العالم - فداًماً سيخسر المواطن الحامل لهذه العملة وستكون هذه الخسارة

باهظة، وعلى المدى الاستراتيجي ستحتاج لفترة طويلة لإعادة الثقة بها، وهذا أمر مضر على المدى الإستراتيجي.

وحتى نقطف الثمار المرجوة من إصدار العملة، فإن تحقيق المتطلبات الاقتصادية والسياسية والأمنية الملائمة هو العامل المؤثر لنجاحها، وعندئذ ستتحقق الكثير من المزايا، ومنها بحسب ما يوضح د. نصر عبد الكريم، ما تسمى «عوائد صك العملة»، التي نخسرها سنوياً، وهي حوالي 1 - 2 %، فعندما نصك العملة فإن تكلفة صكها أقل بكثير من قيمتها التبادلية، وبالتالي فإن عوائد صك العملة مهمة، وهي تتراوح ما بين 300 - 400 مليون دولار سنوياً.



د. نصر عبد الكريم

وبامتلاك هذه الأداة المهمة بيد البنك المركزي، يكون لدى هذا البنك القدرة على التحكم بالاستقرار المالي والنقدي والاقتصادي أكثر، فإحدى أهم أدوات السياسة النقدية التي تجعل البنك المركزي لديه قدرة على متابعة الأوضاع الاقتصادية والتدخل في الوقت المناسب للمحافظة على الاستقرار هي سياسة التحكم بسعر الفائدة الأساسية والسيطرة عليها. وبرأي د. عبد الكريم، فإن هذه الأدوات ستتاح بلا شك لسلطة النقد «البنك المركزي»، كما أنه من المهم عندما تصدر العملة بشكل أو بآخر فهذا يعني



وفي الاتجاه ذاته ينظر السيد عماد السعدي للموضوع، فيقول: الإمكانيات متوفرة لإصدار العملة، إلا أن إصدارها يتطلب قراراً سياسياً، كما يتطلب دعماً دولياً، ويوضح: لا نريد أن يكون لدينا عملة يُداول بها كورق للبنوك فقط ولا تكون مقبولة من الدول المجاورة.

### الاستقلال شرط

وفي موقف واضح، يربط د. أمين حداد، إصدار العملة بوجود دولة فلسطين المستقلة، وتوفر الاستقلال والإرادة السياسية، قائلاً: «أي شيء أقل من هذا فهو واقع مشوه». ويتحدث عن آليات لإدارة الإصدار تتمثل في البنك المركزي ومجلس النقد، قائلاً: كان رأيي دائماً مع مجلس نقد مستقل قوي وصاحب صلاحية لا يتأثر بالأزمات المالية للقطاع العام ولا بالأزمات المالية لأي قطاع آخر.

إدارة السيولة في السوق؟ وهنا يؤكد د. جهاد الوزير أن الاحتلال هو العائق والهم الأكبر، مضيفاً: ستتأثر قدرتنا على إدارة السيولة في حال إصدار عملة نقدية في ظل 650 حاجزاً عسكرياً، وخصوصاً في ظل عدم القدرة على إدخال النقد الأجنبي وإخراجه في الوقت المناسب، مشيراً إلى معاناة سلطة النقد فيما يتعلق بإدارة السيولة في عملة الشيقل في قطاع غزة بسبب إجراءات الاحتلال والحصار ومنع جيش الاحتلال إدخال النقد إلى قطاع غزة بالكميات المطلوبة. ومع ذلك، يبين د. الوزير أنه يمكن إيجاد حلول ومعالجة واتخاذ إجراءات تخفف من هذه المشاكل، ويفضل أن تكون هناك سيطرة فلسطينية على الأقل على المعابر لإصدار العملة الوطنية، حتى لو كانت سيطرة من طرف دولي.

### القرار سياسي قبل أن يكون مهنياً

في إجابة عن السؤال الرئيسي حول إمكانية إصدار العملة الآن؟ يمكن تلخيص صورة الواقع، بجاهزية سلطة النقد - وبشكل كبير - من النواحي الفنية والإجرائية اللازمة في حال اتخذ القرار، لكن يبقى الموضوع رهن الإرادة السياسية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وتوفر المتطلبات الاقتصادية والأرضية المناسبة. وفي هذا الإطار، يقر محافظ سلطة النقد د. جهاد الوزير بأن عملية إصدار النقد مرتبطة بقرار سياسي له علاقة بطبيعة العلاقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إن تمت باتفاق سياسي، فهناك حوالي 9 % من النقد إسرائيلي موجود في السوق الفلسطينية، وبالتالي فإن عملية إصدار نقد فلسطيني واستبدال الشيقل يجب أن تكون عملية من خلال التعاون مع البنك المركزي الإسرائيلي وباتفاقيات ثنائية، وهذا موضوع مرتبط بالوضع السياسي قبل أن يكون مسألة مهنية.

أنه ستصبح هناك ثقة بالنظام المصرفي ككل، ويصبح لدى هذا النظام قدرة أفضل على إدارة ما تسمى مخاطر سعر العملات؛ لأنه يعمل في بيئة فيها أكثر من عملة قانونية، وعندما تصدر هذه العملة تصبح هذه العملة الوظيفية الرئيسية مقابل العملات الأخرى ويصبح التعامل معها حسب رغبة البنك وقدرته على السيطرة عليها. وإضافة إلى ما يشكله ذلك من تدعيم للجهاز المصرفي والبنية الاقتصادية ورسائل الثقة التي يبعث بها للمواطنين، إضافة إلى قيمتها السيادية السياسية، فإن د. عبد الكريم يرى أن كل هذا يعتمد على صحة وصوابية ومشروعية ومنطقية قرار إصدار العملة وليس على العملة بحد ذاتها؛ لأن هذا يحتمل أي اتجاه آخر عندما تصدر العملة، لكن تعتمد نتائجه على مدى تقدير الموقف بشكل أسلم.

### هل يمكن إدارة العملة تحت حراب الاحتلال؟

قد تكون الظروف لم تنضج بعد للحديث عن إصدار العملة، وقد يأخذ آخرون مسألة إصدار العملة تحت الاحتلال كنوع من اللاواقعية، لكن يبقى لنا حق السؤال: هل تصدر العملة الفلسطينية تحت حراب الاحتلال وفي ظل حكم ذاتي محدود ومقيد؟ وهل من المصلحة الوطنية الفلسطينية أن تصدر تحت الاحتلال أم يجب الانتظار لحين التحرر والاستقلال؟ وفي إجابته، ينظر د. جهاد الوزير إلى هذه المسألة بأبعادها المختلفة، مؤكداً أنها قيد البحث والدراسة، لا سيما أنها تجربة فريدة، وتأتي بعد التجربة الفنلندية - التي أصدرت عملتها تحت الاحتلال - وتمت دراستها مع الأخذ بالاعتبار الاختلاف الكبير في المعايير التاريخية من الناحية العملية للبنك المركزي. لكن ألا يشكل الاحتلال عائقاً؟ وكيف للبنك المركزي المستقبلي أن يسيطر على عملية



ويوضح أن عملية إصدار العملة قضية حساسة وليست مسألة ترف فكري، مبدياً تحفظاته من إصدار عملة فلسطينية في هذا الوقت، «فالعملة يجب أن تكون ذات مصداقية وذات ثقة، ويجب أن يكون البنك المركزي قادراً على إعطاؤها روح الاستقرار، وإذا كان الواقع الاقتصادي مشوهاً كما هو فسيكون من الصعب على البنك المركزي من موارده أن يخلق الاستقرار اللازم بأسعار صرف هذه العملة».



د. أمين حداد

### إصدار وحدة قياس موحدة قد يخفف أعباء المرحلة الحالية

ويضيف: ليس من السهل مسألة إصدار العملة الفلسطينية والسيطرة على إدارة إصدار الجنيه الفلسطيني إذا لم تتوفر الظروف الاقتصادية التي هي انعكاس للظروف السياسية، والتي ينتابها في فلسطين العديد من الشوائب، فلا يوجد اقتصاد فلسطيني بتعريف الاقتصاد المستقل بوحدة سياسية موجودة في وحدة جغرافية، ولا تزال فلسطين تحت الاحتلال وكذلك اقتصادها، موضحاً: «لدينا اقتصاد مشوه، يجب أن يتم التعامل معه في علم السياسات الاقتصادية بطريقة خاصة، وكل

السياسات التي تعتبر طبيعية في كل دول العالم قد تنطبق أو لا تنطبق، وبالأغلب لا تنطبق».

ومع ارتباط قرار إصدار العملة بتوفر المتطلبات السياسية والاقتصادية والأمنية، فهل يبقى الوضع على ما هو عليه؟ يجيب د. أمين حداد على هذا التساؤل: أن الأوان، ولكوننا نواجه مشكلة في التعامل مع ثلاث عملات في فلسطين، ما بين شراء وتحويل وبين رأس مال، وميزانيتنا في جانب الأصول مليئة بالثقل، ومن جانب رأسمالنا مليئة بالدنانير، وفي جانب آخر مليئة بالدولارات، يمكن للبنك المركزي أو سلطة النقد أن يفكر بالنظر والتقييم بإصدار وحدة قياس موحدة للاقتصاد قد تساعد إلى حد ما في تخفيف عبء المخاطرة بالتعامل مع عملات متعددة.

### سيناريو ما بعد إصدار العملة

ومع وضوح الرؤية بشأن كل ما يدور عن إمكانية صدور العملة الفلسطينية، لكن ولتكتمل الصورة، سألنا د. جهاد الوزير عن ماهية السيناريو المفترض بعد اليوم التالي لقرار إصدار العملة الفلسطينية؟ فأجاب: بما أن المخرجات الفنية والإدارية اللازمة جاهزة ومتوفرة لاستقبال العملة، يبقى ما هو النظام النقدي الأمثل في حال إصدار الجنيه الفلسطيني؟ وما هو النظام النقدي الأمثل لاقتصاد صغير؟ ويضيف: كنتيجة لعدة دراسات أجريت فإنه عند الإصدار لن تقوم سلطة النقد بالطلب من الجمهور التخلي عن العملات الأخرى أو منع استخدام وتداول النقد الآخر، فالسوق الفلسطيني يعتمد اقتصاد السوق الحر،

وبالتالي فإن الجنيه الفلسطيني عند إصداره سيكون موجوداً كما ستكون العملات الأخرى موجودة، وقوة الجنيه الفلسطيني على الأرض هي التي ستقرر مدى الالتزام أو توسع القاعدة النقدية له.

ويضيف د. الوزير أن ما سيتم اتخاذه في حال صدور العملة، هو أن الحكومة ستتخذ قراراً بدفع الرواتب بالجنيه الفلسطيني، ومع ذلك ستكون هذه العملة قابلة للتبديل وستكون لدى سلطة النقد احتياطات تضمن قدرة المواطن على استبدال الجنيه الفلسطيني في أي لحظة وفي أي فرع وفي أي صراف، وبأي عملة متداولة، كما ستكون هناك احتياطات تدعم هذا الجنيه وتكون متوازنة بنسبة 1 إلى 1، بحيث توضع هذه الاحتياطات في صندوق خاص في سلطة النقد، على أن لا يسمح للحكومة بالاقتراض منه لتخفيف العجز بل يكون فقط لحماية العملة الفلسطينية، ووجودها أساسي حتى يضمن المواطن عندما يحمل الجنيه الفلسطيني أن يكون هناك ما تسمى «المرساة النقدية».

وعن الدراسات التي أجرتها سلطة النقد حول ارتباط الجنيه الفلسطيني بالدولار الأمريكي، يقول د. جهاد الوزير: في اللحظة المناسبة عند إصدار الجنيه الفلسطيني سيتم تقييمه بقيمة الدولار الأمريكي، وسيضمن البنك المركزي هذه القيمة من خلال المرساة المالية التي تعتمد هذه القيمة وتحافظ عليها من خلال وجود الاحتياطات الأجنبية المناسبة والكافية بحيث لا يتم إصدار أي جنيه فلسطيني ما لم يكن مدعوماً بالاحتياطات الكافية التي تضمن قيمة هذه العملة وثباتها.

## تعدد العملات المتداولة يعظم حجم الخسائر الاقتصادية

الحديث عن إمكانية إصدار العملة الوطنية، وكما لها آثارها الإيجابية فإن استمرار تعدد العملات المتداولة في السوق الفلسطينية يشكل معضلة رئيسية وله تأثيراته السلبية، ويدخل في نطاقها المواطن العادي ورجل الأعمال وقطاع الشركات وكل مكونات المجتمع الفلسطيني. وما يزيد حدة هذه المعضلة هو أننا مضطرون للتعامل بهذه العملات دون اعتبارات لواقعنا الاقتصادي الداخلي، فالسياسات النقدية لهذه العملات، وكما يوضح د. أمين حداد، تنبع من واقع اقتصادي ونقدي للدول المصدرة لها، وإذا ما تم استثناء الدولار الأمريكي باعتباره عملة عالمية تتأثر بالتوجهات الاقتصادية العالمية ولا يعكس خصوصاً الوضع الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية، فإن الدينار الأردني والشيقل الإسرائيلي اللذين يتم تداولهما على نطاق واسع في الأراضي الفلسطينية إلى جانب الدولار الأمريكي، يعبران عن سياسات إسرائيلية نقدية مرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي وبدرجة أقل بالاقتصاد الأردني.

من جانبه، يقدر د. جهاد الوزير حجم الخسائر المباشرة وغير المباشرة كنتيجة لتعدد العملات المتداولة في الأراضي الفلسطينية بـ 200 مليون دولار - على الأقل - سنوياً، أي ما نسبته 2 % من الناتج المحلي لصالح البنك المركزي الإسرائيلي. ولا تقف الخسائر عند هذا الحد، فالدعم الذي تتلقاه السلطة الوطنية من الدول المانحة الذي يصل إلى حوالي مليار دولار سنوياً،

يمر عبر بوابة البنك المركزي الإسرائيلي وإن كان ليس بشكل غير مباشر ومن خلال شراء الشيقل من السوق. لكن الثقة بالاقتصاد الفلسطيني حاضرة، وهو قادر على تحقيق ذاته، ويقول د. الوزير: عندما ترفع عنه قيود الاحتلال وتتاح له حرية الحركة، عندها ستكون المسألة ليست قضية ثقة في العملة الفلسطينية، وإنما ستكون في إمكانية السيطرة على التضخم.

من جهته، ومن واقع عملي يقول السيد عماد السعدي: «بتعاملنا مع عملة الشيقل تحكمنا الشروط الإسرائيلية السياسية بعدم إدخال الشيقل في وقت الرواتب وعدم قبول العملة التالفة، وهذا يعطل الدورة المصرفية. وبالمقدار نفسه في موضوع الارتفاع والانخفاض للعملات الأخرى، سواء الدولار أو الدينار، فمثلاً في موعد صرف الرواتب وعندما نتعامل بالعملات الثلاث دون عملة وطنية؛ فالرواتب تودع بالشيقل (رواتب القطاع العام)، وإن لم يوجد نضطر إلى صرفها بما يتوفر من سيولة بالعملات الأخرى كالدينار أو الدولار، وهذا يخضع لسعر الصرف الموجود.

وبالطريقة نفسها حينما تصرف رواتب وكالة الغوث الدولية بالدينار الأردني وأحياناً بالدولار الأمريكي، وعدم توفرها يتطلب مطالبة الأردن بتوفير العملة الأردنية، ومقابلها نضطر إلى دفع عمولات للصرافين وأحياناً للبنوك من أجل الحصول عليها». ويخلص إلى القول: عدم توفر عملة فلسطينية يدخلنا في متاهات كبيرة بالتعامل بثلاث أو أربع عملات في هذا المجال.

وفي نظره للخسائر التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني، يقول د. نصر عبد الكريم: في السوق المحلي يتم تداول حوالي 4 مليارات شيقل، إلى جانب حوالي مليار دينار أردني، وأكثر من ملياري دولار، إضافة إلى عملة اليورو، وبحسب د. عبد الكريم فإن هذا الكم من العملات يجعل من الشعب الفلسطيني مقرضاً مجانياً للبنوك المركزية التي تصدر عنها هذه العملات، ما يعني أن الاقتصاد الوطني يخسر يومياً، يخسر ما تسمى «صكوك العوائد لهذه العملات»، ويخسر إحدى أهم أدوات التحكم بالاقتصاد وهي السياسة النقدية. ويختتم د. عبد الكريم بالقول: «اقتصادنا منكشف لكل الصدمات الخارجية، فنحن نمتص كل الأضرار وآخر المستفيدين وأول المتضررين لأية تغيرات وتطورات في الاقتصاديات المجاورة التي نستخدم عملتها».

**والسؤال المفتوح الموضوع على طاولة صانع القرار السياسي والاقتصادي وفي ظل هذه الظروف الحساسة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني في هذه المرحلة، هل سيبقى الاقتصاد الوطني والمواطن الفلسطيني يدفعان فاتورة الاحتلال الباهظة؟**





من اليمين: السيد ماهر المصري، السيد منيب المصري، أ.د. رامي الحمد الله

## شركة سوق فلسطين للأوراق المالية تُدرج أسهمها للتداول

ورجال أعمال وشخصيات اقتصادية وإعلاميين. وقد تداول سهم شركة سوق فلسطين للأوراق المالية في يومه الأول حسب تعليمات تداول الأسهم في الجلسة الأولى، وأغلق سهم الشركة عند مستوى 5.07 دولاراً أمريكياً، في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة ما مجموعه 136 ألف سهم، بقيمة إجمالية تجاوزت 684 ألف دولاراً، نُفذت من خلال 79 صفقة.

ووقع اتفاقية الإدراج، كل من رئيس مجلس إدارة بورصة فلسطين أ.د. رامي الحمد الله، ورئيس مجلس إدارة شركة فلسطين للتنمية والاستثمار "باديكو القابضة" السيد منيب المصري، - باعتبارها صاحبة المبادرة بتأسيس شركة سوق فلسطين للأوراق المالية والمالك الرئيسي لها - وبحضور رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال السيد ماهر المصري، ومشاركة حشد من ممثلي الشركات المساهمة العامة وشركات الأوراق المالية الأعضاء وممثلين من القطاعين العام والخاص والمؤسسات الرقابية

مرحلة جديدة تدخلها سوق فلسطين للأوراق المالية مع إدراج أسهمها في البورصة، فقد تم في الرابع من نيسان مراسم حفل توقيع اتفاقية إدراج شركة سوق فلسطين للأوراق المالية المساهمة العامة وبدء تداول أسهمها في بورصة فلسطين تحت الرمز (PSE). وقد تم إدراج الشركة ضمن قطاع البنوك والخدمات المالية، ليصل عدد شركات هذا القطاع إلى تسعة. فيما يعد هذا الإدراج هو الأول للعام الجاري، وبذلك يرتفع عدد الشركات المدرجة إلى 47 شركة بقيمة سوقية بلغت حوالي 2,835 مليار دولار أمريكي.



## منيب المصري: تأسيس السوق وإدراج أسهمها من أهم الأحداث على مستوى الاقتصاد الوطني في العقدين الأخيرين

وخلال كلمته، اعتبر رئيس مجلس إدارة ش «باديكو القابضة»، منيب رشيد المصري، إدراج شركة السوق للتداول واحدة من أهم الأحداث التي شهدتها الاقتصاد الفلسطيني في العقدين الأخيرين، قائلاً: «إذا كان لي أن أذكر المحطات التاريخية التي مر بها اقتصادنا الوطني على مدى العقدين الأخيرين، فأني أضع على رأسها حدثين، أعتقد أنكم توافقوني الرأي بأنهما في غاية الأهمية، الأول إطلاق نشاط سوق فلسطين للأوراق المالية باعتبارها إحدى اللبنة الأساسية، بل الأكثر أهمية، في اقتصاد الدولة الفلسطينية التي ما زلنا ناضل من أجل إقامتها على ترابنا الوطني. والمحطة الثانية هي اليوم، بإدراج شركة السوق للتداول». وأضاف: «مبادرة باديكو القابضة بأن تأخذ على عاتقها تأسيس سوق مالية فلسطينية انطوى على قدر كبير من المخاطرة، تطلب موقفاً شجاعاً».

وبين المصري أن إدراج أسهم شركة السوق للتداول تأكيد جديد على التزام «باديكو القابضة»، واهتمامها، بإدخال مستثمرين آخرين، محليين وإقليميين، «ليتحملوا المسؤولية معها في المخاطر، ويشاركوها في المغنم»، داعياً المستثمرين إلى الدخول

في هذا القطاع، ليس فقط بشراء أسهم في السوق، وإنما أيضاً المساهمة في إدارتها ووضع خطط تطويرها. وتابع: «أنا على ثقة كاملة بأنها تملك آفاقاً واسعة للتطور والتوسع، لتبقى رأس الحربة في الاستثمار، المحلي والإقليمي والدولي، في فلسطين». وأضاف: رغم الظروف التي أحاطت بعمل السوق إلا أننا صممنا على أن نكون في طليعة الجهود الرامية إلى النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، والسعي إلى اجتذاب المستثمرين الأجانب إلى فلسطين، موضحاً أن «الصعوبات التي مرت بها السوق على مدى السنوات الماضية، بقدر ما أثرت سلباً على أدائها، فأنها دليل واضح على الطاقات الكامنة فيها».

## د. الحمد لله: السوق شقت طريقها وسط المتغيرات والتحديات.. وأثبت تميزها رغم الظروف الصعبة

وفي كلمته، اعتبر رئيس مجلس إدارة بورصة فلسطين أ. د. رامي الحمد لله الإدراج محطة بارزة في الاقتصاد الوطني ونقطة مضيئة في مسيرة البورصة، بعد مضي 15 عاماً على انطلاق أول جلسة تداول، مضيفاً: شقت البورصة طريقها وسط المتغيرات والتحديات لترسم معالم الاستثمار في فلسطين، وكانت دوماً تثبت تميزها على مستوى المنطقة رغم أن ظروف عملها أصعب من ظروف عمل جميع البورصات

المجاورة، مشيراً إلى أنها الوحيدة عربياً المملوكة من القطاع الخاص، والثانية التي يتم إدراج أسهمها للتداول، كما أنها أول بورصة عربية مؤتمتة بالكامل، ومن أوائل البورصات العربية التي توفر خدمة التداول عبر الإنترنت. وكانت الأولى عربياً عام 1999 مقارنة بنسب نمو مؤشرات الأسواق العربية، فقد بلغت نسبة نمو مؤشر القدس ما يقارب 53 %، كذلك كانت الأولى عالمياً عام 2005 بعد نمو مؤشر القدس بنسبة تجاوزت 300 %.

وقال د. الحمد لله: لم يكن وليد هذه اللحظة، بل مرت هذه التجربة الفريدة بمخاض طويل قبل أن ترى النور. مضيفاً: بدأت الفكرة تتبلور وتضج بشكل أفضل بعد إقرار قانون الأوراق المالية وتأسيس هيئة سوق رأس المال عام 2005، واتخذت أولى الخطوات العملية في هذا المجال عبر رفع رأس مال السوق ليصبح عشرة ملايين دولار أمريكي. وفي عام 2006 بدأنا بإجراءات التحول إلى شركة مساهمة عامة، ولكن أتت الرياح بما لا تشتهي السفن، واصطدمنا بمعارضة ناجمة عن المناكفات السياسية في حينه، وأسدل الستار عن فصل من فصول هذه المسيرة. وتابع: بالرغم من تراجع أحجام التداول في السنوات التي أعقبت ذلك، إلا أننا عدنا لفتح هذا الملف مجدداً، وبدأنا بإجراءات التحول إلى شركة مساهمة عامة، حيث دخل هذا التحول حيز التنفيذ عام 2010.

وقال: نقف اليوم على أرضية أصلب وننتطلع إلى أن نكون نموذجاً يحتذى به في ممارسة الحوكمة الرشيدة، ونسعى إلى توسيع قاعدة المساهمين لتشمل شرائح



جانب من المشاركين في حفل الإدراج

25 % على الأقل من رأس مال الشركة للتداول من قبل الجمهور، حيث قامت «باديكو» نفسها بتوزيع مليون سهم أي ما نسبته 10 % من أسهم الشركة من حصتها خلال الأسبوع الماضي على شركات الوساطة لبدء التداول عليها. وأوضح: المطلوب من هذه الخطوة أن يبيع المساهمون الحاليون 25 % على الأقل من حصتهم خلال سنة من بدء الإدراج، وزيادة عدد المساهمين من 10 مساهمين إلى 50 مساهماً على الأقل. وقال: ليس لدينا مشكلة في طرح أكثر من 25 % من حصتنا، بل ليس لدينا مشكلة في أن تقل حصتنا عن 50 %. هذا كله سيحدده حجم الطلب على سهم شركة السوق، معرباً عن ترحيبه بشركاء آخرين «ليس فقط كمساهمين في شركة السوق، وإنما في الإدارة كشركاء إستراتيجيين».

## ماهر المصري: نقلة نوعية لبورصة فلسطين

وأوضح السيد ماهر المصري أن إدراج شركة السوق في بورصة فلسطين سيؤدي إلى توسيع قاعدة المساهمين فيها حسب الأنظمة والتعليمات التي تحكم الشركات المدرجة ويخفف من تركيز الملكية الحالي. كما أنه يندرج ضمن أفضل الممارسات الدولية في الأسواق المالية، مشيراً إلى أن هذا الانجاز لن يكون نهاية المطاف، منوهاً بأن هيئة سوق رأس المال تعمل مع شركة سوق فلسطين للأوراق المالية لإيجاد الظروف الموضوعية والجدوى الاقتصادية لفصل مركز الإيداع والتحويل عن البورصة تعزيزاً للشفافية والنزاهة والاستقلالية، وقال: «سنقوم بتنفيذ ذلك عند الوصول إلى قناة بجدوى هذا الفصل».

من جهته، علق الرئيس التنفيذي لباديكو القابضة السيد سمير حليله على إدراج السوق، قائلاً: «باديكو» وبقية المالكين ملتزمون بطرح

أوسع ومستثمرين جدد. وأوضح أنه على مدار 15 عاماً، تم عقد ما يزيد عن ثلاثة آلاف جلسة تداول، تم خلالها تنفيذ صفقات تداول تتوقع أن تتجاوز المليون صفقة مع نهاية هذا العام، كما تجاوز عدد الأسهم مع نهاية الربع الأول من هذا العام 2.3 مليار سهم، بقيمة تجاوزت الـ 7 مليارات دولار، فيما تجاوزت القيمة السوقية 2.8 مليار كما في 2012/03/31. وعبر تطلع البورصة إلى تحقيق المزيد من الإنجازات، «خصوصاً إذا شهدنا انطلاقة جديدة في التداول».

وفي كلمته، شدد رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال السيد ماهر المصري على أهمية إدراج شركة سوق فلسطين للأوراق المالية، مؤكداً أنه بدأ العمل على انجازه مع إدارة البورصة ووزارة الاقتصاد الوطني منذ عدة سنوات، قائلاً: أن الإدراج بحد ذاته نقلة نوعية لبورصة فلسطين، وأيضاً من حيث الارتقاء بمستوى الشفافية والحوكمة في فلسطين. كما أن فلسطين من أوائل دول المنطقة العربية التي تكون فيها الشركة المالكة للسوق شركة مساهمة عامة ومدرجة في البورصة.



## حليله: لدينا مؤشرات قوية بأن هناك قائمة من المشتريين المحتملين سيبادرون إلى شراء حصص عبر شاشة التداول

وأكد السيد سمير حليله أن الإدراج سيكون لأسهم مملوكة من قبل مساهمين حاليين، وليس زيادة في رأس المال، «فلا حاجة لنا بزيادة رأس المال. وضع السيولة في السوق ممتاز، ولدينا فائض من النقد بحوالي 11 مليون دولار، وهذا يكفي لأية استثمارات، سواء في البنية التحتية للسوق أو في التكنولوجيا.» ونوه السيد حليله بأن

الاستثمار في سهم شركة السوق استراتيجي باعتبارها امتيازاً، وأهم من الاستثمار في كثير من الشركات المتداولة». ولفت إلى أن مالي السوق تلقوا خلال السنوات الماضية عروضاً عدة من مستثمرين استراتيجيين محتملين، محليين وإقليميين ودوليين، لكن الأوضاع السياسية لم تسمح بالتوصل إلى اتفاقات مع أي من هؤلاء المستثمرين. وقال: مع ذلك، فقد أصرنا على استكمال هذه العملية، وقررنا طرح الأسهم مباشرة للتداول من قبل الجمهور، ولدينا مؤشرات قوية بأن هناك قائمة من المشتريين المحتملين، محليين وإقليميين، سيبادرون إلى شراء حصص عبر شاشة التداول.

تجدر الإشارة إلى أن شركة سوق فلسطين للأوراق المالية المساهمة العامة المحدودة «بورصة فلسطين»، تأسست عام 1995

بمبادرة من «باديكو القابضة»، في حين تم عقد أول جلسة تداول في 18 شباط عام 1997. ويبلغ رأس مال الشركة 10 مليون دولار أمريكي مدفوع بالكامل، وهي مسجلة لدى مراقب الشركات بوزارة الاقتصاد الوطني، وتمارس عملها كسوق مالية لتداول الأوراق المالية إلى جانب تقديم خدمات التسوية والتقصص من خلال مركز الإيداع والتحويل. ويساهم، حالياً، في رأس مال شركة سوق فلسطين للأوراق المالية 10 مساهمين فقط، وهم: شركة فلسطين للتنمية والاستثمار «باديكو القابضة» و6 من شركاتها التابعة والحليفة، والتي تملك مجتمعة نحو 74 % من رأس مال شركة السوق، ومؤسسة السنايل التابعة لـ «صامد» 17 %، و«يورومينا» 5 %، وبنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة 2.5 %.



جانب من المشاركين في حفل الإدراج



القطاع المصرفي.. موعد لتطورات نوعية هذا العام

## مصارف تركية في طريقها إلى فلسطين.. واندماجات قادمة

تدعمها مؤشرات مالية قوية حققها القطاع المصرفي خلال عام 2011.

وما دام الشيء بالشيء يذكر، فيُشار إلى أننا شهدنا في السابق أكثر من عملية اندماج واستحواذ مصرفية، وفي هذه النقطة تحديداً يبدو أن القطاع المصرفي في الأيام القادمة على موعد مع عمليات اندماج جديدة وفق ما تشير إليه مصادر مختلفة لـ «سوق المال». فهل تلوح في الأفق اندماجات مصرفية قادمة؟ وهل نشهد دخول مصارف أجنبية جديدة إلى السوق الفلسطينية؟

رام الله - **سوق المال**

أن تجد قطاعاً مصرفياً قوياً في فلسطين، أمرٌ يبعث بإشارات ورسائل إيجابية، سواء للداخل الاقتصادي في فلسطين أو الخارج الاستثماري في الإقليم المحيط والعالم. وعوضاً عن التطورات المهمة التي شهدتها القطاع المصرفي الفلسطيني في الأعوام الأخيرة في أكثر من مجال، قد يحمل القادم من الأيام تطورات إيجابية، سواء في اندماجات مصرفية جديدة أو في افتتاح فروع لمصارف أجنبية داخل فلسطين، تطورات قد



## أوساط مصرفية ترحب بعمليات الاندماج المتوقعة.. وتدعو لضبط توسع المصارف الأجنبية بما يخدم دعم الاقتصاد الوطني

المصرف وعدد الفروع، وإلى المخاطر التي يواجهها البنك"، ويضيف: بناء على كل المدخلات المتعلقة في هذا الموضوع جاء رفع رأس المال إلى 50 مليون دولار، الذي التزمت به أغلب البنوك تقريباً، ما عدا بنكين لم يصلا إلى هذه القيمة، وأمام وجود مداورات للاندماج، تم منحهما مهلة إضافية لاستكمال الاندماج، خصوصاً أنه نتيجة للأزمة المالية أو بحكم الوضع السياسي كان هناك تأخير لبعض المستثمرين من الخارج، وبالتالي أعطي هذان البنكان فرصة إضافية لاستكمال رأس المال.

إلى ذلك، يشيد د. الوزير بالجهاز المصرفي في فلسطين الذي أثبت قدرته على التحمل، موضحاً توجه سلطة النقد المتمثل في ربط عملية رأس المال بفحص الجهد وبمدي قدرة البنك على التحمل، ويضيف: لدينا معيار دولي في هذا الصدد هو معيار بازل 2، بحيث تكون نسبة الرفع المالي للمصارف لا تقل عن 8 %، ونسبة البنوك التي اقتربت من هذه النسبة هي جيدة، ومعظمها حقق أعلى من النسبة المذكورة؛ فمعدل نسبة الرفع المالي في جهازنا المصرفي يصل إلى حوالي 12.4 %، وهو أعلى من نسبة الرفع المالي الموجودة حالياً في بعض البنوك الأوروبية. ويشير د. الوزير إلى أن معايير بازل 3 حددت نسبة الرفع المالي المطلوبة بحوالي 11 %، فالبنوك الأوروبية مثلاً تعاني من عدم قدرتها على رفعها إلى نسبة 11 %، بينما تصل نسبة الرفع المالي حالياً في مصارفنا إلى حوالي 12.4 % وهي نسبة عالية.

نضج في المشاورات والنقاشات، متوقعاً أن يكون هناك إتمام لعملية الاندماج أو رفع رأس المال المتفق عليه وهو 50 مليون دولار مع نهاية نيسان المقبل. وبذلك يتوقع أن يصل مجموع البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى 16 بنكاً، بدلاً من 18، برأس مال يبلغ 50 مليون دولار لكل واحد منها، استجابة لمتطلبات سلطة النقد الفلسطينية، الأمر الذي يتوقع أن يقوي من دور القطاع المصرفي الفلسطيني وأدائه الاقتصادي.

### الاندماج المصرفي يعزز الاستقرار المالي

د. جهاد الوزير ينظر للاندماجات المصرفية باعتبارها جزءاً من عملية التمتين أو السلامة المالية لتعزيز الاستقرار المالي عن طريق تعظيم حجم رأس مال البنوك العاملة، بحيث تكون قادرة على مواجهة الصدمات والأزمات. ويشير إلى أن سلطة النقد اعتمدت برنامجاً لترشيد عدد البنوك، فبدلاً من أن يكون لدينا عدد كبير من البنوك الصغيرة، عملنا على أن يكون لدينا عدد أقل من البنوك الكبيرة القادرة على التحمل وبالشكل الذي يحافظ أولاً على وجود المنافسة، وبالتالي يمنع الاحتكار، ولكن في الوقت نفسه يعزز من قدرات هذه البنوك على مواجهة التحديات.

ويتابع د. الوزير متحدثاً: "نحن لا ننظر إلى سياسة رفع رأس مال المصارف فقط بقرار، نرفع من 30 إلى 35 إلى 50 مليون دولار بشكل اعتباطي، وإنما ننظر إلى كل المتغيرات وننظر إلى ربحية المصارف وإلى نسبة العائد على الاستثمار وإلى توسع

أسئلة تحاول «سوق المال» تقديم الإجابة عليها، ففي السؤال الأول مثلاً، ووفقاً للمؤشرات المتوافرة حتى الآن، قد تبدو الإجابة عليه بنعم، طبقاً لما تؤكد مصادره مصرفية رسمية وغير رسمية، ومع تحفظ البعض ممن التقيناهم أو سألناهم للقائهم على ذكر أسماء وتفصيل المصارف المندمجة إلا أننا بهذا الحديث لا نفشي سراً؛ فعلى أقل تقدير تجري أحاديث هنا وهناك في أروقة القطاع المصرفي والمهتمين بهذا الشأن، فحواها أن المدى المنظور سوف يشهد عمليتي دمج مصرفيتين منفصلتين، تشملان أربعة مصارف.

### نيسان.. موعد جديد لاندماج آخر

«سوق المال» حاولت الوقوف أكثر على هذه المعلومات من المسؤولين وذوي العلاقة مباشرة، إلا أن الإجابة من هذه الأطراف كانت دائماً تتسم بالتحفظ الشديد، وكثيرون فضلوا عدم التعليق على هذا الموضوع في هذه المرحلة لحين اكتمال بعض العناصر. على كل حال، تشير المعطيات المتواترة إلى أن الربع الثاني من هذا العام، سوف يشهد على الأقل، عملية الاندماج القادمة. ونترك هذا الأمر للإعلان عنه من أصحاب الشأن والعلاقة في المستقبل القريب.

وبانتظار التطورات في هذا المجال، يبدو أن المؤشرات تشير إلى نضج فكرة الدمج، بحسب ما صرح به محافظ سلطة النقد الفلسطينية د. جهاد الوزير لـ «سوق المال»، الذي يؤكد أن المؤشرات تظهر أن البنوك التي يجري الحديث عنها قد وصلت إلى مرحلة

ويرى د. الوزير أن أحد المعايير المهمة في متانة الجهاز المصرفي هو السيولة، قائلاً: عندما تقل السيولة تكون هناك احتمالية لمواجهة المشاكل لدى البنوك، فنسبة السيولة في الجهاز المصرفي عالية، وبالتالي قدرته على التحمل بوجود سيولة عالية أيضاً مهمة، وتؤكد أن جهازنا المصرفي متين، وهو ما تذهب إليه التقارير الدولية لصندوق النقد الدولي من متانة وسلامة جهازنا المصرفي الفلسطيني.

### مؤشرات مالية إيجابية

وحول المؤشرات المالية للقطاع المصرفي الفلسطيني، يرى د. الوزير أنها مؤشرات جيدة رغم الظروف الاقتصادية الصعبة.

ويضيف: ما هو إيجابي هو بازدياد وما هو سلبي هو بتناقص، وهو يعزز من توجهاتنا، وطبعاً هناك زيادة في عدد فروع البنوك وفي عدد الموظفين، ما يعني أن هناك تأثيرات غير مباشرة للقطاع المصرفي، وهناك زيادة في الأرباح وزيادة في التسهيلات الممنوحة. ويرى د. الوزير أن إحدى الزيادات غير المرغوب فيها، هي زيادة في تسهيلات القطاع العام بحكم الوضع الاقتصادي، ومع ذلك يؤكد أنها "ما زالت في إطار الحدود المسموح بها، والتي لم تتجاوز الأطر التي حددتها سلطة النقد بالنسبة لسقوف الإقراض الحكومي".

### هل يشهد الأمد القريب افتتاح فروع لبنوك تركية في فلسطين؟

وعن الأدباء التي أشارت إلى احتمالية افتتاح فروع جديدة لبنوك أجنبية في فلسطين، والحديث هنا يدور عن عزم أحد المصارف التركية افتتاح فرع أو أكثر في الأراضي الفلسطينية، يقول د. الوزير: تمت لقاءات بيننا وبين البنوك التركية في

عدة مؤتمرات، وكان هناك استفسارات من بعضها لإمكانات فتح فروع لها في فلسطين. ويتابع: رحبنا بذلك بشكل كبير، وعرضنا عليهم تسهيلات لعملية افتتاح فروع حتى نساهم في تعزيز الشبكة المصرفية، فنحن لدينا بنك أجنبي واحد وهو بنك HSBC، ونسعى لأن يكون لدينا على خارطة العمل الفلسطيني بنوك إقليمية وأجنبية وأوروبية حتى تعزز من العلاقات المصرفية وتساهم في تعزيز الأمان والاستقرار لإعطاء المزيد من الائتمان للمستثمرين.

ويشير د. الوزير إلى أن الأجواء الإيجابية مع الحكومة التركية التي تدعم الحكومة الفلسطينية، إضافة إلى وجود مشاريع لها في منطقة جنين، ناهيك عن ازدياد نسبة الاستيراد من تركيا تفتح المجال لأن يكون هناك منفعة للتجارة الفلسطينية التركية، كما أن تسهيل هذه العملية من خلال وجود بنوك تركية في فلسطين هو شيء إيجابي، وأيضاً بوجود بنوك تركية وأنظمة تعزز المنافسة قد تساهم في رفع فاعلية المصارف الفلسطينية حتى ترتقي إلى مستوى المنافسة مع نظيراتها الأجنبية. ويطرح د. الوزير مثلاً على ذلك بحجم الاستفادة التي حققتها المصارف الفلسطينية من وجود نظيراتها الأردنية من خلال تطوير أدواتها ومنتجاتها ومن خلال تطوير قدراتها التسويقية أيضاً.

وينوه د. الوزير بالإيجابيات التي يمكن تحقيقها، لكنه في الوقت نفسه يشدد على أن الحديث لا يدور عن وجود بنوك تركية كبير وإنما عن افتتاح فرع أو فرعين لبنوك تركية في فلسطين، "وهذا شيء مرحب به، هم حالياً يقومون بدراسة السوق الفلسطيني". وفي هذا الصدد يؤكد أن ما يميز السوق الفلسطيني أنه مربح، وعلى مدى السنوات ثبت أن مدى المخاطر

المتعلقة في السوق الفلسطيني هي محسوبة ضمن آليات العمل وتقييم المخاطر، وبالتالي فإن فرص الربحية للبنوك سواء التركية أو غيرها بدخولها السوق الفلسطيني موجودة ومتوفرة، وهذا عامل إيجابي.

ويتوقع د. الوزير أن يكون هناك تطورات إيجابية في هذا الموضوع في نيسان المقبل، من خلال دعوة سلطة النقد لهذه البنوك التي أعلنت رغبتها لزيارة فلسطين والالتقاء مع القطاع الخاص والفعاليات الاقتصادية والبنوك الفلسطينية لزيادة إمكانيات فتح فروع لها في فلسطين.

المدير الإقليمي لفروع الضفة الغربية في البنك الإسلامي الفلسطيني، عماد السعدي يرى أن هدف عمليات الاندماج يتضح من خلال إيجاد قطاع مصرفي ومصارف قوية التزاماً بكل الأنظمة والمعايير الدولية، ويضيف: في السابق كان لدينا الكثير من المصارف برأس مال محدود، الآن، نحن كبنك إسلامي فلسطيني بدأنا برأس مال ضعيف، ولمسنا الإيجابيات الكبيرة التي تعود على المساهمين وعلى من يتعامل معنا عندما يكون لدينا بنك متين بأصوله ورأس ماله وبسياساته.

البنك الإسلامي الفلسطيني له تجربة سابقة في عملية الاندماج والاستحواذ، وفي هذا الإطار، يقول السعدي: الاندماج أو شراء المحفظة أو الاستحواذ يعطي اختلافاً أحياناً في الثقافات من حيث وجود بنك قوي لدينا، فعلى سبيل المثال قمنا بشراء محفظة بنك القاهرة عمان للمعاملات الإسلامية عام 2005، ونتج عنها بنك أقوى اسمه البنك الإسلامي الفلسطيني بفروعه الـ 11 في ذلك الوقت، وعندما تم شراء محفظة بنك الأقصى عام 2010 بعد تصفية بنك الأقصى اختيارياً من قبل مساهميه، قمنا بشراء هذه

المحفظة، فأصبحنا اليوم بنكاً برأس مال يبلغ 50 مليون دولار، ولدينا 15 فرعاً، فأصبح لدينا رأس مال أقوى وفروع متعددة، كما أن الثقافات، والكلام للسيد السعودي، التي دخلت على مجلس الإدارة رفدته بكفاءات جديدة، هذه الأمور كلها شجعت الكثير من المساهمين كي يدخلوا للاستثمار في هذا المصرف، فعلى الأرض أصبح يحقق أرباحاً ولديه جذور متينة وكفاءات عالية.

السعودي من أنصار عمليات الاندماج والاستحواذ، وهنا يعبر عن موقفه بأن فلسطين لا تحتاج إلى الكثير من المصارف، «كان لدينا 21 مصرفاً، والآن 18، وقد يصل عددها مع نهاية نيسان المقبل إلى 16، فإن يكون لدينا مصارف متينة وقوية وصلبة برأس مال كبير وفروع متعددة أفضل من أن يكون لدينا مصارف كثيرة محدودة القوة برأس مال ضعيف ومشاكل كثيرة.»

وعن الفوائد الأخرى التي يمكن أن تنتجها عمليات الاندماج، يقول السعودي: الاندماج يقوي القطاع المصرفي، ويجعلنا أقوى على الخارطة الدولية، كما يساعد على الانتشار الجغرافي خارج الوطن، ولن يكون بمقدورنا التوسع عالمياً إلا إذا كان لدينا مصارف قوية ورأس مال قوي، وحتى يكون لدينا رأس مال قوي بالتأكيد نحتاج إلى اندماجات؛ فالالاقتصاد الوطني تعرض إلى الكثير من الضربات بفعل الاحتلال. وفي هذا الصدد، يشير إلى رغبة بعض المصارف في أن تندمج وتوحد الجهود بحيث تكون قادرة على تكوين كيانات أقوى.

وحول مسألة افتتاح فروع لبنوك أجنبية في فلسطين، يبين السعودي أن وجود مصارف قوية في فلسطين يساعد المصارف المحلية على أن تنافس أكثر وتطور من حجم أدائها وخدماتها. ويطالب بأن تضبط سلطة النقد

مثل هذه التوسعات أو الانتشار الأجنبي، بحيث يبقى الدعم الرئيسي للاقتصاد الفلسطيني وتوسيع دائرة الاستثمار، وأن لا يكون على حساب جمع الودائع من داخل فلسطين لاستثمارها خارج فلسطين، حتى وإن حققت هذه الودائع في الخارج إيرادات أكبر، مضيفاً: نأمل أن تكون هناك سياسة جذب للمستثمرين من الخارج سواء بنوك أو حتى شركات كبيرة لدعم هذا الاقتصاد الذي يحتاج الدعم العربي والعالمي والإسلامي، شرط أن لا يكون على حساب هذا الاقتصاد وتفريغه بشحن الأموال إلى الخارج.

## وجهة نظر أخرى: هل تحقق عمليات الدمج أهدافها الاقتصادية المتوقعة؟

في وجهة نظر مختلفة عما سبق ذكره من آراء، يقول عبد الحكيم عليان عضو مجلس تنفيذي لنقابة العاملين في القطاع المالي: ما يجري في فلسطين من عمليات دمج بين بعض البنوك ما هو إلا استجابة لمتطلبات سلطة النقد بحيث يكون رأس المال لا يقل عن 50 مليون دولار، ويفكرون في المرحلة القادمة بأن لا يقل عن 100 مليون دولار، وهناك الكثير من البنوك الصغيرة التي لا تستطيع الإيفاء بهذا المتطلب، ولذلك نراها تبحث عن بنوك كبيرة للاندماج معها.

ويشير عليان إلى لبس يحدث في موضوع «الاندماج»، فالدمج هو دمج بين شخصيتين اعتباريتين، وكل شخصية تحافظ على وجودها تحت المسمى الجديد، مضيفاً: ما يجري في فلسطين هو استيعاب مصرف قوي لمصرف ضعيف بدليل أن الشخصية المعنوية لمصرف تتلاشى لصالح المصرف الدامج، وهذا ينطبق على عمليات الدمج التي جرت في

العامين الأخيرين، وبالتالي يحصل ذوبان للشخصية الاعتبارية للبنك المدمج بشكل كلي وظهور للشخصية الاعتبارية للبنك الدامج القوي. ويتابع: حينما يحدث الدمج، من المفترض الأخذ بالاعتبار مصالح الجميع وعلى رأسهم العاملون والموظفون، وهنا لا تتم المحافظة على حقوق العاملين حين تتم إعادة الهيكلة.

وحول الآثار الاقتصادية لعمليات الدمج، يقلل عليان من شأن هذه الآثار، قائلاً: «لا أتوقع حدوث آثار وأداء اقتصادي فعلي نتيجة عمليات الدمج، فحالياً تصل الودائع في البنوك أكثر من 6 مليارات، يتم تشغيل 40 % منها فقط على برامج استهلاكية ك شراء السيارات وتأثيث المنازل أو شراء الشقق السكنية وغير ذلك، فلا يوجد تمويل لمؤسسة إنتاجية قد توظف على سبيل المثال 10 آلاف عامل». ويضيف: الدمج يحقق أرباحاً للبنك الدامج، فحينما تحدث عملية الدمج بين البنوك الصغيرة والبنوك الكبيرة فإن عملية الدمج عادة ترفع القيمة السوقية للأسهم، ولكن ما يحدث أن القيمة السوقية للأسهم تنخفض لأن الدمج يحدث ما بين أسهم وأسهم، وبعد فترة قصيرة من عملية الدمج تهبط القيمة السوقية للأسهم، وهذا يدل على أن عملية الدمج لا تؤدي إلى تحسن في الأداء الاقتصادي.

ويختتم عليان حديثه بالتأكيد: الدمج الحقيقي يتم بين مؤسستين قويتين نتيجة مفاوضات ثنائية، والشرط الأساسي لعملية الدمج هنا إحداث التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار في أنشطة اقتصادية ذات جدوى اقتصادية وقادرة على امتصاص جزء من البطالة.





بعد انتظار وترقب دام سنوات

## الربع الثالث من العام الجاري

### ولادة أول شركة لصندوق تقاعد القطاع الخاص في فلسطين

خاص - **سوق المال** ▼

سابقاً، وعبر صفحات «سوق المال» تم تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه صناديق تقاعد القطاع الخاص، وقتئذٍ كانت الشرارة الاهتمام الأولى من خلال الملتقى السنوي الثالث لسوق رأس المال الفلسطيني عام 2009، فجاءت إحدى توصياته بالدعوة لبناء إطار منظم لصناديق التقاعد للقطاع العام والخاص، والعمل على استثمار هذه الأموال في السوق المالية الفلسطينية.

وبعد سنوات من الأخذ والرد، والنقاشات بين طرفي المعادلة، الحكومة والقطاع الخاص، وما بين دعوة إلزامية للقطاع الخاص بالانضمام إلى نظام التقاعد الحكومي ورفض القطاع الخاص لهذه المبادرة واحتجاجه عليها، طرأ حوار بين الطرفين، فكانت كلمة السر للخروج من هذه الإشكالية، قرار مجلس الوزراء الفلسطيني في شهر

آب عام 2010، الذي نص على أن يكون الالتحاق بنظام التقاعد الحكومي اختيارياً، وأتاح الطريق أمام القطاع الخاص ليعمل على إعداد نظام مواز لنظام التقاعد الحكومي.

اليوم، يبدو أن الأفكار بدأت تجد طريقها نحو الواقع، والسنوات الأخيرة شاهد على تفاعل وانفتاح أكبر للقطاع الخاص مع هذه الدعوات. وفي هذا الإطار، جاءت مبادرة بنك فلسطين لتأسيس شركة لإدارة صناديق تقاعد القطاع الخاص مع أطراف أخرى. والحديث هنا، يدور عن شركة ستقوم على مبدأ إدارة أموال صناديق التقاعد لدى القطاع الخاص وفق منظومة تضم وبشكل اختياري العديد من شركات القطاع الخاص، في صندوق استثماري توزع استثماراته بحسب قانون يصدر عن هيئة سوق رأس المال، وهي الجهة القانونية والرقابية لهذه الشركة.

## بالاختيار لا بالإجبار

من أوائل المندادين بتأسيس شركة لصناديق تقاعد القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية كانت «بورتلاند ترست»، وهي مؤسسة بريطانية تأسست عام 2005، تهدف إلى تنمية القطاع الخاص الفلسطيني من خلال مشاريع ذات طابع خاص. المدير الإداري لـ «بورتلاند ترست» هاني الدجاني يشير إلى الجهود السابقة التي تمت، مؤكداً أن «الفكرة كانت إيجاد ثغرة للدخول من خلالها إلى قانون التقاعد الفلسطيني، وإيجاد نظام متجانس ومتطابق مع نظام التقاعد في القطاع العام ليكون بمثابة نظام للقطاع الخاص».



د. عاطف علاونة

ويضيف الدجاني: تمت مناقشة القانون مع د. سلام فياض مطولاً، الذي فضل أن يكون البدء فيه ليس بالإجبار بل بالاختيار، فالطرح الموجود هو خلق قفزة نوعية في نظام التقاعد بحيث لا يكون مبنياً على العوائد المباشرة بل على المساهمة المباشرة؛ بمعنى أن الفائدة تأتي بقدر المساهمة، وأيضاً مبني على نظم بعدم السماح بالتقاعد المبكر مثلاً، وأن يكون واقعياً أكثر

جاء قرار الحكومة الفلسطينية في شهر آب عام 2010، الذي يقضي بأن الالتحاق بنظام التقاعد الحكومي هو اختياري، ويجوز للقطاع الخاص أن يعمل نظاماً موازياً لنظام التقاعد الحكومي ولا يقل بمنافعه عنه.

وعن إطلاق شركة صندوق تقاعد القطاع الخاص، التي أخذ بنك فلسطين زمام المبادرة في تأسيسها، يقول د. عاطف علاونة إن مرحلة التأسيس تمت في مسارين، الأول صياغة قانون ناظم لتأسيس الشركة تم بالتشاور مع جميع الأطراف في القطاع الخاص، أما المسار الثاني، فكان البدء في تأسيس شركة صندوق تقاعد القطاع الخاص بشكل فعلي، وفيه تم إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وخطة العمل، كما تم تأسيس اللجنة التأسيسية في 2011/11/22. والغاية كما يقول د. علاونة، «الوصول إلى نظام لإدارة أموال المتقاعدين من قبل شركة مساهمة عامة تدرج في السوق المالي وبرأس مال قدره 10 ملايين دولار».

«كان بالإمكان البدء في هذا المشروع قبل سنوات عدة»، يقول د. علاونة معللاً أسباب التأخر «بتعثر الرؤية السياسية لدى الحكومات الفلسطينية المتعاقبة ولدى السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها عام 1994، حيث أفرزت ما يقارب 24 تشريعاً فيما يخص موضوع التقاعد. ويضيف: القطاع الخاص ارتأى إيجاد هذا النظام ليكون انضمام الشركات له بشكل اختياري، وبعد أن تثبتت الشركة نجاحها وقدرتها على خدمة الموظفين في القطاع الخاص بالتأكيد سيزداد عدد الأعضاء تدريجياً وخاصة المتشككين منهم مثل بعض النقابات العمالية وغيرها».

«سوق المال» تسلط الضوء على فكرة الشركة ومبدأ تأسيسها وآليات عملها ومختلف وجهات النظر والمواقف منها، وما يمكن أن تحققه على أرض الواقع.

## الفكرة تدخل حيز الواقع بعد سنوات من المد والجزر

وللوقوف أكثر على فكرة الشركة والحاجة لوجودها، التقت «سوق المال» د. عاطف علاونة، وهو مستشار مجلس الإدارة ببنك فلسطين ومنسق اللجنة الفنية المختصة بإطلاق الشركة، الذي يشير إلى أن فكرة «تأسيس شركة صندوق إدارة تقاعد القطاع الخاص جاءت عبر فكرة إنشاء نظام تقاعد للقطاع الخاص أو تقاعد العاملين في القطاع غير الحكومي، أسوة بنظام تقاعد الموظفين العاملين في القطاع الحكومي، فكل ما يتم تطبيقه هو عبارة عن مواد ونصوص من قانون العمل يتم تطبيقها بشكل مزاجي وغير موحد من قبل الشركات والمؤسسات». وينوه إلى التفاوت في تطبيق بنود قانون العمل بين شركة وأخرى، فبعض الشركات تطبق هذا القانون بالحد الأدنى وأخرى تلتزم بأكثر من ذلك وتمنح امتيازات متعددة لموظفيها وخصوصاً لدى الشركات الكبرى.

فكرة إنشاء نظام تقاعد للقطاع الخاص أو تقاعد العاملين في القطاع غير الحكومي تبلورت بعد سنوات من المد والجزر، تخللتها حوارات ونقاشات بين طرفين، الحكومة والقطاع الخاص، وما بين طرح الحكومة لفكرة انضمام القطاع الخاص إلى نظام التقاعد الحكومي عام 2007 ورفض القطاع الخاص لهذه الفكرة جملة وتفصيلاً،



هاني دجاني

الأساسية، بحيث تعتمد وتقر أيضاً من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني.

وفي هذا الإطار، يشير الدجاني إلى وجود ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في وجود لائحة تنفيذية منبثقة عن قانون التقاعد الفلسطيني، تتعلق بتنظيم تقاعد القطاع الخاص فقط وهو غير إجباري وهذا تمت الموافقة عليه من د. سلام فياض وسيدخل إلى مجلس الوزراء للتبني. وهناك أيضاً التعليمات التي تخص تنفيذ هذا المشروع، والعمل جارٍ عليها مع هيئة سوق رأس المال وبالتعاون مع خبير دولي مختص ذي خبرة في هذا المجال. والمحور الأخير هو خلق الشركة الأولى في هذا المجال في الأراضي الفلسطينية، مؤكداً على ضرورة خلق كيان مستقل قادر على تشغيل أموال المتقاعدين وإدارتها من خلال خبير استثمار يمتلك الخبرة والقدرات اللازمة.

وحول هيكلية الشركة وآليات عملها، يقول د. علاونة: الشركة مساهمة عامة، وستعمل تحت رقابة، وسيكون هناك فصل بين حسابات الشركة وحسابات الأفراد في الصندوق، كل ما هنالك أن الشركة ستحصل الرسوم الإدارية فقط. أما بالنسبة للامتيازات التي تقدمها الشركات لموظفيها على تقاعدهم أو مكافأة نهاية الخدمة فهي محفوظة بحكم قانون



مهدي المصري

### الموعد المنتظر لإطلاق الشركة

يبدو أن وتيرة الإعداد لإطلاق الشركة تمضي قدماً وتجري بوتيرة متسارعة، فاللجنة الفنية التي تضم في عضويتها كلا من: بنك فلسطين، ومجموعة الاتصالات الفلسطينية، وشركة فلسطين للتنمية والاستثمار «باديكو القابضة»، وبنك القدس، وصندوق الاستثمار الفلسطيني، وشركة التأمين الوطنية، تعقد اجتماعاتها بشكل دوري، وبمعدل مرة واحدة كل أسبوعين. وهنا، يؤكد د. علاونة قائلاً: من المفترض أن يتم التوصل قريباً لاتفاق على الخطوات المستقبلية لبدء عمل الشركة المتمثلة في تحديد مساهمة المساهمين وانتخاب مجلس إدارة تأسيسي، وربما إدارة تنفيذية مؤقتة للبدء في الإجراءات الفعلية على الأرض.

وبضيف: نأمل أن تكتمل خلال الفترة القادمة كافة الأمور الفنية اللازمة لإيجاد الشركة على الأرض والبدء في إجراءات تسجيلها. وضمن تقديراته للأمد الزمني لإطلاق الشركة، يقدر د. علاونة - وبعد استكمال التجهيزات اللازمة كافة - أن تبدأ الشركة بمزاولة أنشطتها وأعمالها في الربع الثالث من العام الجاري، بعد أن تكون هيئة سوق رأس المال قد أتمت العمل على الأنظمة والتعليمات

وملموساً. كما أن عملية سحب الأموال بعد سن التقاعد تكون محكمة في ظل عدم وجود صندوق ضمان اجتماعي فلسطيني.

من جانبه، لا يخفي نائب المدير العام لمؤسسة الأيام للطباعة والنشر، مهدي المصري رضاه عن حجم الجهد المبذول حتى تصبح هذه الشركة واقعاً، قائلاً: هنالك عدد مشجع من رجال الأعمال والمستثمرين الفلسطينيين المساهمين في تأسيس هذه الشركة بشكل يفوق الدراسات التي أعدت لهذا الغرض، وينظر للشركة باعتبارها مشروعاً وطنياً بامتياز يهدف إلى خلق فرص عمل وتوفير الأموال اللازمة للوصول إلى اقتصاد فلسطيني قادر على الثبات والتطور في ظل أحلك الظروف.

فيما يتعلق باستقطاب الشركات والأفراد للانضمام إلى هذا الصندوق بعد إطلاقه ووضعه موضع التنفيذ، يقول المصري: هناك برنامج أعد لهذا الغرض يحاكي كافة شرائح المجتمع الفلسطيني المستهدف ولن يكون الصندوق هو الوحيد، فبعد انقضاء الوقت والجهد المستهدف لإطلاق أول صندوق يدار من قبل القطاع الخاص بمشاركة من القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني وكافة المؤسسات المشاركة بما في ذلك نقابات العمال - إذا رغبوا - سيكون هناك العديد من الصناديق التي ستطرح وتقدم للمجتمع الفلسطيني، مؤكداً على ضرورة البدء بإعداد حملات التوعية والتثقيف بهذه الشركة، ويقترح أن يتم تنفيذ حملات إعلامية وإعلانية.



عمل هذا النظام تتمثل في صعوبة الاستثمار في ظل الاحتلال الإسرائيلي أسوة ببقية الشركات العاملة في فلسطين».

وفي هذا الجانب، يوضح السيد الدجاني أنه وبعد عرض ورقة الموقف على الكثير من الجهات أصبحت الكثير من هذه الجهات تبدي أسباباً وفتاوى خاصة بهدف إجهاد هذا المشروع، أحد هذه الأسباب مثلاً طريقة توزيع الاستثمارات، حيث تم إهمال دراسات الجدوى والخطط التي تم العمل عليها بعناية تامة. والآراء المختلفة موجودة داخل القطاع الخاص أيضاً.

الشركة بحيث لا يمكن العبث بالحقوق المكتسبة، وترصد هذه الحقوق في حساب لصالح الشخص، تستثمر لحسابه وتعفى من الضرائب هي وعوائدها ولا يجوز سحبها إلا بعد التقاعد. كما أن هناك نظام تكافل اجتماعي بصندوق مستقل اسمه صندوق التكافل الاجتماعي، ممول من قبل مساهمات المشاركين بنسبة 1 % من نسبة اشتراكاتهم، ويُدار بشكل مستقل ومهني، ويقوم هذا الصندوق بتغطية جميع الحالات الاجتماعية، كالوفاة والعجز وغيرها.

### آراء ووجهات نظر مختلفة

في الوقت الذي تثار فيه بعض الآراء والمواقف التي تبدي ملاحظاتها على فكرة الشركة، سواء تخوفاً أو تشكيكاً في إمكانية نجاحها واستمراريتها وتحقيقها الأرباح الكافية والحفاظ على أموال الموظفين ومصالحهم، يؤكد د. علاونة في مواجهة هذه الآراء نظرتة التفاؤلية، قائلاً: «متفائل جداً بإحلال نظام التقاعد الجديد هذا، خاصة بعد العمليات التحضيرية التي أخذت وقتاً طويلاً في الدراسة والمراجعة، كما أن الحديث يدور عن مؤسسة ستقوم بإدارة 22 % من مجموع الأجور الموجودة في قطاع الأعمال غير الحكومي، والتي تقدر بـ 550 مليون دولار سنوياً، وحالياً ستطلق الشركة برأس مال قدره 10 ملايين دولار أو على حسب ما ستقدره هيئة سوق رأس المال، ولا مشكلة لدى المؤسسين في ذلك بحيث لا تزيد مساهمة كل جهة عن 9-10 %». ويضيف: «أنا دائماً ضد الرأي كثير التشاؤم، فتجد بعض الأصوات تنادي بعدم مقارنة فلسطين بتشيلى أو تركيا مثلاً. هناك مشكلة واحدة تعيق

**مستشفى نابلس التخصصي**  
**Nablus Speciality Hospital**

- قسم التوليد والجراحة النسائية .
- قسم الحضانة .
- قسم القسطرة وجراحة القلب .
- قسم الجراحة العامة والجراحة النهارية وجراحة العظام .
- قسم الباطني .
- قسم جراحة الأعصاب .
- قسم العناية المكثفة .
- العناية المتوسطة .
- قسم الطوارئ .
- قسم المختبر والأشعة والتصوير بالموجات الصوتية وبنك الدم قسم الصيدلية .
- قسم العمليات .
- العيادات الخارجية .
- التغذية .
- العلاج الطبيعي .



فاروق الإفرنجي

وبالطبع هذه الأموال ستكون قادرة على تمويل مشاريع البنية التحتية ذات التكلفة المرتفعة كالمطارات والشوارع والموانئ ومحطات تحلية المياه على سبيل المثال لا الحصر. وبهذا يكون الصندوق قادراً على إسقاط عبء كبير عن ميزانية الدولة.

ويؤكد الدجاني على أن الفكرة تكمن في الاستفادة من أموال التقاعد الخاصة بالشركات التابعة لهذا النظام وتشغيلها ضمن صناديق استثمارية متنوعة، وتعود استثماراتها على الموظف. وبحسب قوله فإن العمل الآن يجري لخلق لجنة مستقلة من قبل المؤسسين للنظر في كيفية توزيع استثمارات الصندوق داخل فلسطين وخارجها وتأسيس الشركة فعلياً. والانتهاء من العمل على النظام الداخلي والتأسيسي للشركة. وفي موضوع توزيع الاستثمارات، واستناداً إلى ورقة الموقف التي أشار لها سابقاً، يقول هاني الدجاني: «بحسب ورقة الموقف والنظام الذي تم طرحه من قبل بورتلاند ترست بالاستئناس بالكثير من التجارب الخارجية، ارتأينا أن تكون 65 % من استثمارات هذه الصناديق داخل البلد و35 % خارجها. ننتظر الآن التعليمات التي ستصدر من قبل هيئة سوق رأس

آخر تعديلات على قانون التقاعد أصبحت الإمكانية متاحة لمؤسسات القطاع الخاص للانضمام إلى الهيئة، فاليوم انضمت مجموعة من الجامعات وتقريباً تقدمت أغلب بلديات الضفة وهناك اتصالات مع شركات القطاع الخاص.

ويتابع الإفرنجي القول: لا أعتقد أن القائمين على الموضوع يعون كم المشاكل الكامنة في الطريق. ولا علم لدي عن القوانين التي سيعمل بموجبها النظام الجديد، فهذا موضوع تشريعي وعملية إصداره صعبة. ومن واقع تجربته يبين أن عملية الاستثمار جزء أساسي من منظومة العمل، ويوضح: «نحن في الهيئة وفي الفترات الأخيرة الاستثمارات صعب أن تحقق إيرادات ملموسة والخطورة عالية»، ويزيد: المخاطر عالية. وكما أن الموضوع صعب فتشريعه أصعب وتطبيقه كذلك. ويقول مستدركاً: «كل مشروع يهدف إلى تطوير المجتمع وقطاعاته المختلفة فهو مقبول وبشدة، لكن يجب أن يدرس بعمق والتركيز على إمكانيات الاستثمار وأيضاً النظر إلى جانب الاستحقاقات. في البداية لتتطلق الشركة ونر أعمالها على الأرض، وأتأمل أن ينجح هذا المشروع».

### مزايا متعددة

ويوضح د. علاونة أن وجود مثل هذه الصناديق سيعود بالنفع على الموظف المشترك نفسه من خلال العوائد. أما عن المزايا الاقتصادية فيمكن القول إنها تعمل على التقليل من البطالة وخلق فرص العمل من خلال تمويل وتوفير القروض طويلة الأجل التي لا تستطيع البنوك منحها،

وبحسب ما يوضحه السيد مهدي المصري، الذي شارك في العديد من اللقاءات والاجتماعات التحضيرية بحكم موقعه خلال تلك الفترة، رئيساً لمجلس إدارة اتحاد الصناعات الفلسطينية، قائلاً: «هناك أطراف لها تخوفاتها، منها نقابات العمال»، منوهاً لجهود بذلت لتقريب وجهات النظر، «وحتى إذا تطلب الأمر التعديل والتطوير على النظام بما يخدم مصلحة جميع الأطراف».

وللتنويه فقط، وحرصاً على طرح كافة وجهات النظر في هذا الموضوع، تؤكد «سوق المال» أنها سعت للاطلاع على كافة الآراء والمواقف وحرصت على إتاحة المجال لها عبر منبر المجلة، لكن في بعض الأحيان لم تفلح محاولاتها في الحصول على ردود وتعليقات بعض الأطراف ذات العلاقة.

### لتنطلق الشركة ونر أعمالها على الأرض

ولمعرفة وجهة نظر الجانب الآخر، توجهنا بالسؤال إلى رئيس هيئة التقاعد الفلسطينية السيد فاروق الإفرنجي عن موقفه من شركة صناديق تقاعد القطاع الخاص، فأجاب: ليست هناك تحفظات بقدر المفهوم، فالمعروف أن صناديق التقاعد من هذا النوع ليست بهذه الصورة السلسة، ففي النظرية سهل ولكن التطبيق صعب، وهناك مشاكل عديدة. ويضيف: العلاقة هي الربط بين الموظف والمشغل بالصندوق، وهناك قواعد للربط وعلى إثرها يتم دفع الحقوق، فأكثر من 90 % من ارتباط هيئة التقاعد مع الحكومة أو المشغل، سواء المدنيين أو العسكريين، وفي

ويشدد المصري على أن الاحتلال يبقى العقبة الرئيسية أمام نمو الاقتصاد الفلسطيني، ويشير إلى عقبات تتعلق بالسلطة التنفيذية، مطالباً بضرورة وضع هذا المنتج موضع التنفيذ والبدء في برامج التوعية والتثقيف. ولا يخفي تشاؤمه من التأثيرات السلبية نتيجة المناخ السياسي السائد في فلسطين والمناخ الاقتصادي المتصل بالطروحات المتعلقة بالنظام الاقتصادي الفلسطيني، سواء موضوع قانون الضرائب أو غيره، وهو المعطل الوحيد أمام إطلاق المشروع.

المال لتوضيح ما هي الحدود للاستثمار؛ لأنها المنظم القانوني والمحدد النهائي لعمل هذه الصناديق».

### تحديات لا بد منها

يؤكد هاني الدجاني أن العقبة الأساسية تكمن في أن الكثير من الشركات لا تمتلك أموال تقاعد موظفيها نقداً، بل أغلبها مستثمرة في مجالات مختلفة فعليا، فلا يوجد شركة في فلسطين تمتلك - أو لديها - حساباً خاصاً لتقاعد الموظفين، ما يخلق عقبة كبيرة أمامها. أما د. علاونة فيقول عن العقبات المفترضة أمام الشركة: «أغلبها مشاكل زمنية تتعلق بإقرار القانون، بمعنى إصدار قانون من السيد الرئيس يلغي إلزامية اتباع القطاع الخاص غير الحكومي للقطاع الحكومي وإصدار قانون جديد يقر هذا النظام، وكذلك مشكلة فنية تتمثل في التدريب والتأهيل واستكمال الأنظمة والتعليمات الرقابية من قبل هيئة سوق رأس المال فهي عملية إدارية قانونية لا غير».

وعن أكثر المشاكل صعوبةً، يشدد د. علاونة على أنها تتمثل في عدم وضوح الصورة كاملة لدى كثير من الموظفين أو الجهات المعنية حول آلية عمل الشركة، وعن هذا يقول: من أهم الأمور التي نعمل عليها حالياً موضوع التوعية المالية، من المهم خلق صورة واضحة لدى المتلقي حول هذه الشركة وآلية عملها. رصدنا لهذه الغاية ما بين 20-25 % من المصاريف التشغيلية، للتنسيق مع كافة الأطراف والوصول إلى كل المستويات والإجابة عن تساؤلات الجمهور بشكل شفاف ومدعم بالأرقام».

**When Tackling Strategic Communications in Palestine...**

**DO NOT  
PLAY  
WITHOUT US!**

WE FOCUS ON YOUR REPUTATION AND WE SPECIALIZE IN ALL ASPECTS OF THE INDUSTRY: PERCEPTION MANAGEMENT, CRISIS COMMUNICATIONS, FINANCIAL COMMUNICATIONS, INVESTOR RELATIONS, CSR, THOUGHT LEADERSHIP, MEDIA RELATIONS, MEDIA MONITORING AND ANALYSIS.

**ELLAM TAM**  
The Communications  
& Public Relations  
Company

Representatives of  
PR Newswire in the  
Palestinian Territories

Tel. +970(2) 2 2429 105/7 • Fax. +970(2) 2429 106 • <http://www.ellamtam.com>





د. جهاد الوزير (يمين) والسيد أحمد عويضة (يسار) يوقعان مذكرة التفاهم المشترك

# اعتماد مركز الإيداع والتحويل وكيلاً للتسوية النقدية

من خلال سلطة النقد الفلسطينية، لما لذلك من صلة مباشرة في قيام البورصة بتطبيق توصيات المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) وتحديدًا التوصية رقم (10) التي تشير إلى ضرورة تنفيذ التسوية النقدية للأوراق المالية من خلال البنك المركزي.

وستبشر الفرق الفنية من كلا الجانبين بعقد اللقاءات المشتركة لإعداد الأسس الفنية والتقنية والمالية والقانونية، وما ينبثق عنها من إجراءات واتفاقيات لتنظيم العلاقة وتحديد الأدوار بما يضمن قيام مركز الإيداع والتحويل بلعب دور مباشر في إجراء القيود المالية في حساب التسوية المركزي، الذي سيتم فتحه لدى سلطة النقد لهذا الغرض لتمكين المركز من قبض ودفع أثمان الأوراق المالية المتداولة من وإلى حسابات شركات الأوراق المالية الأعضاء لدى بنوك التسوية، على أن تقوم هذه الشركات باعتمادها لاحقاً لأغراض تسديد الالتزامات المالية المترتبة لها وعليها جراء التعامل بالأوراق المالية. وسيتم الإعلان لاحقاً عن تاريخ المباشرة بتنفيذ التسوية النقدية.

والممارسات دولية، مضيفاً أن هذا الانجاز ما هو إلا خطوة على طريق تحقيق كفاءة أفضل للجهاز المصرفي و المالي و يعزز من دور سلطة النقد تجاه ممارسة صلاحياتها كبنك مركزي.

من جانبه، أكد عويضة على أن هذا الاتفاق سيساهم في تحقيق المزيد من عدالة وسرعة ودقة التحويلات البنكية المتزامنة مع نقل ملكية الأوراق المالية المباعة وفق المبدأ العالمي المستند إلى التسليم مقابل الدفع (Delivery Versus Payment (DVP)، من خلال تبسيط إجراءات التسوية، وأيضاً الإسهام بشكل مباشر في تخفيض المخاطر المرتبطة بالتسويات المالية، مشيراً إلى أن توقيع مذكرة التفاهم يأتي تنويعاً لتعاون الجانبين وإدراكهما لضرورة تعزيز العمل المشترك الذي سيصب حتماً في صالح تحقيق تطور قطاع سوق رأس المال خصوصاً والاقتصاد الوطني عموماً، كما أنها تعكس العزيمة والإصرار لتطبيق المعايير العالمية في هذا المجال ومحاكاة الممارسات الفضلى بكل كفاءة وفاعلية.

وشدد على أهمية تنفيذ التسوية النقدية

وقعت سلطة النقد الفلسطينية وبورصة فلسطين، مذكرة تفاهم لاعتماد مركز الإيداع والتحويل وكيلاً للتسوية النقدية وبهذا تصبح بورصة فلسطين طرفاً ثالثاً في نظام التسويات الإجمالية الفورية (براق) لتنفيذ تسوية المدفوعات النقدية الناتجة عن تداول الأوراق المالية في البورصة. وجرى توقيع المذكرة في مقر سلطة النقد بمدينة البيرة.

وأشار د. الوزير على هامش توقيع مذكرة التفاهم إلى أن سلطة النقد قامت بإطلاق نظام التسويات الإجمالية الفورية ( براق ) منذ شهر كانون الأول من عام 2010 بنجاح منقطع النظير، حيث يعتبر النظام الأول من نوعه في العالم كونه قادر على تسوية المدفوعات بأربع عملات أجنبية في ذات اللحظة و بشكل فوري.

وأكد الوزير على أن استمرار التعاون بين الطرفين يأتي لصالح تعزيز الاستقرار المالي لقطاع سوق رأس المال الفلسطيني، كما أنه يخدم ويعزز مهمة البورصة في إدارة المخاطر المصاحبة للتسوية النقدية للأوراق المالية بأكمل وجه وفق أفضل المعايير



**Amaar Group**  
A benchmark for excellence

Our strategic investments in Palestine's tourism, commercial and residential sectors aim at strengthening the local economy and benefiting the Palestinian people.



WWW.AMAAR.COM.CONTACT: (+970) 2 298-3560

## بورصة فلسطين تترأس الفرع الفلسطيني لجمعية علاقات المستثمرين الشرق الأوسط

العلامة الأبرز في طرح موضوع علاقات المستثمرين على أجندة الشركات المساهمة العامة وخاصة المدرجة منها كانت عبر منبر الملتقى السنوي الرابع لسوق رأس المال في العام 2010، حينها وفي أهم نتائج أعماله - وبعد مداولات ونقاشات معمقة - دعا الملتقى لحث الشركات المساهمة العامة على إنشاء دوائر لعلاقات المستثمرين وتطوير ممارسات فعالة مع شرائح المساهمين المختلفة والمستثمرين المحتملين، إضافة إلى التأكيد على ضرورة تنسيق العمل بين دوائر علاقات المستثمرين في الشركات المدرجة وتطوير خبرات العاملين في هذا المجال.



فداء مصلح/عازر (يمين) وماريا هانت (يسار) توقعان ميثاق علاقات المستثمرين / فرع فلسطين

وفي سياق الجهود المبذولة ضمن هذه الرؤية وفي أحدث المبادرات لترويج أفضل ممارسات العلاقات مع المستثمرين، جاء إطلاق الفرع الفلسطيني لجمعية علاقات المستثمرين-الشرق الأوسط في شباط الماضي بمبادرة من وبرئاسة بورصة فلسطين، وعضوية عدد من الشركات الفلسطينية التي بدأت - بالفعل - تطوير ممارساتها في هذا المجال وتضم: شركة فلسطين للتنمية والاستثمار «باديكو القابضة»، ومجموعة الاتصالات الفلسطينية، وبنك فلسطين، وشركة القدس للمستحضرات الطبية،

وفي سياق هذا الاهتمام، أخذت بورصة فلسطين على عاتقها تطوير هذا الجانب في عمل الشركات المساهمة العامة المدرجة، وبحسب الرئيس التنفيذي لبورصة فلسطين السيد أحمد عويضة، فإن «دور البورصة لا يقتصر على إدراج الشركات وإفصاح البيانات المالية، بل يمتد بشكل طبيعي إلى السعي لتطوير ثقافة التواصل المستمر والمهني ضمن مجتمع البورصة بأكمله، وبالأخص لتعزيز تبني أفضل ممارسات علاقات المستثمرين بين الشركات المدرجة في البورصة».

ما توليه بورصة فلسطين من اهتمام لموضوع علاقات المستثمرين يأتي في سياق ما يحظى به هذا الموضوع من اهتمام على المستويين الإقليمي والدولي، فقد طفت على السطح أهمية خلق قنوات تواصل فعالة مع المستثمرين بشكل واضح مع اندلاع شرارة الأزمة المالية العالمية، التي أبرزت الحاجة لوجود وحدات مختصة في الشركات المساهمة العامة تكون قادرة على تفعيل علاقاتها مع المستثمرين بشكل متواصل على أساس من الثقة والشفافية في جميع الظروف.



والوطنية موبايل إضافة إلى عضوية بنك أوف نيويورك ميلون ممثلاً للجمعية في الشرق الأوسط.

رئيس الفرع الفلسطيني التابع لجمعية علاقات المستثمرين الشرق الأوسط، فداء مصلح/ عازر، تنظر بأهمية كبرى لمهام الفرع الفلسطيني، قائلة: «يعد دعم وتطوير ممارسات علاقات المستثمرين الفعالة ركناً أساسياً في عمل أسواق رأس المال. ويأتي تأسيس فرع فلسطين التابع لجمعية علاقات المستثمرين - الشرق الأوسط في إطار توفير الدعم والتوجيه للشركات المدرجة في البورصة والساعية إلى تطوير وتعزيز أدائها بنجاح في علاقاتها مع مستثمريها». مضيفة أن الأركان الأساسية لتحقيق ممارسات فعالة لعلاقات المستثمرين تكمن في الشفافية والاتصالات الفعالة الفورية وفي الوقت المناسب ما بين الشركة وجمهور المتعاملين معها.

وتشدد عازر أن إطلاق فرع الجمعية في فلسطين يعد خطوة هامة لتحفيز الشركات المدرجة لتطوير ممارسات فعالة في هذا المجال وفق أحدث الممارسات الدولية، وتضيف: اليوم في بيئة الأعمال العالمية وعقب الأزمة المالية تبين أهمية بناء وتنفيذ إستراتيجيات فعالة للعلاقات مع المستثمرين، التي أصبحت عاملاً حاسماً في الحفاظ على ثقة المستثمرين. وهنا تؤكد أن إدارات الشركات المساهمة العامة في فلسطين يجب أن تولي اهتماماً كبيراً لدور أقسام علاقات المستثمرين في الحفاظ على ثقة المستثمرين، وهي عامل رئيسي في تحقيق النجاح العام للشركة.

وأضافت عازر أن الفرع الفلسطيني وبالتعاون مع جمعية علاقات المستثمرين الشرق الأوسط سيعمل على تعميم المعرفة المتعلقة بالممارسات الفعالة للعلاقات مع المستثمرين، من خلال عدة نشاطات منها دورات تدريبية لتأهيل مسئولي علاقات المستثمرين، والمساهمة في تطوير المواقع الالكترونية للشركات وخاصة المعلومات المقدمة للمستثمرين، وإعداد كراسات تثقيفية في هذا المجال، وعقد مؤتمرات متخصصة في موضوع علاقات المستثمرين إضافة إلى تقديم النصح والإرشاد للشركات بالاستفادة من التجارب الإقليمية والعالمية في هذا المجال.

وفي هذا الإطار توضح عازر - وهي أيضاً مدير مكتب تمثيل بورصة فلسطين برام الله - حجم الجهود المبذولة لتصحيح المفاهيم الخاطئة حول فلسطين بين الأوساط المالية ووسائل الإعلام على المستويين الإقليمي والدولي وإطلاعهم على العديد من قصص النجاح من الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية، مبينة أنه وفي ظل التحديات الراهنة المحلية والعالمية، تبذل بورصة فلسطين جهوداً كبيراً في الترويج للممارسات الفضلى لعلاقات مستثمرين بين الشركات المساهمة العامة في فلسطين.

وتشير إلى بعض الجهود في هذا المجال، كالملتقى السنوي الرابع لسوق رأس المال الفلسطيني عام 2010، الذي ناقش هذا الموضوع تحت عنوان «علاقات المستثمرين.. ممارسة فعالة لمنع الأزمات». كما كان أحد نتائجه إصدار دليل باللغتين العربية والانجليزية حول علاقات المستثمرين، وهو الدليل الأول من نوعه

على مستوى أسواق المال في المنطقة، تضمن معلومات مفصلة حول مفهوم علاقات المستثمرين ووظائفها الأساسية وقيمتها الاقتصادية بالنسبة للشركات المساهمة العامة، وكيفية بناء إستراتيجية فعالة لعلاقات المستثمرين، وغيرها من المعلومات المهمة في هذا المجال.

## خطوة هامة لتعزيز ممارسات فضلى للعلاقات مع المستثمرين بالاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية

يذكر أن جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط هي منظمة مستقلة تأسست عام 2008، وعضويتها مفتوحة لخبراء علاقات المستثمرين والاتصالات المالية وأسواق رأس المال في الشرق الأوسط - وجهة لتعزيز مشاركة أفضل ممارسات علاقات المستثمرين بين خبراء علاقات المستثمرين الذين يركزون على توفير معلومات واضحة وفورية للمجتمعات الاستثمارية على المستويين الإقليمي والعالمي، وتهدف إلى تعزيز الامتياز في مجال العلاقات مع المستثمرين من خلال توفير التدريب التنفيذي والمؤهلات المهنية والندوات وفعاليات التواصل، كما تعمل بالشراكة مع البورصات والهيئات التنظيمية والخبراء في سوق المنطقة.

## وزير المالية الأردني: أزمة الديون السيادية في أوروبا تنعكس سلباً على الأداء الاقتصادي

عمان - متابعة وإعداد: عبد الله محمد القاق

أكد وزير المالية الأردني د. أمية طوقان أن لحالة «الربيع العربي» التي تشهدها عدد من دول المنطقة آثاراً على الاقتصاد الأردني، حيث انخفضت الإيرادات المحلية الحكومية بأكثر من 550 مليوناً عن المقدّر، وزادت النفقات الإجمالية بأكثر من 700 مليون عن المقدّر لعام 2011، مشدداً على أن هذا الأمر شكل ضغطاً بشكل كبير على موارد الخزينة، إلى أن وصلت العجوزات المالية في الموازنة العامة إلى حدود غير آمنة.

وأكد وزير المالية الأردني أن الأزمة المالية العالمية وما تبعها من أزمة الديون الأوروبية كان لها أثر كبير على النمو الاقتصادي وعلى الموازنة العامة للدولة خلال الأعوام الأخيرة، حيث أظهرت النتائج تباطؤاً ملحوظاً في معدل

النمو الاقتصادي الذي تراجع إلى نحو 2.3% لعام 2010، في حين تجاوز عجز الموازنة العامة للدولة قبل المنح ما نسبته 8% من الناتج المحلي الإجمالي، وبعد المنح ما نسبته 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010.

وقال د. طوقان إن تحديات ظهور أزمة الديون السيادية في أوروبا وبطء تعافي النمو الاقتصادي لدى شركاء الأردن في التجارة والاستثمار انعكسا سلباً على أداء أساسيات الاقتصاد الأردني، مشيراً إلى تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن، واتساع عجز الميزان التجاري حيث جاءت معظم الزيادة نتيجة ارتفاع قيمة مستوردات المملكة من مادة النفط الخام على اثر ارتفاع أسعارها، وإغلاق بعض الأسواق العربية التي تعاني من أزمات سياسية هذا إلى جانب الآثار الناجمة عن العقوبات الدولية المفروضة على سوريا.

كما أشار إلى انخفاض في تحويلات المغتربين الأردنيين بنسبة 5% ودخل القطاع السياحي بنسبة 17%.

وقد تجلّت تأثيرات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني الأردني من خلال تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتراجع هوالات العاملين الأردنيين في الخارج وتباطؤ نمو الدخل السياحي وانخفاض الإيرادات الضريبية للدولة وارتفاع قيمة عجز الحساب الجاري بينما أخذ الاستثمار الأجنبي بالتراجع خلال الأشهر الثلاثة التي تلت الأزمة مباشرة. ورغم امتداد الأزمة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل الأردن، إلا أن المسؤولين فيها ما زالوا يبدون تفاؤلاً تجاه الوضع الاقتصادي العام في المملكة، لا سيما أن تأثيرها بالأزمة لم يكن بالحدة ذاتها التي نخرت عصب الاقتصاد العالمي.

## تفاؤل حذر

التأثيرات الحالية التي يبرز تحتها الاقتصاد الأردني لم تمنع مختصين واقتصاديين من التفاؤل حول قدرة الأردن على مواجهة تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على اقتصادها إذا استطاع تنظيم قدراته والاستفادة من الخبرات المتوافرة لديه. قناعة يؤيدها د. جواد العناني الوزير السابق والخبير الاقتصادي الأردني، فهو يرى أن الاقتصاد الأردني يتمتع بالاستقرار الذي يجعله أحسن مقصداً للاستثمار والاتجار والتعامل الاقتصادي بكل أشكاله.

وحول آثار الأزمة العالمية ومشاكل الديون السيادية في أوروبا على الجانب المالي النقدي الأردني، يقول العناني: أرصدة الأردن الخارجية موجودة على شكل ودائع لأجل بالدرجة الأولى ومقابل أسعار فائد متدنية، وهناك جزء آخر موجود على شكل أذونات خزينة أو قبولات مصرفية أو أوراق سيادية أخرى، وأكد أن الخسارة الصافية على استثمارات الأردن الخارجية لن تكون كبيرة، مقدراً الحد الأقصى لخسائر الأردنيين الدفترية بأنه لا يمكن أن يزيد عن 100 مليون دولار، وهو رقم قد يبدو كبيراً، ولكنه في ظل الأزمة الحالية فهو مبلغ متواضع ولا ينطوي على تأثير ضار للاقتصاد على الإطلاق.

والقضية الأساسية التي يجب أن ينظر إليها بحسب د. العناني، هي علاقة الأردن القوية باقتصادات الخليج، حيث يبلغ دخل الأردن من هذه الدول حوالي 70% من مجموع الدخل من العملات الأجنبية، مبيناً أن أهم تأثير على الأردن سيكون ناتجاً عن مقدار ردة فعل دول مجلس التعاون بالذات على الأزمة التي ستعانيها من آثار الأزمة الدولية. ويضيف: هذا الأمر يجب ألا يقابل في الأردن وكأنه أمر مسلم به، بل يجب التحرك لتحديد

فرص استثمار لأهل الخليج وجذبهم وإقناعهم بأن الاستثمار في الأردن أسلم وأجدي من الاستثمارات الدولية، وهذا يتطلب جهداً خاصاً من القطاعين العام والخاص، واتخاذ إجراءات محددة وليس مجرد التبشير بجودة مناخ الاستثمار في الأردن.

ويختتم د. العناني بالقول: مخاوف الأردن الناجمة من ارتدادات الأزمات المالية العالمية ستكون قابلة للحل والمواجهة إذا ما أحسن الأردنيون إدارة الأزمة، لا بل سوف تعطي الاقتصاد الأردني سمعة متميزة، بأنه قادر على المواجهة وإن اقتصاده مستقر، وإذا نجح الأردن في هذه التجربة فإن الفرص التي ستفتح أمامه على المدى المتوسط والطويل ستكون وفيرة جداً، مقترحاً أن يتم إنشاء غرفة عمليات خاصة لمساعدة الحكومة وبمشاركتها من أجل تحويل سيوف الأزمة إلى محارث تعود على الأردن.



د. أمية طوقان

## المصارف الكويتية في وضع جيد لتحمل صدمات عالمية

وزير المالية في دولة الكويت مصطفى الشمالي، تحدث لمراسل «سوق المال» خلال زيارته الأخيرة لدولة الكويت مطلع شباط الماضي، أثناء مشاركته في تغطية الانتخابات البرلمانية الأخيرة، قائلاً: دول الخليج تأثرت بالأزمة المالية العالمية نظراً لارتباط اقتصاداتها بالعالم

الغربي بحكم وجود النفط كسلعة مشتركة «وهو تأثير عميق يؤكد ظاهرة العولمة التي جعلت الجميع في مركب واحد»، مضيفاً أنه بالرغم من ذلك التأثير فإن الكويت تنفذ الآن خطة طموحة تستهدف النهوض بالقطاع الاقتصادي من خلال مشاريع كبرى تسعى الحكومة من خلالها لإطلاق قدرات القطاع الخاص بما يعيد الكويت مركزاً مالياً وتجاريًا. وأكد الوزير الشمالي أن الحكومة ومن خلال الهيئة العامة للاستثمار أطلقت محفظة عقارية محلية برأسمال قدره مليار دولار بهدف الاستفادة من الفرص الاستثمارية الجيدة التي أفرزتها الأزمة المالية المحلية، مضيفاً أن «هناك إيجابيات متوقعة للاقتصاد المحلي بصفة عامة وقطاع العقار على وجه الخصوص». وشدد الشمالي على أن الاضطرابات التي تشهدها الأسواق تفتح فرصاً جديدة للمستثمرين خاصة المهتمين بمجال العقار.

محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح، ورغم قلقه من أزمة الديون في أوروبا وتأثيرها المحتمل على استقرار المصارف الأوروبية، يؤكد أن البنوك الكويتية والمؤسسات المالية في وضع جيد لتحمل صدمات عالمية، قائلاً: إن «الوضع الخطير للدين السيادي لبعض الاقتصادات الأوروبية في الآونة الأخيرة، وتأثيره المحتمل على الاستقرار في أوروبا؛ مبعث قلق رئيسي لنا في الكويت»، مضيفاً: النظام المصرفي الكويتي في وضع جيد جداً لتحمل الصدمات العالمية الاستثنائية، «وبكل المعايير تتمتع البنوك الكويتية حالياً برسملة جيدة، بما في ذلك معدلات إقراض متحفظة. وما لا يقل أهمية أن مراجعاتنا الرقابية تظهر أن البنوك لديها سيولة وفيرة».





## هموم الاقتصاد الفلسطيني وتحدياته لعام 2012

الحديث في الاقتصاد الفلسطيني دائماً ما تعترض طريقه هموم وتحديات، ولعل تجاوز تلك التحديات التي يواجهها هذا الاقتصاد هو تحدٍ بحد ذاته لا يضاويه أي تحدٍ آخر، لكن ماذا لو سألت عن الهموم الاقتصادية على مستوى المواطن العادي أو حتى على مستوى الاقتصاد الكلي؟ هنا، حدث ولا حرج، فستجد من يتحدث عن هموم البطالة ومحدودية فرص العمل وارتفاع الأسعار وغيرها الكثير والكثير، وستجد أيضاً من يتحدث عن محدودية الموارد ومعوقات الاحتلال في وجه إحداث أي نهضة اقتصادية حقيقية، ناهيك عن انحسار الصناعات الوطنية لصالح المنتجات المستوردة التي تكتسح السوق الفلسطينية بشكل لم يسبق له مثيل.

في هذا التقرير، نستطلع آراء ومواقف لمسؤولين ومختصين ومتابعين بشأن الهموم والتحديات التي تواجه صانع القرار الاقتصادي الفلسطيني من خلال طرح التساؤل التالي: ما هي أبرز الهموم والتحديات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية للعام الجاري؟ سؤال مشروع، نبحت عن إجابته، ونحن نطوي صفحة الربع الأول من هذا العام، فكيف ينظر ذوو العلاقة والاختصاص ورجال الاقتصاد لهذه التحديات والهموم؟

الحوارات التي أجرتها «سوق المال» شملت في ثناياها الحديث حول العائق الأكبر والمتمثل في الاحتلال الإسرائيلي وما يضعه من عقبات لضمان استمرارية تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وكذلك هناك من أشار إلى تأثير الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد الدول المجاورة؛ فالأوضاع الاقتصادية في البلدان المجاورة وخصوصاً عقب اندلاع شرارة الثورة الشعبية في أكثر من بلد عربي، ناهيك عن الأزمة المالية العالمية، كان لها أثر ولو طفيفاً على الاقتصاد الفلسطيني. ومع كل هذه الحوارات، كان هناك تأكيد على ضرورة المضي قدماً بعملية الإصلاح الداخلي سواء على مستوى القوانين والأنظمة أو على مستوى المشاريع والأعمال.

## د. عبد الله: سد عجز الموازنة من أكبر التحديات الحالية



د. سمير عبدالله

ويخلص د. عبد الله إلى القول إن سد عجز الموازنة يحرك عجلة الاقتصاد بصورة معقولة، ويحذر قائلاً: إذا لم يتم ذلك، فستستمر حالة الإحباط في القطاع المصرفي بسبب الديون المستحقة على الحكومة، والحكومة بالفعل غير قادرة على سداد هذه الديون وإيفاء هذه المستحقات؛ فالموازنة هي التحدي الأكبر الذي يجب أن يحظى بالاهتمام. وفي خضم حديثه عن الهموم الاقتصادية الماثلة، لا ينسى د. عبد الله أن يضيف على أجندة تحديات العام موضوع إعادة إعمار قطاع غزة للنهوض باقتصاد القطاع من جديد.

نشاطه المعتاد، إلا أن المناخ الاستثماري الصحيح ما زال مغيباً فعلياً من وجهة نظر د. عبد الله، موضحاً أن المشاكل والضربات المتتالية للقطاع الخاص الفلسطيني خلقت حالة خوف لدى المستثمر المحلي أو الأجنبي لدى استثماره لأمواله في فلسطين، فأصبحت مستويات المخاطر السياسية مرتفعة، فكان من الصعب على القطاع الخاص احتمال مثل هذه الحالة. ويتابع قائلاً: رغم حالة الاستقرار النسبي منذ عام 2006 إلا أن الاستثمار الخاص ما زال ضعيفاً ويتسم بالحذر، وإذا لاحظنا وجود استثمارات فهي على الأغلب تكون مدعومة مؤسسياً كاستثمارات صندوق الاستثمار الفلسطيني أو استثمارات مدعومة من الخارج كمشروع مدينة روابي؛ فاستثمارات القطاع الخاص هشة، وهي ليست مسألة ذاتية بل ترجع إلى المخاطر المرتبطة بالسلوك الإسرائيلي على الأغلب.

مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس» د. سمير عبد الله ينظر إلى سد العجز في الموازنة العامة لحكومة السلطة الوطنية الفلسطينية باعتباره التحدي الاقتصادي الأبرز في الواقع الراهن، موضحاً أن الموازنة ومنذ عام 2000 أصبحت القاطرة الأهم في التأثير إيجاباً على النمو الاقتصادي وتوفير الحد الأدنى من التحويلات الاجتماعية للفقراء والعاطلين عن العمل. وأضاف أن توقف التنمية وخصوصاً بعد الأوضاع التي نشأت في أعقاب الرد الهجمي من الاحتلال الإسرائيلي على انتفاضة الأقصى وتوجيه ضربة قاصمة للقطاع الخاص والمناخ الاستثماري في فلسطين، كلها أسباب، بحسب د. عبد الله، أدت إلى توجه الأنظار نحو الموازنة العامة للحكومة كونها المنفذ الوحيد للخروج من الكثير من هذه المشكلات.

ومع تأكيده أن القطاع الخاص عاد لممارسه

## عوض: محدودية سوق العمل في واقع اقتصادي هش



علا عوض

موجودة، كما أنه لا يوجد في الأصل توجهات نحو هذا الجانب مع وجود الاحتلال الإسرائيلي بكل ما يطرحه من تعقيدات بخصوص تأسيس مشاريع كبرى في فلسطين، وتضيف: المناطق

الأكثر مساحة في الأراضي الفلسطينية مصنفة ضمن مناطق (ج)، وهي من المناطق التي يمنع منعاً باتاً البناء أو الاستثمار فيها، وبالتالي نحتاج إلى قرار سياسي من أجل تشريع الاستثمار وإيجاد صناعات كبرى وتوسيع سوق العمل الفلسطيني ليستوعب هذا الكم الكبير من خريجي الجامعات. وتنوه عوض بالدور الكبير الذي يقع على عاتق الجامعات حيث تمثل محدودية التخصصات المطروحة تحدياً آخر يتطلب توسيعاً لأفق التخصصات، التي من الممكن أن تغطي سوق العمل الفلسطيني.

علا عوض رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بدأت حديثها بتوصيف الواقع الاقتصادي الذي اعتبرته هشاً، مضيفاً أن النمو الموجود في فلسطين هو نمو وهمي وليس نمواً حقيقياً، أما العام الحالي فتكثر فيه التحديات الاقتصادية، وتوضح أن أبرز هذه التحديات هو «محدودية سوق العمل الفلسطيني؛ فمجتمعنا هو مجتمع فتي وبالرغم من زيادة أعداد خريجي الجامعات بشكل مطرد إلا أننا نواجه محدودية كبيرة في سوق العمل. أما الجانب الآخر فيتمثل في كون الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على الاقتصاد الخدمي أكثر من أي شيء آخر، وهذا بحد ذاته تحدٍ». وتضيف عوض: نعم هناك انخفاض في نفقات الحكومة إلى حد ما، وهناك أيضاً زيادة في الإيرادات بشكل محدود جداً، لكن اعتمادنا على النمو يأتي أساساً من الاعتماد على المساعدات الخارجية وعلى المقاصة من إسرائيل.

وتشير عوض إلى أن أغلب المنشآت الموجودة في فلسطين هي منشآت صغيرة أو متوسطة الحجم، أما الصناعات الكبرى فغير

## نوفل: التحديات الاقتصادية أكثر من أن تحصر في جانب محدد



عبد الحفيظ نوفل

على الاقتصاد الفلسطيني من قبل الاحتلال الإسرائيلي أو على المستوى الداخلي الذي يتمثل في المصالحة الوطنية أو على المستوى الدولي المتمثل في إعلان الدولة والالتزام بتقديم المساعدات المتأثرة بالأزمة

المالية العالمية، مضيفاً علينا مواجهة هذه التحديات بما يكفل ضبط الإيقاع الاقتصادي وبما ينسجم مع تطلعات المواطن الفلسطيني. ومن التحديات الراهنة التي يشير إليها نوفل: تحدي ضبط السوق المحلي، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وغيرها من التحديات الاقتصادية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع السياسية.

«التحديات الاقتصادية التي تواجه الشعب الفلسطيني أكثر من أن تحصر في جانب معين أو زاوية معينة»، هكذا بدأ وكيل وزارة الاقتصاد الوطني عبد الحفيظ نوفل حديثه، مشيراً إلى أن التحدي الأبرز يتمثل في تحديات التنمية في ظل شح الإمكانيات؛ فرغم أن جهود التنمية للسلطة الوطنية الفلسطينية تسير بشكل متوازٍ مع جهود القطاع الخاص في هذا المجال إلا أن المشكلة الرئيسية بحسب نوفل تبقى في شح الإمكانيات التي تبدأ من نقص الأموال اللازمة والخطط المحكمة والمشاريع التنموية المستدامة والبنية التحتية الملائمة لمثل هذه المشاريع.

ويشير نوفل إلى تحدٍ من نوع آخر يتمثل في الثقة فيما يخبره المستقبل، وارتباط هذا المستقبل بالتطور على الساحة السياسية، الذي يأخذ أبعاداً مختلفة سواء على مستوى الضغوط الممارسة





د. محمد غضية

## د. غضية: الاقتصاد الفلسطيني ضحية مؤامرة هدفها إبقاؤه في دائرة التبعية للاحتلال

الفلسطيني الدائم. على سبيل المثال، ثلاثة أرباع الإنتاج المحلي خدمي بحث، لأن المساهمات من القطاعات الأخرى محدودة

سواء في التشغيل أو الناتج الإجمالي، وبالتالي عدم وجود فرص العمل نجم عنه هجرة طوعية لرأس المال والكفاءات وهذه كلها بالمفهوم البسيط هموم اقتصادية. وبالمفهوم الفلسفي الاقتصادي هناك مؤامرة سياسية لها بعد اقتصادي على الشعب الفلسطيني يقودها الاحتلال الإسرائيلي لكي يظل اقتصادنا الفلسطيني في دائرة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي».

ويضيف د. غضية: «مشكلتنا سياسية والحل سياسي أيضاً، ولا إمكانية للتنمية في ظل الاحتلال، خاصة مع وجود كافة الإمكانيات، نحن حالياً نمارس التنمية المتاحة بالتركيز على المشاريع الصغيرة. في النهاية يمكن القول إن الهموم الفلسطينية حلقات متعددة جوهرها في الأساس الاحتلال وهناك سلسلة من المشكلات الاجتماعية الناتجة عن ذلك متعلقة بالفقر والبطالة وشبكة الحماية الاجتماعية. فجوهر الموضوع هو موضوع سياسي، وبالتالي الحل يشكل تحدياً وطنياً. فمن دون تحقيق السيادة على الأرض والحدود لا يمكن تخطي هذه العقبات».

في إجابته على تساؤلات «سوق المال» حول أبرز التحديات والهموم الاقتصادية في عام 2012، يضع رئيس جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين د. محمد غضية يده على الجرح الاقتصادي المثلث بالأوجاع والآفات بتأكيد أن المشكلة أعمق مما هو ظاهر، قائلاً: «الاقتصاد الفلسطيني همومه دائمة ومتكررة ارتباطاً بسلسلة من الشروط والظروف المحيطة بنشاطات الفروع الاقتصادية في فلسطين، فمشكلة الاقتصاد الفلسطيني مشكلة عضوية، وهمومه مرتبطة بالحد الأدنى للتطور في ظل ممارسات الاحتلال، فليس الهم الأساسي هو الزراعة أو الصناعة فقط أو حل مشكلة عجز الموازنة أو المدفوعات، فهذه مشكلة متكررة وموجودة على جدول الأعمال عبر كل السنوات».

وفي توصيفه للهموم الاقتصادية الراهنة، وبعد صمت برهة من الزمن أتبعها بزفرة قوية، لخص د. غضية الهموم الاقتصادية الفلسطينية بقوله: «هناك مشكلة في التنافسية بين المنتج الفلسطيني والإسرائيلي أو الأجنبي مع زيادة في التكلفة، ففكرة استهلاك المنتج المحلي تخضع لإمكانية إحلال المنتج الفلسطيني محل الواردات الأجنبية وخاصة الإسرائيلية. لكن في الوقت عينه، الإنتاج المحلي يتعرض لجملة من الضغوط، سواء من حيث توفر المواد الخام والقدرة الإنتاجية للمصانع أو تسويق المنتج ومختلف مشاكل الاقتصاد

# سوق المال



ماجد معالي

## معالي: عام مثقل بالهموم.. وترك الأمور كما هي الآن سيولد نتائج كارثية

الوضع وإعطاء صورة ضبابية حول الحال الاقتصادي في هذا العام، ومع وصول العجز لهذا المستوى أفرزت لدى الحكومة توجهات جديدة لمعالجة هذا العجز، فكان هناك توجه نحو

زيادة شرائح الضرائب عمودياً الأمر الذي خلق ردة فعل سلبية ليس فقط من القطاع الخاص بل ومن شرائح وأطراف المجتمع الأخرى، لأن الكل يفهم أن زيادة الضريبة سيتحملها المستهلك.

وفي حديثه حول أبرز الهموم الاقتصادية، ينوه معالي بخطر ظاهرة ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي وانعكاسها محلياً، ويشير كذلك إلى زيادة نسبة البطالة والفقر، مؤكداً في الوقت ذاته أن هناك تحركاً من قبل القطاع الخاص بالتعاون مع الحكومة وأطراف أخرى كالنقابات والكتل النيابية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها لمعالجة هذا الوضع، ومحدراً من أن ترك الأمور على ما هي عليه الآن سيولد نتائج كارثية.

2012 عام مثقل بالهموم الاقتصادية ليس على المستوى المحلي فقط وإنما على مستوى الساحة العالمية، من هذه الزاوية ينظر مدير عام جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين ماجد معالي إلى التحديات الاقتصادية الحالية، قائلاً: يمكن للمراقب أن يرى سلسلة المصاعب الاقتصادية التي يواجهها العالم في السنوات الأخيرة، والتي انعكست تأثيراتها على قطاعات كثيرة، كالقطاع العقاري والمصرفي وصناديق الاستثمار والبورصات العالمية، موضحاً أنه وعلى الرغم من خطورة هذه الأوضاع، تبقى تأثيراتها على الاقتصاد الفلسطيني أقل بكثير من باقي الدول، وهذا يعود أساساً لطبيعة التركيبة الاقتصادية الفلسطينية، التي لا ترتبط مع الاقتصاديات المتأثرة إلا بعمليات تقديم المساعدات والدعم.

ويرى معالي أن المشكلة الرئيسية تكمن في عجز الموازنة عبر حكومات متعددة في فلسطين، الأمر الذي أوصلنا إلى حجم عجز كبير سببه عدم التزام الدول العربية والدول المانحة بتعهداتها، وإضافة إلى ذلك، جاء تعثر المسيرة السياسية الناعمة للاستقرار في فلسطين؛ ويضيف: هذه الأمور مجتمعة تلعب دوراً رئيسياً في تعقيد

## عبوشي: الهموم كثيرة.. والحل في التركيز على قطاع المشاريع الصغيرة



ريم عبوشي

وتضيف: المشاريع متناهية الصغر حلت الكثير من الإشكاليات حتى في القرى المهمشة والبعيدة، فهذه المشاريع سوقها محدود ودخلها أيضاً محدود؛ لكنها ساهمت في تشغيل عدد كبير من الناس في ظل محدودية الوظائف وفرص العمل، فقد لا يكون هذا حلاً سحرياً لكنه يحتاج إلى تنظيم وضبط.

الرئيسة التنفيذية لجمعية صاحبات الأعمال «أصالة» ريم عبوشي تربط الوضع الاقتصادي الصعب بوجود الاحتلال الإسرائيلي، حيث محدودية السوق في ظل القوى الشرائية الضعيفة للناس والبطالة والإشكاليات الاقتصادية الداخلية، التي تؤثر بالسلب على الاقتصاد الفلسطيني، مضيفة أن التحدي الأهم يكمن بتطوير المشاريع الصغيرة، مبينة أن ضعف السيطرة الفلسطينية على المعابر والحدود يحد من القدرة على إنجاز المشاريع الكبيرة والمتوسطة؛ كالاستيراد والتصدير والصناعة والزراعة، ومن هنا تخلص عبوشي إلى القول إن الحل يأتي بالتركيز على المشاريع الصغيرة في فلسطين لأنها تشكل تقريباً 90 % من الاقتصاد الفلسطيني.



Palestine of Opportunities  
فلسطين الفرص

15  
عاماً  
من  
التحدي  
والإنجاز





# ريپورتاج



٨ سوق المال في جامعة بيرزيت ونظرة على واقع التخصصات المالية فيها

أول جامعة على مستوى المنطقة تبدأ  
تطبيق برنامج «التعليم التعاوني»..  
ومهمته ربط الطالب بواقع سوق العمل

في عام 1961 تقرر البدء بإلغاء الصفوف الابتدائية والإعدادية والثانوية بصورة تدريجية، وصولاً إلى إلغاء آخر صف ثانوي عام 1967، ليقتصر التعليم فيها - فيما بعد - على المرحلة الجامعية المتوسطة. وفي عام 1975 كان تحولها إلى «جامعة بيرزيت» لتضم كليتي الآداب والعلوم، وفي العام التالي أصبحت عضواً في اتحاد الجامعات العربية، كما تم الاحتفال في نفس العام بتخريج أول فوج من حملة درجة البكالوريوس، لتتضمن في عام 1977 إلى عضوية الاتحاد العالمي للجامعات.

### صرح علمي تفخر به فلسطين

اليوم، وبعد عقود على تأسيسها، تغدو جامعة بيرزيت صرحاً علمياً تفخر به فلسطين، فالجامعة تمنح الدرجة العلمية في المرحلة الجامعية الأولى (البكالوريوس) والدراسات العليا في ثمان كليات، هي: الآداب، والتجارة والاقتصاد، والهندسة، والعلوم، والحقوق والإدارة العامة، وتكنولوجيا المعلومات، والتمريض والمهن الصحية المساندة والدراسات العليا، كما أنها تتبع نظام التعليم الحر، وهو نظام يتيح للطالب فرصة لدراسة المساقات المطلوبة للتخصص، وفي الوقت ذاته اختيار مواد أخرى من خارج حقل تخصصه تنمية لثقافته وتلبية لميوله الشخصية ضمن نظام الساعات المعتمدة.

تزهو جامعة بيرزيت بصرحها الأكاديمي المتميز، المتربع على تلة جبلية في بلدة بيرزيت، لتقف كأحد أهم الجامعات الفلسطينية، فالجامعة كان لها، وما زال، دور فاعل على امتداد مسيرة النضال الوطني الفلسطيني، جنباً إلى جنب مع دورها في خدمة المجتمع المحلي وتنمية موارده ومصادره بما تقدمه من برامج تعليمية بحثية وأخرى تدريبية متخصصة في الحقول المختلفة.

د. محمد نصر: مجمل التطورات  
تطلبت «إعادة النظر في التسمية»  
لتصبح كلية «الأعمال والاقتصاد»  
بدلاً من «التجارة والاقتصاد» ابتداءً  
من أيلول القادم

المدرسون: الجوانب العملية  
موجودة في تخصصاتنا ونحرص  
على خريج يكون قادراً على التكيف  
مع متطلبات سوق العمل

الطلبة: نأمل أن تزيد فرص  
التدريب العملي المتاح لنا

### بيرزيت - ٨٠ سنة المال

ضمن جولتنا الميدانية في كليات التجارة والاقتصاد في الجامعات الفلسطينية، هذه المرة، كانت جولتنا في جامعة بيرزيت، التي تحتضنها بلدة بيرزيت، التي تقع إلى الشمال مدينة رام الله، ولا تبعد عنها سوى بضعة كيلومترات. زيارتنا تزامنت مع بدء فصل ربيع، الذي يزين أرض فلسطين بأجمل وأبهى الحلل.

وبصرحها الأكاديمي المميز، تلعب جامعة بيرزيت دوراً في تنمية المجتمع المحلي ورفده بالخبرات البشرية في مختلف التخصصات العلمية والإنسانية. وبمنظرة تاريخية، تعد الجامعة من أولى منشآت التعليم العالي في فلسطين، فتاريخ تأسيسها يعود إلى عام 1924، عندما نشأت كمدرسة ابتدائية، وحينئذ كانت تهدف لتوفير فرص التعليم الأولية للفتيات من بلدة بيرزيت والقرى المجاورة، لتتحول فيما بعد إلى مدرسة ثانوية للبنين والبنات عام 1930، وبعد عامين أصبحت تعرف باسم «مدرسة بيرزيت العليا»، وفي عام 1942 تغير اسمها لتصبح «كلية بيرزيت» رغم أنها بقيت على وصفها كمدرسة ثانوية.



## نحو مقصد زيارتنا.. كلية التجارة والاقتصاد

تأسست كلية التجارة والاقتصاد في جامعة بيرزيت عام 1978، وتطرح برامج أكاديمية تؤدي إلى درجة البكالوريوس في تخصصات: الاقتصاد، وإدارة الأعمال، والتسويق، والمحاسبة، والعلوم المالية والمصرفية. كما تطرح الكلية عدداً من التخصصات الفرعية في هذه الحقول، والتي يمكن لطلبة الجامعة دراستها مع برنامجهم الأساسي. ومن خلال تخصصاتها تسعى الكلية إلى تطوير كوادر مهنية للعمل الإداري في منشآت الأعمال والمؤسسات العامة والخاصة ورغد هذه القطاعات بالكفاءات والمهارات المناسبة.

العنوان الأول في زيارتنا للكلية وجولتنا الميدانية في حرم جامعة بيرزيت، كان مكتب عمادة كلية التجارة والاقتصاد بجامعة بيرزيت، حيث مكتب العميد د. محمد نصر. ورغم انشغالاته وقبيل تحضره للمغادرة نحو مدينة رام الله، للمشاركة في ورشة عمل محورها الرئيس حوكمة الشركات - يشارك فيها بحكم منصبه رئيساً لمجلس إدارة معهد الحوكمة الفلسطيني - أثر أن يستقبلنا في مكتبه، ولو على عجلة، على أن نتم لقاءنا معه فيما بعد، لقاء تم بالفعل بعد أيام قليلة، تناول جملة محاور تتعلق بكلية التجارة والاقتصاد.

يحمل د. محمد نصر شهادة الدكتوراه والماجستير في الاقتصاد من جامعة "أوهايو"، وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة "وين" في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو خبير اقتصادي بامتياز، يجمع بين الخبرتين، الاقتصادية العملية والأكاديمية والبحثية، شارك في

أن مجمل التطورات في نشاطات الكلية تطلبت «إعادة النظر في تسمية الكلية»، مؤكداً لـ «سوق المال» على أن تغيير اسم الكلية سيدخل رسمياً حيز الواقع ابتداءً من أيلول القادم، تزامناً مع الفصل الأول من العام الدراسي القادم؛ لتصبح «كلية الأعمال والاقتصاد» بدلاً من «كلية التجارة والاقتصاد»، مشيراً إلى الحصول على موافقة مجلس أمناء الجامعة ومجلس الجامعة على التسمية الجديدة.

وعن دواعي التسمية الجديدة، يقول د. محمد نصر: الاسم الجديد يعكس رسالة الكلية بشكل أفضل، كما أنه يمثل نشاطات

العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والخارجية، وله الكثير من الأبحاث والدراسات حول الاقتصاد الفلسطيني.

تبوأ سابقاً ويتبوأ حالياً العديد من المناصب في المؤسسات الاقتصادية، فهو رئيس مجلس إدارة معهد الحوكمة الفلسطيني، وعضو مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني، وعضو اللجنة الوطنية للحوكمة ولجنة مكافحة غسل الأموال واللجنة الاستشارية للإحصاءات القومية. كذلك، شغل سابقاً منصب مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ورئيس برنامج ماجستير إدارة الأعمال في جامعة بيرزيت، ورئيس قسم الاقتصاد في جامعة اليرموك في الأردن.

## تسمية جديدة تعكس التطورات الحديثة

نقطة البداية في اللقاء، تمحورت حول حقيقة التوجهات الجديدة بتغيير مسمى الكلية والأسباب التي قد تدعو إلى هذا التوجه؟ وعن ذلك يوضح د. محمد نصر



د. محمد نصر





الكلية العديدة التي لا تقتصر على التجارة فحسب، وإنما تشمل الكثير من التخصصات، كالإدارة والتسويق والمحاسبة والعلوم المالية والمصرفية واقتصاديات الأعمال. إضافة إلى أن الاسم الجديد يتناسب مع التوجهات الحديثة في عالم الأعمال والإدارة، كما يتضح من أسماء الكليات المشابهة في الجامعات العربية. وسوف يمثل هذا التغيير التزاما علينا بمتابعة التطورات التي تحدث في مجال المال والأعمال بشكل متواصل، وأن ندخل هذه التطورات ضمن منهاج وبرامج الكلية.

### رؤية توازن بين طرفي المعادلة

وكما أن التسمية الجديدة تتماشى مع التطورات الحديثة، فهي أيضاً لا تنفصل عن رؤية الكلية التي تسعى لأن تكون واحدة من أفضل مراكز تعليم الأعمال في المنطقة، وأن تصبح مركزاً مرموقاً معترفاً بتميزه في مجال الاقتصاد والمال والأعمال من خلال برامج الريادة والابتكار وتشجيع الأفكار التي تسهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

رؤية يشدد د. محمد نصر أن إدارة الكلية تسعى إلى تحقيقها من خلال العمل المستمر لتطوير الخطط وتحديث البرامج الأكاديمية لتواكب التطورات الحديثة في مجال المال والأعمال، وأيضاً بما يتواءم مع متطلبات القطاع الخاص، وبالأخص القطاع المالي والمصرفي، مبيناً انسجامها مع رسالة الكلية التي تهدف إلى تزويد الطلبة بالمهارات والمعارف الأكاديمية اللازمة لانخراطهم في سوق العمل، وإعدادهم ليصبحوا قياديين ناجحين لمؤسسات رائدة في اقتصاد متنوع يقوم على المعرفة.

وجود سلسلة من الندوات والمحاضرات المرتبطة بأنشطة الكلية في المجالات المختلفة، وفيها تتم دعوة متحدثين من القطاعين العام والخاص.

ويشدد على سعي الكلية «لإستحداث برامج جديدة في مجال التعليم التنفيذي executive education والتعليم التعاوني cooperative education بمشاركة القطاع الخاص الذي يبدي حماساً كبيراً لهذه البرامج. كما تحاول أن تقدم مساقات وتخصصات جديدة، كالريادة والابتكار، والحوكمة، وأخلاقيات الأعمال، والتجارة الالكترونية، والقيادة، وتسويق الخدمات المالية والمصرفية، وإدارة المشاريع الصغيرة، وغيرها كثير».

### جسر الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل

وفي جانب جسر الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، يؤكد عميد كلية التجارة والاقتصاد أن الكلية تعمل في هذا الاتجاه من خلال القيام بمجموعة أنشطة، منوهاً بالدور

إذن، في خطين متوازيين تسير رؤية كلية التجارة والاقتصاد، وهو المسمى الرسمي حتى الآن، فمن ناحية يتم التركيز على تنمية قدرات الطلبة على التفكير التحليلي وتطبيق الأدوات المناسبة عن طريق خلق المعرفة ونشرها، ومن خلال برامج متطورة تركّز على الابتكار والإبداع الذي يقوم على دمج المعرفة النظرية بالممارسات الإدارية التطبيقية، ومن الناحية الأخرى تعمل الكلية على توفير بيئة مناسبة تشجع تطوير أعضاء هيئة التدريس من خلال التوازن بين التدريس والمساهمات الفكرية البحثية وخدمة المجتمع، من أجل خلق تأثير إيجابي في الاقتصاد والاستجابة لاحتياجات المجتمع المتطورة.

### برامج جديدة بمشاركة القطاع الخاص

دمج الطالب بالواقع العملي، أمر مهم في إستراتيجية الكلية، وهو توجه تسعى إليه من خلال التعاون والتنسيق خصوصاً مع القطاع الخاص، وهنا ينوه د. محمد نصر بمشاركة الكلية في مسابقة محاكاة التداول التي تنظمها بورصة فلسطين، إضافة إلى

النشط لوحدة التدريب والتوظيف التابعة للكلية، التي تعمل على التواصل مع عشرات الشركات الفلسطينية والأجنبية بهدف خلق فرص تدريب وتوظيف لخريجي الكلية.

علاقة الكلية مع الطالب لا تقف عند التخرج، بل تتعداها إلى ما بعد هذه المرحلة، وهنا يبين د. محمد نصر أن الأقسام المختلفة تعتمد إلى التواصل المستمر مع خريجها، الذين يدعمون أنشطة الكلية، كل بحسب موقعه الوظيفي في القطاعين الخاص والعام. ويوضح: عقدنا اللقاء الأول لخريجي ماجستير إدارة الأعمال في آذار من العام الماضي، شارك فيه ما يزيد عن 250 خريجاً، بعضهم جاء خصيصاً من خارج فلسطين لهذه الغاية، وسنحاول عقد لقاء جديد للخريجين قبل نهاية العام الدراسي الحالي.

وإضافة إلى ذلك، يشير إلى مجموع أنشطة سنوية تقوم بها الكلية بهدف التفاعل مع المجتمع وتعزيز العلاقة مع القطاع الخاص، فهناك «اليوم المفتوح» الذي يشارك فيه الطلبة وأهاليهم، وسيعقد هذا اليوم لهذا العام في 2012/4/28، كذلك هنالك «يوم التوظيف السنوي» الذي تشارك فيه مجموعة من الشركات ومؤسسات القطاع الخاص، ومن المتوقع أن يعقد لهذا العام في الأسبوع الأخير من نيسان المقبل ومن الأنشطة الأخرى، اليوم المحاسبي ويوم التسويق وغيرها.



د. زياد مناور

### نحو طالب متفاعل ومتأثر بالسوقين العالمي والمحلي

في الجزء الثاني من الجولة، كان لقائنا المشترك مع رئيس قسم المحاسبة د. زياد مناور ورئيس قسم العلوم المالية والمصرفية د. أنيس الحجة - اللذين كانا لهما بصمة واضحة في تيسير مهمتنا الميدانية داخل الجامعة - لندخل في حوار، حول مدى مواكبة التخصصات الاقتصادية والمالية في جامعة بيرزيت للتطورات الحديثة والواقع العملي. وفي حديثه، يؤكد د. زياد مناور أن التخصصات القائمة تخضع للتحديث المستمر، تارة من خلال استحداث برامج جديدة، وهنا يوضح «نحاول قدر الإمكان بلورة برامج جديدة تلبى حاجة سوق العمل، كبرنامج اقتصاد الأعمال، وهو أحد البرامج المستحدثة يجمع بين تخصصي الإدارة والاقتصاد». وتارة أخرى من خلال تحديث المساقات بما يتلائم مع التطورات الحديثة والتغيرات في بيئة الاقتصاد والأعمال.

وينظر د. مناور للعملية التعليمية باعتبارها مسألة حيوية متجددة ليست جامدة، سواء بمواكبة التطورات وحاجة سوق العمل

أو بالإطلاع على الأفكار الجديدة وبحث مجالات التعاون مع المؤسسات المختلفة، ويضيف: نقوم باستضافة خبراء ومختصين من خارج الجامعة لتقديم المحاضرات سواء عامة أو محاضرة ضمن مساق معين، إلى جانب احتكاكنا مع الجامعات الخارجية، وكذلك إتاحة الفرصة لاحتكاك الطلبة مع المؤسسات ذات العلاقة من خلال تنظيم الزيارات الميدانية.

ويتابع: من هذا المنطلق، نقول صحيح أن برنامج المحاسبة له سنوات طويلة، لكننا نحاول تحديثه باستمرار من خلال عكس التطورات على المناهج والمساقات المختلفة، مضيفاً: نأمل أن يكون خريج جامعة بيرزيت أثناء العملية الدراسية متفاعلاً ومتأثرًا باتجاه السوق العالمي وليس المحلي فقط. وهناك مساقات نحرص على أن يكون مقدمها شخص يتمتع بالخبرة المناسبة ومن المؤسسات ذات العلاقة ومن واقع سوق العمل، فمثلاً نرى أن قانون الضريبة في نسخته الأخيرة هو ما يدرس في الجامعة، وهذا يدل على حجم مواكبة الواقع.

### التدريب العملي.. متطلب لا بد أن يستوفيه الطالب قبل التخرج

لكن، هل يتم تطعيم المساقات النظرية بالتجارب العملية؟ يجيب د. مناور: خريج أي برنامج من كلية التجارة يجب أن يكون قادراً على التكيف مع متطلبات سوق العمل، والجوانب العملية في تخصصاتنا موجودة تلقائياً داخل المناهج، ونحاول أيضاً أن نطعم العملية الأكاديمية خلال فترة الدراسة من واقع سوق العمل، والفلسفة

## التعليم التعاوني «CO - OP».. البرنامج الأول من نوعه على مستوى المنطقة

ويشير د. الحجة إلى حجم التعاون مع القطاع الخاص، قائلاً: لا يكاد يمر يوم واحد دون أن يكون هناك لقاء مع القطاع الخاص بمختلف دوائر الجامعة لبحث كيفية تلبية طلباته واحتياجاته، كاشفاً لـ «سوق المال» أن العمل جارٍ لتطوير ما يسمى برنامج التعليم التعاوني «co-up»، الذي يعني أن ينقطع الطالب عن الدراسة لمدة فصل كامل للتدريب في إحدى المؤسسات، بحيث يمارس مهامه كأى موظف في المؤسسة التي يتدرب فيها، والبرنامج يمثل نوعاً من أنواع التدريب لتهيئة الطالب لدخول سوق العمل.

ولماذا التركيز على القطاع الخاص تحديداً؟ يجيب د. الحجة: نعي احتياجات السوق وتفاعل مع القطاع الخاص؛ لأنه القطاع الأوسع الذي يستوعب الكم الأكبر من الخريجين، وهو الذي سيعمل على توظيف طلابنا بعد التخرج. كما أن الجامعة الآن في طور وضع اللمسات الأخيرة على خطتها الإستراتيجية للأعوام الثلاثة القادمة، وأحد أهدافها التفاعل مع القطاع الخاص ودعم الطلبة وتهيأتهم لدخول سوق العمل مسلحين بالخبرة والقدرة لخوض كافة الأعمال المطلوبة.

هناك من ينظر دائماً لوجود نقص في الجوانب العملية التطبيقية في المساقات الدراسية، سألنا د. أنيس: هل هذا النقص موجود فعلاً؟ فأجاب: هناك تدريب، وفي الجانب الموازي هناك حاجة إلى التطوير بشكل مستمر، وما برنامج «co-up» إلا



د. أنيس الحجة

لأي برنامج أن يكون الطالب لديه المعرفة الرئيسية للتكيف مع أي عمل.

ولتوضيح كيفية إدماج الطالب بالواقع العملي، يدخل د. أنيس الحجة، وهو رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية على خط الحوار، قائلاً: دائماً نسعى لخلق شراكة مع القطاع الخاص، ونحن أيضاً نتابع خريجينا باستمرار ونعقد اللقاءات المختلفة. كما أن اللقاءات مع القطاع الخاص زادت وهناك مداولات كثيرة في مجال تهيئة الخريج لمتطلبات السوق، ويضرب مثلاً توضيحياً: لا يمكن لطالب العلوم المالية والمصرفية أن يتخرج بدون حصوله على التدريب، وهذا التدريب يتطلب الذهاب للقطاع الذي ينتمي له، فمثلاً يذهب طالب التخصص لدينا إلى سلطة النقد أو أحد البنوك العاملة أو هيئة سوق رأس المال أو بورصة فلسطين أو لأحدى شركات الأوراق المالية، وبالتالي لن يتخرج أي طالب دون الحصول على ما معدله 30 ساعة تدريب عملي كحد أدنى.

جزء من عملية التطوير، وسيبدأ تطبيقه في أيلول القادم، لتكون جامعة بيرزيت أول جامعة في الشرق الأوسط تطبق هذا البرنامج الذي ستكون مهمته ربط حياة الطالب الأكاديمية بالحياة العملية. لكن من الطلبة المستفيدين من هذا البرنامج؟ يجيب د. الحجة: هناك شروط ومعايير سيتم تحديدها، وكل من يرغب من الطلبة سيكون بإمكانه أن يتقدم لهذا التدريب، ومن ثم يتم الاختيار وفقاً للأسس الموضوعية.

## برامج عملية تواكب المعارف النظرية

في جولتنا الميدانية في أروقة كلية التجارة والاقتصاد، التقينا بالمحاضرة في قسم العلوم المالية والمصرفية، الأستاذة فيروز درويش، في مكتبها، وهي أيضاً المشرفة على الطلبة المشاركين من الجامعة في مسابقة محاكاة التداول التي تنظمها بورصة فلسطين، التي أكدت أن طالب العلوم المالية والمصرفية مطالب بتطبيق ما يأخذه من المواد النظرية على شكل انجاز عملي، موضحة: مثلاً من خلال مساق «التحليل المالي»، يطلب من الطالب انجاز تحليل مالي شامل لشركات مختلفة، فكان من أكثر الأمور التي



فيروز درويش



أكدت على أهمية هذه الخطوة في مجال توعية الطالب وإدراكه لعملية الاستثمار، قيام عدد من الطلبة في السنوات السابقة بأخذ التحليل المنجز كخطوة أولى لعملية استثمارهم.

وتضرب مثلاً آخر لكيفية تفاعل المسابقات المطروحة مع الواقع العملي، قائلة: في مساق «الاستثمار»، يتم إيجاد فرصة عملية أخرى للطلاب لفهم أوسع بآليات السوق وحيثياته، بحيث يتم عمل منافسة استثمارية عبر أحد المواقع الالكترونية المتخصصة، بحيث يمارس الطالب لعبة محاكاة تداول شبيهة ببيئة السوق الحقيقي، وأحد هذه الألعاب الاستثمارية تتشابه مع مسابقة محاكاة التداول التي تنظمها بورصة فلسطين في الجامعات.

ومن الوسائل التي يتم إتباعها أيضاً لحث الطالب على تعميق ما يتلقاه من معارف، إيجاد مكمل لعملية التعلم النظري، تقول فيروز: كأن يتم تكليف الطالب بقراءة كتب خارجية تخص الاستثمار، كذلك

إشراك الطالب بالعديد من الأمور التي تعزز من مهاراته وخبراته العملية المالية والاستثمارية، كل هذه البرامج العملية تم إضافتها حديثاً؛ لأننا أدركنا ضرورة إيجاد بيئة تدريبية تفتح المجال للطلاب بفهم مجريات الأحداث في سوق العمل في إطار الحرص على تخريج طالب متكامل ومثقف وبخبرة تفيد لاحقاً. لكن ماذا عن المواضيع التي يمكن تطويرها؟ تجيب: من القضايا التي ما زلنا في أوج تطويرها هو إضافة بعض المسابقات التي يحتاجها السوق، وما زالت لا تدرس حتى الآن، كإيجاد مساق يركز على العقارات وأسس تقدير قيمتها، وأيضاً العمل على تطوير مساق التأمين ليشمل طرق التخمين فيه، ونأمل أن يتم تحقيق ذلك على المدى القصير.

### **الطلبة: التدريب موجود.. ونأمل في الحصول على المزيد الفرص**

الطلبة، الطرف الأهم دائماً في المعادلة التعليمية، كيف ينظرون لواقع ما يدرسون؟ وهل تتناغم المعارف التي

يتلقونها مع الجوانب العملية؟ أحد الطلبة في تخصص العلوم المالية والمصرفية يشير إلى وجود الجوانب العملية ضمن التخصص، ويقول: «هناك عدد من المسابقات التي شعرنا بأهميتها ودورها الكبير في صعيد العمل، كمساق الاستثمار والتحليل المالي». ويضيف: لكن أحد القضايا الأساسية التي تواجهنا في بعض المسابقات الدراسية تركيزها على الاقتصاد والأسواق الخارجية، ما جعلنا نواجه عدداً من الأمور التي يختلف حالها عن واقع الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي صعوبة تطبيقها على أرض الواقع.

وفي موقف مشابه، أشارت طالبة أخرى ضمن تخصص العلوم المالية والمصرفية، أن المسابقات تغطي جانباً مهماً في هذه المرحلة، وأضافت: «نأمل أن تزيد الفرص المتاحة لنا للتدرب في شركات محلية، وتطبيق ما يتم أخذه في أي مساق بشكل عملي، وعدم اقتصار التدريب على الساعات الملزمة لنا، حرصاً منا على زيادة الخبرات لدينا وتطوير فهمنا للسوق المحلي بشكل أوسع».







# في فلسطين. ثقة.

رام الله، فلسطين ص.ب ١٨٦٠  
هاتف ٩٧٢ ٢ ٤٤٢٥٧٣٥/٦  
فاكس ٩٧٢ ٢ ٤٤٢٥٧٣٤

عضو في مجموعة ترست

  
ترست  
للتأمين  
فلسطين



- لدينا قائمة من المشاريع الاستثمارية قيد الدراسة في محافظات نابلس ورام الله وبيت لحم والخليل وأريحا
- إعادة سهم "جراند بارك" للتداول قبل نهاية العام.. وإعادة افتتاح الفندق بداية الصيف القادم
- ندعو المستثمرين العرب لكسر حاجز الخوف الذي يضعه الاحتلال.. واقتناص فرص الاستثمار الواعدة



م. نواف سعد الدين



مشروع مبنى مجموعة عمار العقارية (قيد الإنشاء)

## الرئيس التنفيذي لمجموعة عمار نولي التحول إلى مساهمة عامة أهمية قصوى

رام الله - **سوق المال**

شركة حديثة النشأة نسبياً - قبل نحو ثلاث سنوات-، مقرها الرئيس مدينة رام الله ومشاريعها تتوزع في محافظات شتى. في القطاع العقاري، لديها قائمة من المشاريع الإستراتيجية الضخمة في المجالات السكنية والسياحية والصناعية والتجارية، رأس مالها المصرح به يتجاوز 220 مليون دولار أمريكي. إنها شركة مجموعة عمار العقارية التي تأسست كشركة مساهمة خصوصية محدودة عام 2009، وبمبادرة شركاء رئيسيون، هما شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني، والشركة الفلسطينية للخدمات التجارية.

ورغم حداثتها النسبية، إلا أنها وضعت بصماتها الواضحة على مستوى القطاع العقاري تنفيذاً لإستراتيجيتها التي تستهدف تنمية القطاع العقاري الفلسطيني وتطويره عبر تنفيذ مشاريع متنوعة في المجالات المختلفة؛ كمشروع ضاحية الريحان في محافظة رام الله وضاحية الجنان في محافظة جنين وغيرهما. «سوق المال» التقت بالمهندس نواف سعد الدين، الرئيس التنفيذي لمجموعة عمار العقارية، فكان هذا الحوار:



## ▲ سوق المال ▼ ما جديد مجموعة عمار العقارية ومشاريعها، بعد مرور ثلاثة أعوام على انطلاقتها؟

لقد وضعت مجموعة عمار العقارية "الذراع الإستثماري لصندوق الإستثمار الفلسطيني في القطاع العقاري" منذ انطلاقها خطة طموحة للنهوض بالقطاع العقاري في فلسطين، في شتى جوانبه، فقد سعت جاهدة - ومن خلال شركاتها التابعة - لتطوير ضواحي سكنية حضارية مبنية على أسس هندسية حديثة وبكفاءات فلسطينية بحتة. وخير مثال على ذلك، ضاحيتي الريحان والجنان التي تقوم شركة الريحان بتطويرهما في كل من مدينتي رام الله وجنين. كما أولت "عمار" اهتماماً شديداً بالقطاع العقاري التجاري، من خلال شركة أرضنا التابعة لها، وقامت ببيع حقوق تطوير لعدد من المؤسسات العريقة محلياً ودولياً ومنها بنك فلسطين وبنك القدس، وشركة إتحاد المقاولين (CCC)، كما تقوم "مجموعة عمار" بتطوير برج عمار بارتفاع 18 طابقاً، والذي سيضم مكاتب صندوق الإستثمار الفلسطيني وشركاته التابعة.

ولتعزيز العلاقة بين مؤسسات القطاع العام والخاص قامت "مجموعة عمار" بتأسيس شركة بالشراكة مع بلدية نابلس لتقوم بتطوير أول منطقة حرفية نموذجية في المحافظة لتكون عنواناً لأصحاب الحرف والورشات الصناعية، أما فيما يتعلق بالقطاع العقاري السياحي فتقوم "عمار" حالياً بإجراء عملية تأهيل كاملة لفندق جراند بارك من خلال

إضفاء هوية وصبغة جديدة للفندق تعزز موقعه الريادي على خارطة الفنادق العاملة في فلسطين.

## ▲ سوق المال ▼ في ضوء ما أشرتم إليه، هل يمكن أن تطلعنا على إستراتيجية الشركة وتوجهاتها المستقبلية؟

إستراتيجية "عمار" تعني بالدرجة الأولى تنفيذ مشاريع تهدف إلى تطوير وتنمية القطاع العقاري في فلسطين، وإلى تبني مشاريع تخدم أكبر شريحة من أبناء الوطن. وقد بدأنا بتنفيذ البرنامج الوطني للسكن الملائم الذي أطلقه صندوق الإستثمار الفلسطيني والذي يهدف إلى إنشاء ما يقارب من 30,000 وحدة سكنية خلال العشر سنوات القادمة في مختلف المحافظات والمدن الفلسطينية. وسعيًا منا لدفع عجلة الاقتصاد تركز المجموعة على عدد من الإستثمارات في القطاع السياحي، وقطاع العقار بشقية التجاري والسكني. وحالياً تقوم المجموعة بدراسة عدد من المشاريع الإستثمارية في منطقة نابلس، و منطقة شمال رام الله، إضافة إلى دراسة عدد من الفرص الإستثمارية في محافظات بيت لحم والخليل وأريحا. كما تسعى "عمار" إلى تبوء مركز مهم في عملية إعادة إعمار غزة حسب رؤية وتوجيهات صندوق الإستثمار الفلسطيني، كما تركز على عدد من الاستثمارات السياحية في مدينة القدس إيماناً منا بالواجب الوطني تجاه هذه المدينة المقدسة، وسعيًا منا لدفع عجلة الاقتصاد ودعم صمود شعبنا فيها.

## ▲ سوق المال ▼ سابقاً تم الحديث عن تحولكم إلى شركة مساهمة عامة، هل من جديد على هذا الصعيد؟

نولي موضوع التحول إلى شركة مساهمة عامة أهمية قصوى إيماناً منا بأهمية الشركات المساهمة العامة في النهوض بالإقتصاد الناشئ كما هو الحال مع الإقتصاد الفلسطيني، ولما في ذلك من فائدة كبيرة على إقتصاد الوطن حيث يفتح الآفاق أمام شرائح واسعة من المساهمين للمشاركة في عملية النمو والبناء. وقد وضعنا نصب أعيننا الوصول بالشركة الى مستوى النمو الذي نطمح له، لكي نقوم بطلب الإدراج في السوق المالي، وهذا النمو يتطلب منا النهوض بعدد من المشاريع العقارية، التي هي الآن في طور التنفيذ. - وكما تعلمون - فإن دورة حياة المشاريع العقارية تأخذ وقتاً أطول من غيرها من شركات الخدمات والبنوك، ولذلك فنحن نسعى لتكون عملياتنا وإستثمارتنا في حالة عالية من النضوج، لكي تتكامل عملية التحول إلى شركة مساهمة عامة بالنجاح الذي نصبو إليه.

## ▲ سوق المال ▼ فيما يتعلق بشركة جراند بارك، متى تتوقعون إعادة افتتاح الفندق، وهل هناك خطط لإعادة سهم الشركة للتداول؟

سيتم إعادة افتتاح الفندق مع بداية صيف هذا العام، وسيتم افتتاح كافة مرافق الفندق بشكل مدروس، سعيًا منا للمحافظة على تقديم أفضل معايير الخدمة لزبائن الفندق،



ضاحية الريحان



نموذج تصميم أحد الغرف بفندق جراند بارك



ضاحية الجنان

وسيشمل الفندق عدد من المرافق الجديدة، مع تغيرات كبيرة في التصميم الداخلية لمواكبة أحدث مفاهيم الفنادق العصرية، وسيتم إعادة ادراج سهم شركة جراند بارك في السوق المالي قبل نهاية العام الحالي.

## ▲ سوق المال ▼ ما هي الإضافة أو المساهمة التي شكلتها مجموعة عمار العقارية للقطاع العقاري؟

يعتبر القطاع العقاري المحرك الأساسي لأي إقتصاد في العالم، فهو يرتبط بالعديد من القطاعات الحيوية والهامة، وقد ساهمت مجموعة عمار من خلال مشاريعها وشركاتها التابعة بتنمية العديد من القطاعات بشكل مباشر أو غير مباشر، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: قطاع الإنشاءات والمقاولات مثل شركات المقاولات والبناء والاسمنت والباطون، وشركات الألمنيوم وقائمة طويلة يصعب حصرها من الشركات المتخصصة بتوريد أو تصنيع كل مدخلات عمليات البناء. وفي قطاع الخدمات ساهمت "مجموعة عمار" بقوة بتوفير فرص نمو للمكاتب الهندسية، وشركات التأمين، وقطاع البنوك والاتصالات والكهرباء وغيرها من القطاعات.

وفي القطاع العام، وفرت مشاريع شركة عمار العقارية إيرادات هامة لمؤسسات القطاع العام مثل البلديات من خلال رسوم التراخيص والرسوم المدفوعة لمصلحة المياه وشركات تزويد الكهرباء والضرائب المدفوعة للدولة. والأهم في هذا السياق دور مجموعة عمار بتوفير بنى تحتية في الضواحي التي تطورها مثل الريحان والإرسال والجنان وهذا يوفر على الدولة تكاليف باهظة لتأسيس بنى تحتية. هذا فضلاً عن دور مجموعة عمار في خلق فرص عمل، فقد وفرت مشاريعنا أكثر من 1785 فرصة عمل مباشرة وما يساوي هذا الرقم فرص عمل غير مباشرة.

## ▲ سوق المال ▼ هناك حاجة متنامية ومتزايدة وخصوصاً في قطاع الإسكان، ألم يحن الوقت لإعداد خطة إستراتيجية وطنية من كافة الأطراف الفاعلة العاملة في هذا المجال بحيث يتم تخطيط ووضع إستراتيجية تعمل على الاستجابة وتلبية الحاجات المتزايدة للمجتمع الفلسطيني الآتية والمستقبلية للسكن، وما هي رؤيتكم في هذا المجال؟

أنا أتفق معكم بأن هناك حاجة متنامية للحصول على سكن من كافة شرائح المجتمع الفلسطيني، وتشير الدراسات إلى الحاجة لنحو 120 ألف وحدة سكنية خلال السنوات السبع القادمة. ولهذا وضعت مجموعة عمار العقارية برنامج متكامل للمساهمة في تلبية إحتياجات السوق والوصول إلى العديد من الشرائح في المجتمع، ولقد بدأنا بضاحيتي الريحان والجنان، ونسعى في المستقبل إلى تنفيذ مشاريع أخرى في كافة محافظات الوطن ضمن رؤية متكاملة تنبأها مجموعة عمار وصندوق الاستثمار الفلسطيني.

## ▲ سوق المال ▼ دار ويدور حديث دائم حول بيئة الاستثمار في فلسطين وإمكانية جذب الاستثمارات، كشركة تملك وتدير مشاريع مهمة، ما هي رسالتكم للمستثمرين وخصوصاً في الخارج؟

يتمتع الإقتصاد الفلسطيني بالعديد من الإمتيازات تؤهله لأن يكون إقتصاداً واعداً وقادراً على النمو والتطور، وتشير التقارير الصادرة عن البنك الدولي فيما يتعلق بالإقتصاد الفلسطيني بأن هناك توقع للنمو الإقتصادي خلال عامي 2012 و 2013 ما بين 10-12 %، وهذا المعدل يعتبر فوق المعدل الاقليمي. كما حصلت فلسطين وفقاً لتقارير البنك الدولي أيضاً على مرتبة 22 بين كافة دول

العالم من حيث التسهيلات الضريبية الممنوحة للمستثمر، وعلى مرتبة 33 بين كافة دول العالم بالنسبة لحماية الاستثمارات، من خلال وضع قوانين وتشريعات مثل: قانون حماية نزع الملكية وقانون إعادة الضمانات فضلاً عن قانون الإعفاءات الضريبية والجمركية وغيرها من القوانين.

ولقد أثبت الإقتصاد الفلسطيني قوته وثباته خلال السنوات السابقة منذ بدء الازمة المالية العالمية، وخير دليل على ذلك أداء الشركات المدرجة في السوق المالي، ووقوفها صامدة في ظل الأزمات الإقتصادية التي تضرب أكبر إقتصاديات العالم، وهذا يدل على حسن التخطيط والإدارات العالية الكفاءة في الشركات العاملة في فلسطين. وهنا، أدعو كل مستثمر وخاصة المستثمرين العرب لكسر حاجز الخوف الذي يضعه الإحتلال، وأن يتطلع إلى إقتناص فرص الإستثمار الواعدة المتاحة في البلد.

## ▲ سوق المال ▼ كلمة أخيرة؟

إننا في مجموعة عمار نمد أيدينا لمؤسسات القطاع العام والخاص، لتفعيل الفرص الإستثمارية في شتى المحافظات الفلسطينية، هدفنا واحد وهو دفع عجلة الإقتصاد الفلسطيني، ورفده بالكوادر القادرة على النهوض به، كما نسعى لقيادة النهضة العمرانية على أسس عصرية ونموذجية ترتقي بفلسطين إلى العالمية وتضع "عمار" كمقياس للتميز في مجال التطوير العقاري.





عاماً من التميز والنجاح



شركة التأمين الوطنية  
National Insurance Company

نحن معكم... أينما كنت

الرقم المجاني: 1800 642 642  
الموقع الإلكتروني: [www.nic-pal.com](http://www.nic-pal.com)



- التجار المستوردون يطالبون بالإفراج عن بضائعهم المحتجزة.. والحكومة المقالة تعتبر القرار تلبية لمتطلبات حماية المنتج الوطني
- ممثلو القطاع الخاص: يجب إيجاد الحوافز بدلاً من إضافة أعباء جديدة
- تحذيرات من تراجع حدة النشاط الإنتاجي نتيجة إغراق أسواق غزة بالمنتجات المهربة عبر الأنفاق



## ملف غزة

أزمة احتجاز البضائع المستوردة عبر  
معبر كرم أبو سالم مستمرة

بين رفض قرار فرض رسوم إضافية على 17 سلعة  
مستوردة والإصرار على تطبيقه:

في مطلع شباط الماضي، بدأت الحكومة المقالة في غزة بتنفيذ قرار يقضي بتحصيل رسوم إضافية على 17 سلعة يتم استيرادها عبر معبر كرم أبو سالم، تطبيق هذا القرار جاء بعد توصية في هذا الشأن أصدرتها في وقت سابق، لجنة الشؤون الاقتصادية والبنية التحتية التابعة لوزارة اقتصاد الحكومة المقالة. من جانبهم، رفض مستوردو هذه السلع دفع قيمة الرسوم الإضافية، الأمر الذي دفع بالجهات ذات العلاقة في الحكومة المقالة باللجوء إلى حجز بضائع هؤلاء التجار، حيث تجاوز عدد الشاحنات المحملة بهذه البضائع المحتجزة أكثر من ثمانية عشرين شاحنة خلال النصف الأول من شباط الماضي، بحسب ما أفاد التجار أنفسهم.

تتصاعد حدة الأزمة، فيرفض عدد كبير من تجار ومستوردي هذه البضائع دفع الرسوم المقررة ضمن قائمة السلع الخاضعة لدفع هذه الرسوم، ويوجهون رسائل احتجاج رسمية إلى الجهات المعنية، كما وبادروا بالاعتصام قبالة مقر التشريعي بمدينة غزة، كتأكيد على موقفهم الرافض للقبول بهذا الإجراء الذي يهدد أعمالهم التجارية. وبعد نحو أسبوعين من إصرار التجار ومستوردي البضائع المحتجزة وممسكهم بموقفهم الرافض لدفع هذه الرسوم، يصدر قرار من مجلس وزراء الحكومة المقالة يقضي بتجميد عملية تحصيل رسوم استيراد السلع التي تدخل عبر معبر كرم أبو سالم، باستثناء أربع سلع أسماها بالسلع الكمالية، حيث تم تخفيض قيمة هذه الرسوم على السلع المستثناة من القرار المذكور بنسبة 50 %.

ولم يغير هذا القرار قيد انملة من موقف

مستوردي البضائع الرافض لهذا القرار الذي أبقى على جباية الرسوم الإضافية، وإن كان بنصف القيمة التي كان يطالب بجبايتها في بادئ الأمر، حيث تبين أنه تم فرض ألف شيكل على كل طن من المعلبات عدا اللحمة، وألف شيكل على كل طن من الخضار المجمدة وألف وخمسمائة شيكل على كل طن من زيت الزيتون، وأربعة آلاف شيكل على كل طن من القهوة، وخمسة آلاف شيكل على كل طن من شرائح البطاطس (شيبس)، وخمسمائة شيكل على كل طن من المياه المعدنية والف شيكل على كل طن من المشروبات الغازية.

## التجار ومستوردو السلع المحتجزة يصرون على مواقفهم الرافضة

التاجر محمد أبو عيدة وأحد مستوردي العصائر والمشروبات الغازية التي تنتجها شركتان أردنيتان، هما «الشركة الزراعية الأردنية وشركة الريان» دعا الحكومة المقالة إلى الإفراج عن الشاحنات المحملة بالمشروبات الغازية التي يستوردها من الأردن، موضحاً أن أجهزة الحكومة المقالة احتجزت منذ مطلع شباط الماضي وحتى منتصف الشهر نفسه ثماني شاحنات محملة بهذه المنتجات التي تستوردها شركته من الأردن.

وأوضح أبو عيدة أنه بموجب قرار صدر عن مجلس وزراء الحكومة المقالة بغزة، قامت أجهزة الأخيرة بحجز حمولة هذه الشاحنات من المشروبات الغازية التي يستوردها من الأردن عبر معبر كرم أبو سالم، موضحاً أن

قيمة ما تطالب به الحكومة المقالة تبلغ نحو أربعين ألف شيكل عن كل شاحنة محتجزة له، وذلك باحتساب فرض رسوم بقيمة ألف شيكل عن كل طن، لافتاً إلى أن حمولة الشاحنة الواحدة تقدر بنحو 40 طناً ما يعني أنه مطالب بدفع مبلغ 320 ألف شيكل كي يتم الإفراج عن هذه الشاحنات، ولدى خفض قيمة هذه الرسوم إلى النصف فإنه سيكون مطالب بدفع مبلغ 160 ألف شيكل، الأمر الذي رفض التجارب معه.

ولا يخفي أبو عيدة التأثيرات السلبية لهذا القرار، مشيراً إلى ما ألحقه هذا الإجراء من أضرار بالغة في نشاطه التجاري، منوها بالأضرار الأخرى التي لحقت بأكثر من عشر عائلات يعتمد أربابها على العمل في شركته التي توقف نشاطها خلال الأيام الماضية بسبب حجز هذه البضائع المستوردة والمسددة للرسوم الضريبية للحكومة الفلسطينية.

وينوه أبو عيدة بأن نحو 60 تاجراً ومستورداً كانوا قد اعتصموا قبالة المجلس التشريعي بغزة، احتجاجاً على القرار المذكور، مبيناً بأنهم سيواصلون فعالياتهم الاحتجاجية حتى الغاء هذا القرار كلياً، خاصة أن جميع التجار والمستوردين يدفعون الضرائب والرسوم المستحقة عليهم، كما أن هذه البضائع واردة من أسواق خارجية وليست منتجات مستوطنات كي تقوم مؤسسات الحكومة المقالة بحجزها، منوها بأن لجنة تمثل التجار المتضررين التقت انذاك مع نائب رئيس المجلس التشريعي أحمد بحر لمطالبته بالتدخل لدى الحكومة المقالة كي تقوم بالإفراج عن شاحنات البضائع المحتجزة.

من جهته، طالب ناصر الحلو رئيس اللجنة

الاقتصادية في الغرفة التجارية لمحافظات غزة الحكومة المقالة بإلغاء قرارها القاضي بفرض رسوم إضافية على السلع والبضائع الواردة إلى غزة، موضحاً أن اللجنة الممثلة للتجار والمستوردين لهذه البضائع المحتجزة التقت، وقبل صدور القرار الأخير عن الحكومة المقالة بشأن تخفيض قيمة الرسوم بشكل رسمي، بمسؤول معبر كرم ابو سالم لدى الحكومة المقالة الذي أبلغهم في حينه شفهيّاً بإمكانية خفض قيمة الرسوم الإضافية المفروضة بنسبة 50 % كي يتم الإفراج عن البضائع موضحاً أن التجار رفضوا هذا التوجه.

وحذر الحلو من خطورة تعرض البضائع المحتجزة قرب معبر كرم ابوسالم للتلف نتيجة وجودها في مناطق مفتوحة ومعرضة لهطول الأمطار، لافتاً إلى ان هذه البضائع تقدر بملايين الشواكل، إضافة إلى أن أصحابها توقفت أعمالهم منذ ذلك الحين وسيواصلون فعالياتهم الاحتجاجية لحين التراجع عن القرار والإفراج عن بضائعهم المحتجزة.

## الحكومة المقالة تصر على قرارها وتقول: القرار جاء لحماية المنتج الوطني وفتح آفاق المنافسة أمامه في السوق المحلية

وفي تطور لاحق لقضية مستوردي السلع المذكورة، قامت وزارة الاقتصاد لدى الحكومة المقالة بالتعاون مع الجهات

المسؤولة بحجز عدد من شاحنات البضائع المستوردة في مخازن تابعة لها وأخرى تم استئجارها على نفقة التجار المستوردين لهذه السلع، وذلك بعد أن امتنع مستوردوها عن دفع قيمة الرسوم الإضافية المفروضة عليهم حيث تم إغلاق هذه المخازن بأقفال احتفظت الجهات المسؤولة لدى الحكومة المقالة بمفاتيحها إلى حين دفع الرسوم المفروضة.

من جانبه، أكد وزير اقتصاد الحكومة المقالة د. علاء الرفاتي الإصرار على قرار الإبقاء على حجز هذه البضائع إلى حين التزام مستورديها بدفع ما أقرته الحكومة من رسوم، مشيراً إلى أن مجلس وزراء الحكومة المقالة أقر في جلسة عقدها في منتصف شباط الماضي استثناء 14 سلعة من الرسوم الإضافية إلى حين، بينما خفض قيمة الرسوم المفروضة على السلع الأربع الأخرى بنسبة 50 %.

وشدد الرفاتي على أن البضائع التي لم تدفع رسومها ستبقى محتجزة، معتبراً أن هذا الاجراء جاء بهدف تشجيع ودعم المنتج الوطني وإتاحة المجال أمامه للمنافسة في السوق المحلية، وأن هذه سياسة معمول بها لدى العديد من الدول. ونوه إلى أنه تم نقل نحو 14 شاحنة محملة بالبضائع المحتجزة إلى المخازن والمستودعات المذكورة إلى حين دفع الرسوم، وأشار إلى أن فرض الرسوم على المشروبات الغازية والعصائر والأثاث المنزلي والمكتبي والشيبس «رقائق البطاطا» دون غيرها من السلع جاء تنفيذاً لمتطلبات حماية المنتج الوطني من الأصناف المذكورة. وفيما يكشف الرفاتي عن استجابة بعض مستوردي الأثاث المنزلي وقيامهم بدفع

قيمة الرسوم المفروضة ومن ثم تم الإفراج عن مستورداتهم، أكد مستوردون آخرون إصرارهم على رفض دفع قيمة هذه الرسوم، واعتبروا أن من استجاب لدفعها يعد حالة استثنائية من إجمالي عدد التجار المستوردين للبضائع الخاضعة لدفع هذه الرسوم.

وفي هذا السياق، أكد التاجر أبو عبده أنه أجبر على استئجار مخزن في شرق مدينة غزة ودفع قيمة استئجار هذا المخزن «ألف دولار» عن الشهر الواحد من أجل تخزين ما تم نقله من بضائعه المحتجزة في معبر كرم أبو سالم، مبيناً أنه تم نقل حمولة ثماني شاحنات من المشروبات الغازية التي يستوردها إلى المخزن المستأجر، في حين أنه ما زال يدفع رسوم تخزين قرابة 13 شاحنة في مخازن إسرائيلية تتقاضى 1200 شيكل شهرياً نظير تخزين كل شاحنة.

ونوه إلى أنه امتنع عن إدخالها إلى القطاع تجنباً لاضطراره إلى الإبقاء عليها في معبر كرم أبو سالم أو إجباره على تخزينها على نفقته الخاصة كما حدث بالنسبة لحمولة الشاحنات التي استوردها قبل ثلاثة أسابيع، مؤكداً أن المستوردين جددوا خلال اجتماع آخر عقده في الغرفة التجارية لمحافظات غزة بعد ان تم حجز بضائعهم رفضهم الاستجابة لقرار دفع الرسوم.

ولم تقتصر مطالبة الحكومة المقالة بالتراجع عن قرارها على المتضررين بشكل مباشر من القرار من مستوردي سبعة عشر سلعة، فقد طالب ممثلو القطاع الخاص في محافظات غزة الحكومة المقالة في أكثر من لقاء بالعمل على معالجة جملة من المشاكل التي تعاني منها مؤسسات وشركات القطاع الخاص إثر



إغراق أسواق غزة بالسلع والمنتجات الواردة عبر الأنفاق والمستوردة عبر معبر كرم أبو سالم التي لها بدائل من المنتجات المحلية.

وفي هذا الإطار، جاء موقف الاتحاد العام للصناعات الذي يعبر عنه رئيس جمعية رجال الأعمال في غزة علي الحايك والرافض لفرض رسوم إضافية على السلع والبضائع الواردة إلى غزة، مطالباً الحكومة المقالة بدعم القطاع الخاص وتخفيف الأعباء التي يتحملها في ظل الحصار.

## الأزمة مستمرة.. بين رفض التجار وإصرار الحكومة المقالة

وأكد أن فرض هذه الرسوم من شأنه أن يثقل كاهل المستهلك المحلي، مشدداً على ضرورة اتخاذ الحكومة المقالة لتسهيلات عملية وحوافز لتشجيع ودعم أنشطة القطاع الخاص من خلال إلغاء الرسوم الضريبية المفروضة على المصانع وإلغاء الضرائب المفروضة على الوقود التي تستخدمه المصانع في أعمالها الإنتاجية المختلفة.

ودعا الحايك لوضع حد لمشكلة البضائع المهربة من الأنفاق التي تؤثر سلباً على المنتجات الوطنية، مطالباً الجهات المختصة في الحكومة المقالة بحماية وضبط السوق المحلية من المخاطر المترتبة على سياسة إغراق سوق غزة بالمنتجات المهربة والمستوردة من السلع التي لها بدائل من المنتجات المحلية. وشدد على ضرورة مراعاة متطلبات النهوض بالقطاع الخاص وتذليل العقبات التي تواجه أنشطته المختلفة وفي مقدمتها إرساء المنافسة الشريفة بين المنتج

الوطني والمستورد، بما يكفل حماية الصناعة المحلية ويعزز من حصتها في السوق المحلية، معتبراً أن دعم المنتج المحلي لا يتم من خلال فرض رسوم إضافية على المنتج المستورد بل من خلال تسهيل منح القروض للمصانع وإلغاء الضرائب المفروضة.

من جانبه، طالب أمين سر المجلس التنسيقي للقطاع الخاص في غزة مأمون أبو شهلا الجهات المسؤولة في الحكومة المقالة في غزة بضرورة التوقف عن جباية الضرائب والجمارك وتجنب القطاع الخاص الأعباء المالية المترتبة على حالة الازدواج الضريبي.

ودعا أبو شهلا الحكومة المقالة للعمل على دعم القطاع الخاص انطلاقاً من دوره كمشغل رئيسي للعمالة في القطاع والعمل على مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في إعداد خطوط التنمية المتعلقة باحتياجات القطاع الخاص، سيما في ظل ما أبدته بعض الدول من استعداد لدعم الاحتياجات اللازمة لتنمية قطاع غزة. أما نائب رئيس الغرفة التجارية لمحافظة غزة رشاد حمادة فقد أكد على ضرورة توجيه الدعم اللازم للقطاع الخاص وتمكين أصحاب المصانع التي دمرتها الحرب الأخيرة على غزة، من استعادة نشاطها وإعادة النظر فيما يتم فرضه من ضرائب إضافية على التجار المستوردين للمنتجات المختلفة من الخارج.

وفيما وصف تجار ومستوردون قرار المقالة بالمجحف وغير القانوني خاصة وأنهم يقومون بتسديد الرسوم الضريبية والجمركية المفروضة على البضائع قبل أن تصل القطاع، معتبرين أنه من شأن هذا القرار إلحاق بالغ الضرر بالمستوردين ومجمل النشاط التجاري في قطاع غزة، فيما

حذر مالكو مطاحن القمح العاملة في قطاع غزة من خطورة تدفق كميات كبيرة من الدقيق إلى أسواق غزة عبر الأنفاق الممتدة في جوف الأراضي الحدودية الفاصلة بين جنوب قطاع غزة والأراضي المصرية مؤكداً أن نشاطهم الإنتاجي تراجع بنسب كبيرة اثر هذه الظاهرة.

وطالب صبري أبو غالي مالك شركة مطاحن أبو غالي بضرورة ضبط سوق الدقيق في محافظات غزة في ظل تدفق كميات كبيرة يومياً من الدقيق المصري المهرب عبر الأنفاق، مشدداً على خطورة تدهور أعمال كافة المطاحن العاملة في القطاع إثر هذا الأمر.

واعتبر أبو غالي أن الحفاظ على استمرارية عمل المطاحن وتمكينها من الإبقاء على العاملين لديها يتطلب من الجهات المسؤولة في القطاع الإسراع بوضع الحلول اللازمة لمعالجة هذه الأزمة من خلال وقف تدفق الدقيق المهرب عبر الأنفاق، بعد ان باتت العديد من المطاحن مهددة بالتوقف منوها بأن أصحاب المطاحن العاملة في القطاع وجهوا، مؤخراً، مذكرة احتجاج إلى وزير الاقتصاد لدى الحكومة المقالة علاء الرفاتي، طالبوا فيها بالعمل على وقف تدفق الدقيق المهرب أو فرض ضريبة على كل شوال من الدقيق بقيمة 20 شيكلاً من أجل إتاحة الفرصة أمام المنتج المحلي في ظل أن سعر شوال الدقيق سعة 50 كيلوغراماً المنتج محلياً يصل المستهلك بـ 100 شيكل بينما شوال الدقيق المهرب يباع للمستهلك بـ 85 شيكلاً.

## أداء بورصة فلسطين للربع الأول 2012

### بورصة فلسطين تغلق تداولات الربع الأول ضمن المنطقة الخضراء.. ومؤشر القدس يسجل ارتفاعاً بنسبة 2.05 %

أغلق مؤشر القدس نهاية الربع الأول من العام 2012 عند مستوى 486.71 نقطة مرتفعاً ما قيمته 9.78 نقطة أي ما نسبته 2.05 % عن إغلاق العام 2011. ويأتي ذلك على خلفية ارتفاع مؤشرات القطاعات كافة مقابل انخفاض مؤشر قطاع الصناعة، حيث ارتفع مؤشر قطاع التأمين بنسبة 7.38 % ليغلق عند مستوى 49.05 نقطة، كذلك ارتفع مؤشر قطاع الاستثمار بنسبة 4.77 % ليغلق عند مستوى 21.98 نقطة، وارتفع مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 2.47 % ليغلق عند مستوى 98.13 نقطة. وأخيراً، ارتفع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.98 % ليغلق عند مستوى 51.35 نقطة، في المقابل انخفض مؤشر قطاع الصناعة بنسبة (3.58 %) ليغلق عند مستوى 63.63 نقطة.

#### أداء مؤشر القدس ومؤشرات القطاعات

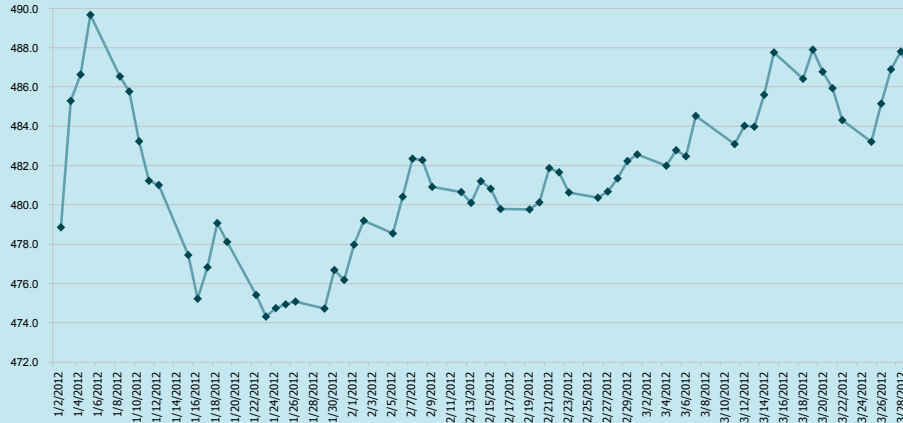
#### Performance of Sectors' Indices

| المؤشر                  | الإغلاق | الافتتاح | التغير        | Indices |
|-------------------------|---------|----------|---------------|---------|
|                         | Close   | Open     | نقطة<br>Point | (%)     |
| القدس*                  | 486.71  | 476.93   | 9.78          | 2.05 %  |
| العام**                 | 257.65  | 253.27   | 4.38          | 1.73 %  |
| البنوك والخدمات المالية | 98.13   | 95.76    | 2.37          | 2.47 %  |
| الصناعة                 | 63.63   | 65.99    | -2.36         | -3.58 % |
| التأمين                 | 49.05   | 45.68    | 3.37          | 7.38 %  |
| الاستثمار               | 21.98   | 20.98    | 1.00          | 4.77 %  |
| الخدمات                 | 51.35   | 50.85    | 0.50          | 0.98 %  |

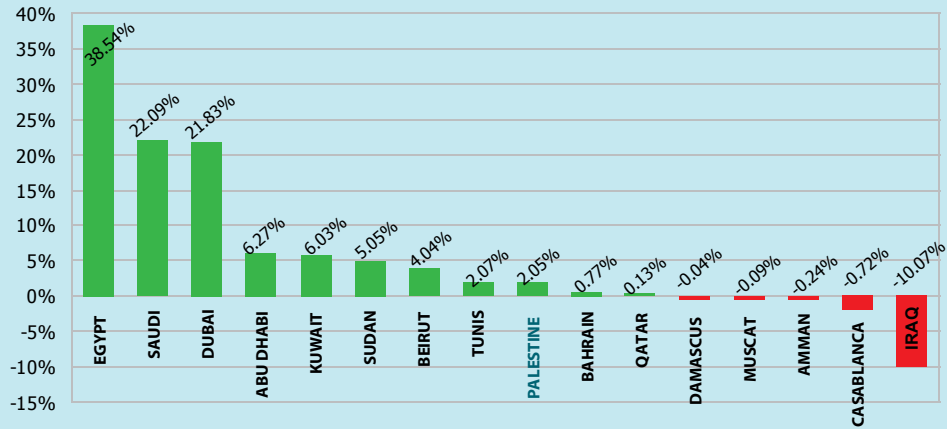
Main PEX Index, Base year: 1997 , base value: 100  
Includes all listed companies, Base year: 2003 , base value: 100

\* المؤشر الرئيسي للبورصة، سنة الأساس 1997 ورقم الأساس 100  
\*\* يشمل جميع الشركات المدرجة، سنة الأساس 2003 ورقم الأساس 100

الإغلاق اليومي لمؤشر القدس للربع الأول 2012  
Daily Closing Values of Al-Quds Index During First Quarter 2012



مقارنة نسبة التغير في مؤشرات الاسواق العربية لشهر آذار 2012 مع اغلاق العام 2011  
Percentage Change in Some Arab Markets Indices for March 2012 Compared With 2011



## ملخص أداء البورصة خلال الربع الأول من العام 2012

تم عقد 63 جلسة تداول في بورصة فلسطين خلال الربع الأول من العام 2012، تم خلالها تداول 47,329,237 سهماً بقيمة 95,746,171 دولاراً أمريكياً نفذت من خلال 11,661 عقداً.

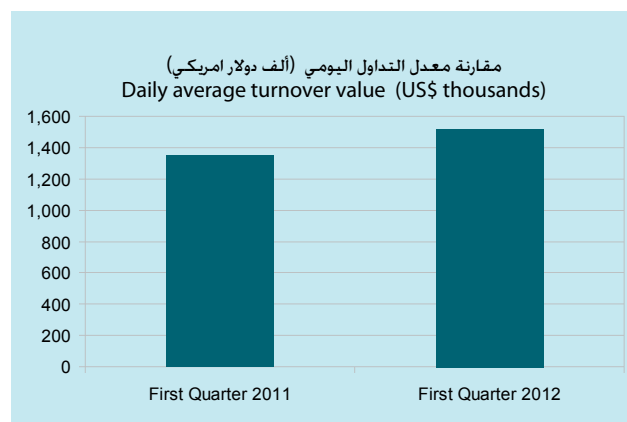
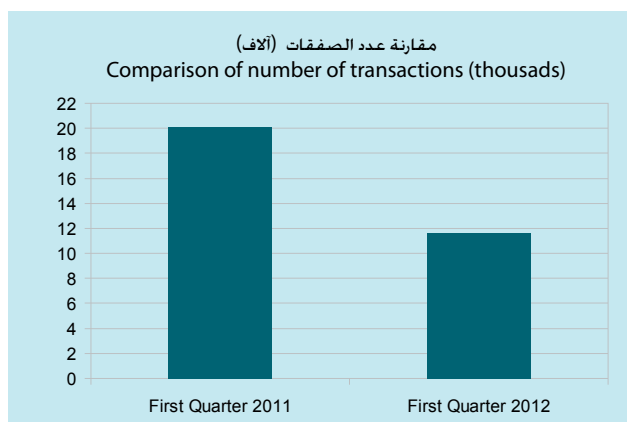
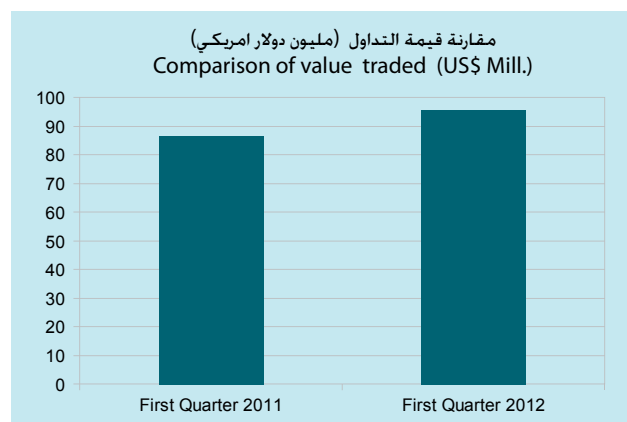
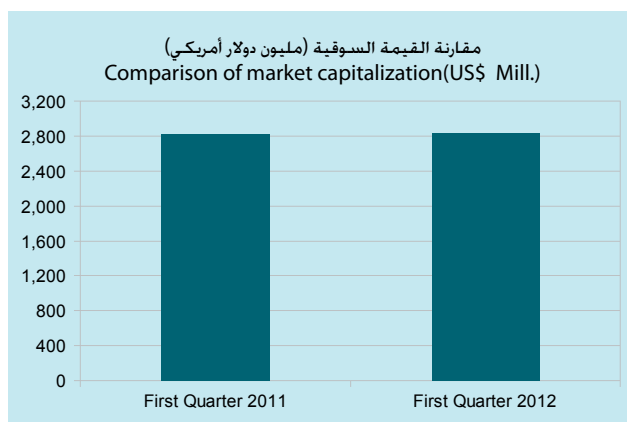
وفيما يتعلق بحجم السوق، فقد بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة نهاية الربع الأول من العام 2012 حوالي 2,834,242,311 دولار أمريكي بارتفاع بلغت نسبته 0.69 % عن نهاية نفس الفترة من العام 2011، في حين بلغت قيمة الاسهم المتداولة 95,746,171 دولاراً بارتفاع بلغت نسبته 10.55 % عن الربع الأول من العام 2011.



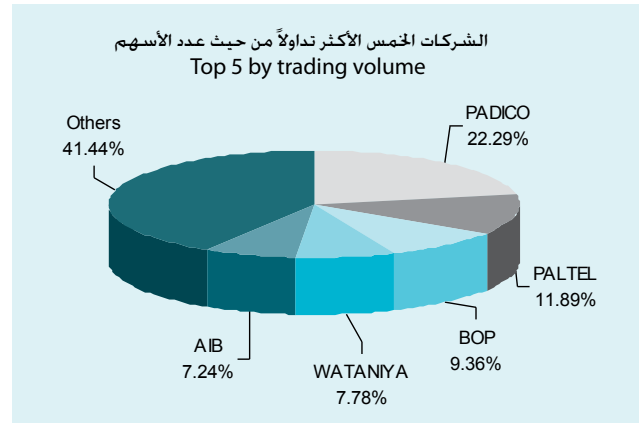
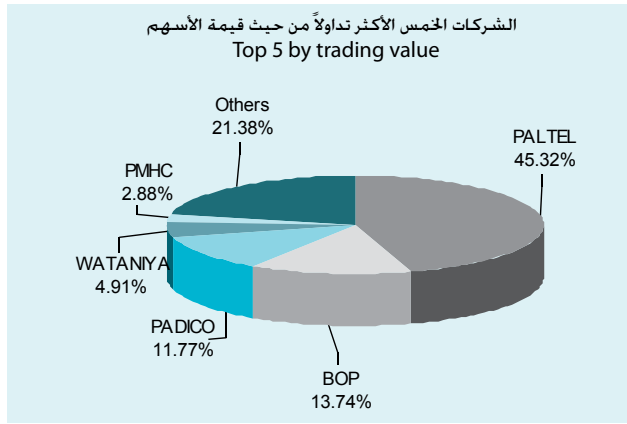
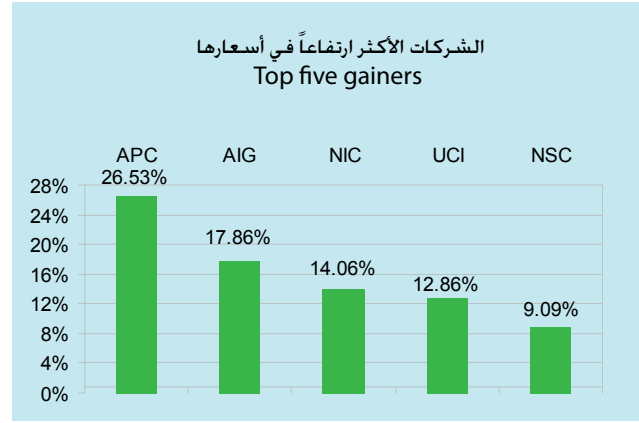
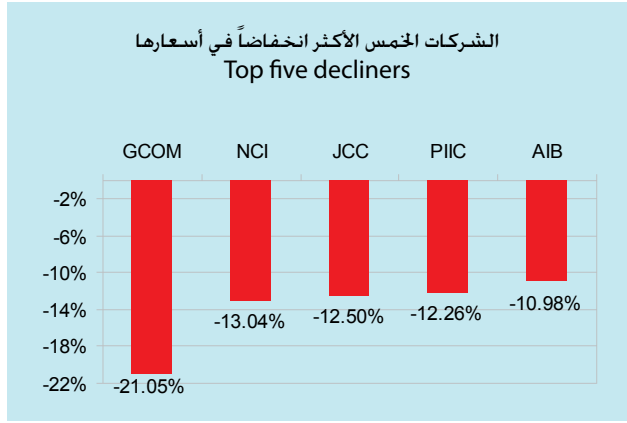
## مقارنة نشاط التداول للربع الأول 2012 مع نفس الفترة من العام 2011

### Trading Activity Comparison First Quarter 2012 with First Quarter 2011

| السنة               | مؤشر القدس       | القيمة السوقية<br>(دولار)        | المعدل اليومي لقيمة<br>الأشهر المتداولة<br>(دولار) | عدد الصفقات            | قيمة الأسهم<br>المتداولة<br>(دولار) | عدد الأسهم<br>المتداولة | عدد جلسات<br>التداول             | Year                  |
|---------------------|------------------|----------------------------------|----------------------------------------------------|------------------------|-------------------------------------|-------------------------|----------------------------------|-----------------------|
|                     | Al-Quds<br>Index | Market<br>Capitalization<br>(\$) | Daily Average<br>Turnover Value<br>(\$)            | No. of<br>Transactions | Trading<br>Value (\$)               | Trading<br>Volume       | Number<br>of Trading<br>Sessions |                       |
| الربع الأول<br>2011 | 497.67           | 2,814,959,352                    | 1,353,277                                          | 20,058                 | 86,609,730                          | 49,284,177              | 64                               | First Quarter<br>2011 |
| الربع الأول<br>2012 | 486.71           | 2,834,242,311                    | 1,519,780                                          | 11,661                 | 95,746,171                          | 47,329,237              | 63                               | First Quarter<br>2012 |
| نسبة التغير         | % -2.20          | % 0.69                           | % 12.30                                            | % -41.86               | % 10.55                             | % -3.97                 | % -1.56                          | Change Percentage     |



## أداء الشركات المدرجة خلال الربع الأول من العام 2012



## إحصائيات القطاعات

استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من قيمة الأسهم المتداولة خلال الربع الأول من العام 2012 حيث شكلت قيمة الاسهم المتداولة على قطاع الخدمات ما نسبة 52.97 % من إجمالي قيم التداول في البورصة، في حين استحوذ قطاع البنوك والخدمات المالية على نسبة 23.27 % من إجمالي قيم التداول خلال نفس الفترة، تلاه في المرتبة الثالثة قطاع الاستثمار بنسبة 17.86 % من إجمالي قيم التداول.

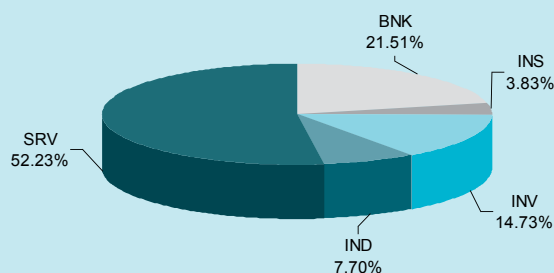
وفيما يتعلق بالقيمة السوقية لا يزال قطاع الخدمات يسيطر على الحصة الأكبر من إجمالي القيمة السوقية للبورصة حيث استحوذ على نسبة 52.23 % من إجمالي القيمة السوقية للبورصة، في حين احتل قطاع البنوك والخدمات المالية المرتبة الثانية بنسبة 21.51 % من إجمالي القيمة السوقية للبورصة.

## إحصائيات القطاعات للربع الأول من العام 2012

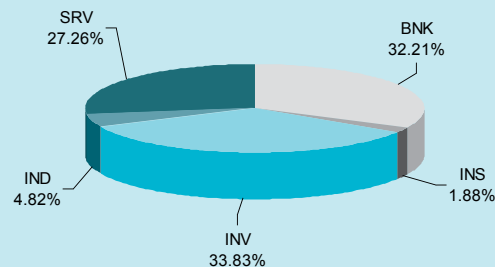
### Sector Statistics for First Quarter 2012

| القطاع                  | القيمة السوقية (دولار) | عدد الصفقات | قيمة الأسهم<br>المتداولة (دولار) | عدد الأسهم<br>المتداولة | الشركات<br>المدرجة | Sector                       |
|-------------------------|------------------------|-------------|----------------------------------|-------------------------|--------------------|------------------------------|
| المجموع                 | 2,834,242,311          | 11,661      | 95,746,171                       | 47,329,237              | 46                 | Total                        |
| البنوك والخدمات المالية | 609,618,308            | 2,266       | 22,275,479                       | 15,246,662              | 8                  | Banking & Financial Services |
| التأمين                 | 108,660,785            | 555         | 693,990                          | 888,020                 | 7                  | Insurance                    |
| الاستثمار               | 417,483,635            | 4,118       | 17,103,857                       | 16,011,867              | 8                  | Investment                   |
| الصناعة                 | 218,182,373            | 804         | 4,957,416                        | 2,281,603               | 11                 | Industry                     |
| الخدمات                 | 1,480,297,209          | 3,918       | 50,715,428                       | 12,901,085              | 12                 | Services                     |

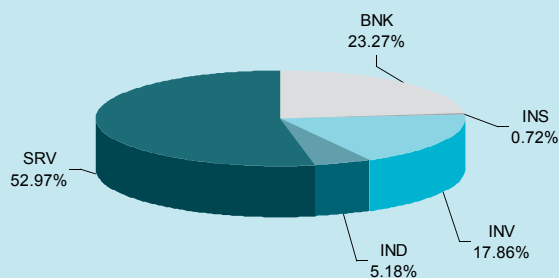
التوزيع النسبي للقيمة السوقية حسب القطاع  
Percentage of market capitalization per sector



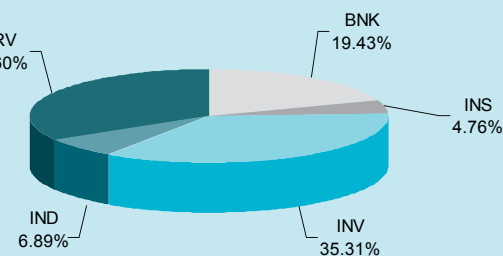
التوزيع النسبي لحجم الأسهم المتداولة حسب القطاع  
Percentage of traded shares per sector



التوزيع النسبي لقيمة الاسهم المتداولة حسب القطاع  
Percentage of value traded per sector



التوزيع النسبي للصفقات حسب القطاع  
Percentage of transactions per sector





## نشاط التداول الشهري الإجمالي للسوق للعامين 2012-2011

### Total Monthly Trading activity for years 2011 - 2012

| الشهر | عدد الأسهم المتداولة | قيمة الأسهم المتداولة | المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة | عدد جلسات التداول       | عدد الصفقات         | القيمة السوقية               | مؤشر القدس    | التغير الشهري            |
|-------|----------------------|-----------------------|--------------------------------------|-------------------------|---------------------|------------------------------|---------------|--------------------------|
| Month | Volume               | Value (US\$)          | Daily Average Turnover Value (US\$)  | No. of trading sessions | No. of transactions | Market Capitalization (US\$) | Al-Quds Index | Monthly Change (%)       |
| 2011  | Total 2010           | 230,516,370           | 451,208,529                          | 1,812,082               | 249                 | 82,625                       | 2,449,901,545 | Annual Growth<br>-0.69   |
|       | January كانون ثاني   | 17,631,367            | 28,155,670                           | 1,279,803               | 22                  | 6,508                        | 2,765,731,635 | 489.50<br>% -0.02        |
|       | February شباط        | 15,102,291            | 27,839,776                           | 1,465,251               | 19                  | 5,301                        | 2,731,778,278 | 482.16<br>% -1.50        |
|       | March آذار           | 16,550,519            | 30,614,284                           | 1,331,056               | 23                  | 8,249                        | 2,814,959,352 | 497.67<br>% 3.22         |
|       | April نيسان          | 22,622,077            | 42,312,503                           | 2,115,625               | 20                  | 8,436                        | 2,844,748,425 | 496.25<br>% -0.29        |
|       | May أيار             | 34,567,141            | 61,246,680                           | 2,783,940               | 22                  | 6,729                        | 2,855,732,148 | 498.80<br>% 0.51         |
|       | June حزيران          | 14,452,947            | 32,828,404                           | 1,563,257               | 21                  | 4,996                        | 2,814,420,639 | 492.71<br>% -1.22        |
|       | July تموز            | 11,190,912            | 22,113,136                           | 1,053,006               | 21                  | 4,224                        | 2,828,245,657 | 494.77<br>% 0.42         |
|       | August آب            | 5,870,616             | 10,457,852                           | 497,993                 | 21                  | 3,189                        | 2,821,807,977 | 491.03<br>% -0.76        |
|       | September أيلول      | 7,668,070             | 15,712,941                           | 785,647                 | 20                  | 3,764                        | 2,801,337,724 | 488.20<br>% -0.58        |
|       | October تشرين أول    | 16,699,936            | 34,598,702                           | 1,572,668               | 22                  | 3,842                        | 2,727,472,678 | 474.71<br>% -2.76        |
|       | November تشرين ثاني  | 5,559,622             | 12,742,037                           | 749,532                 | 17                  | 2,812                        | 2,704,248,039 | 471.77<br>% -0.62        |
|       | December كانون أول   | 16,628,877            | 47,026,230                           | 2,351,312               | 20                  | 3,878                        | 2,782,469,900 | 476.93<br>% 1.09         |
|       | Total 2011           | 184,544,375           | 365,648,216                          | 1,474,388               | 248                 | 61,928                       | 2,782,469,900 | Annual Growth<br>% -2.59 |
| 2012  | January كانون ثاني   | 18,069,722            | 31,484,886                           | 1,431,131               | 22                  | 3,694                        | 2,779,392,262 | 476.18<br>% -0.16        |
|       | February شباط        | 13,897,427            | 25,944,039                           | 1,235,430               | 21                  | 4,244                        | 2,809,886,028 | 482.22<br>% 1.27         |
|       | March آذار           | 15,362,088            | 38,317,246                           | 1,915,862               | 20                  | 3,723                        | 2,834,242,311 | 486.71<br>% 0.93         |
|       | Total 2012           | 47,329,237            | 95,746,171                           | 1,519,780               | 63                  | 11,661                       | 2,834,242,311 | Annual Growth<br>% 2.05  |

## النشاط السنوي الإجمالي للبورصة للفترة 1997 – 2012

### Total yearly activity from 1997 to 2012

| السنة   | عدد جلسات التداول       | عدد الأسهم المتداولة | قيمة الأسهم المتداولة | عدد الصفقات         | المعدل اليومي لعدد الأسهم المتداولة | المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة | المعدل اليومي لعدد الصفقات          | القيمة السوقية             | مؤشر القدس كما هو بتاريخ 31/12 | التغير السنوي في مؤشر القدس (%)   |
|---------|-------------------------|----------------------|-----------------------|---------------------|-------------------------------------|--------------------------------------|-------------------------------------|----------------------------|--------------------------------|-----------------------------------|
| Year    | No. of trading Sessions | Volume               | Value (\$)            | No. of transactions | Daily average turnover Volume       | Daily average turnover Value (\$)    | Daily average turnover transactions | Market Capitalization (\$) | Al – Quds Index                | Al – Quds Index yearly growth (%) |
| 1997    | 66                      | 10,000,526           | 25,181,030            | 1,957               | 151,523                             | 381,531                              | 30                                  | 510,036,142                | 139.13                         | ----                              |
| 1998    | 100                     | 16,746,845           | 68,531,587            | 7,639               | 167,468                             | 685,316                              | 76                                  | 600,496,739                | 154.98                         | 11.39                             |
| 1999    | 146                     | 68,788,626           | 150,092,262           | 10,625              | 471,867                             | 1,028,029                            | 73                                  | 735,936,934                | 236.76                         | 52.77                             |
| 2000    | 211                     | 93,190,283           | 188,964,084           | 20,143              | 442,422                             | 895,564                              | 95                                  | 768,190,283                | 207.62                         | -12.31                            |
| 2001    | 161                     | 33,424,798           | 74,496,050            | 8,205               | 207,805                             | 462,708                              | 51                                  | 727,270,525                | 195.00                         | -6.08                             |
| 2002    | 100                     | 18,663,494           | 45,081,693            | 4,579               | 186,669                             | 450,817                              | 46                                  | 581,826,876                | 151.16                         | -22.48                            |
| 2003    | 223                     | 40,304,432           | 58,280,758            | 10,552              | 180,945                             | 261,349                              | 47                                  | 655,463,931                | 179.81                         | 18.95                             |
| 2004    | 244                     | 103,642,845          | 200,556,709           | 27,296              | 424,766                             | 821,954                              | 112                                 | 1,096,525,380              | 277.56                         | 54.36                             |
| 2005    | 246                     | 369,567,295          | 2,096,178,223         | 166,807             | 1,502,306                           | 8,521,050                            | 678                                 | 4,457,227,305              | 1128.59                        | 306.61                            |
| 2006    | 238                     | 222,689,351          | 1,067,367,951         | 150,592             | 935,670                             | 4,484,739                            | 633                                 | 2,728,811,088              | 605.00                         | -46.39                            |
| 2007    | 248                     | 299,422,814          | 813,469,090           | 157,300             | 1,207,350                           | 3,280,117                            | 634                                 | 2,474,679,018              | 527.26                         | -12.85                            |
| 2008    | 244                     | 339,168,807          | 1,185,204,211         | 152,319             | 036,390,1                           | 4,857,394                            | 624                                 | 2,123,057,098              | 441.66                         | -16.23                            |
| 2009    | 246                     | 238,877,373          | 500,393,398           | 88,838              | 971,046                             | 2,034,120                            | 361                                 | 2,375,366,531              | 493.00                         | 11.62                             |
| 2010    | 249                     | 230,516,370          | 451,208,529           | 82,625              | 925,768                             | 1,812,082                            | 331                                 | 2,449,901,545              | 489.60                         | -0.69                             |
| 2011    | 248                     | 184,544,375          | 365,648,216           | 61,928              | 744,131                             | 1,474,388                            | 250                                 | 2,782,469,900              | 476.93                         | % -2.59                           |
| 2012*   | 63                      | 47,329,237           | 95,746,171            | 11,661              | 751,257                             | 1,519,780                            | 185                                 | 2,834,242,311              | 486.71                         | 2.05                              |
| المجموع | 3,013                   | 2,316,877,471        | 7,316,877,471         | 963,066             |                                     |                                      |                                     | Total                      |                                |                                   |

\*Till 31/03/2012

\* لغاية 31/03/2012

# بورصة SMS

أحصل يومياً على أسعار  
العرض والطلب والإغلاق  
للأسهم الفلسطينية  
على جوالك (37712)



للإشتراك: أرسل (سجل أسهم) إلى الرقم المختصر 37712

رسوم الاشتراك الشهري 5 شيكل لمشتري الفاتورة غير شامل ضريبة القيمة المضافة  
رسوم الاشتراك الشهري 6 شيكل لمشتري الدفع المسبق شامل ضريبة القيمة المضافة

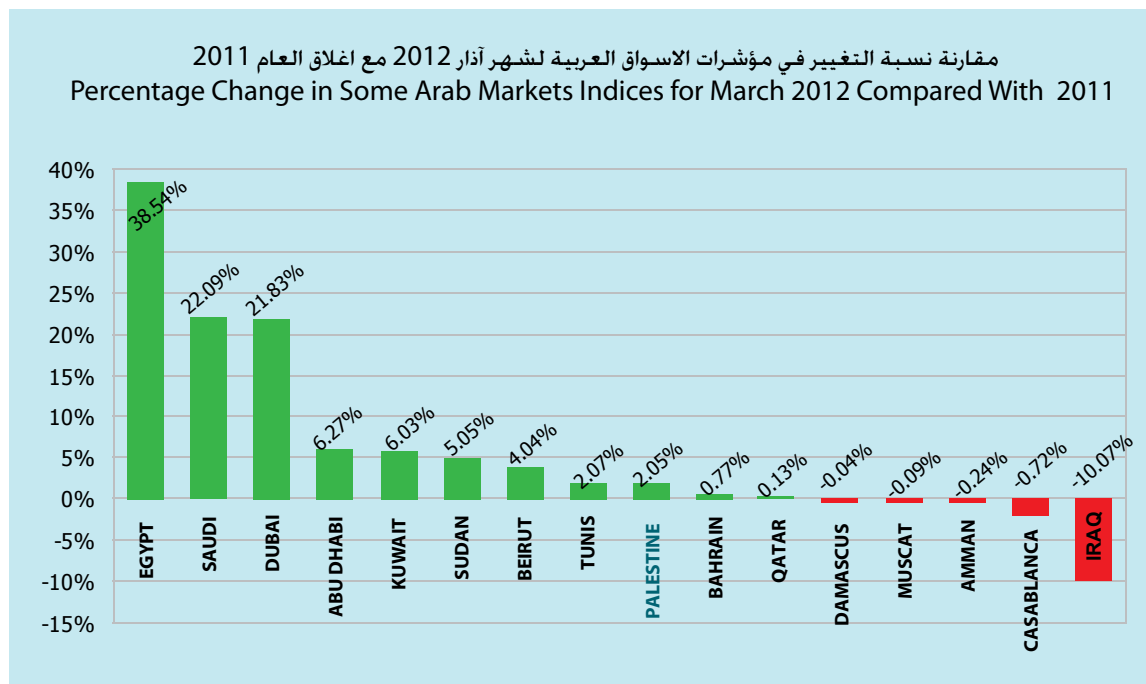


## أداء بعض أسواق المال العربية للربع الأول 2012

### أسواق مصر والسعودية وأبو ظبي تسجل ارتفاعات كبيرة.. وسوق العراق الأكثر انخفاضاً

شهدت معظم أسواق المال العربية خلال الربع الأول من العام 2012 تحسناً ملحوظاً في أدائها حيث شهدت كل من أسواق مصر والسعودية وأبو ظبي ارتفاعات كبيرة، فقد ارتفع مؤشر البورصة المصرية بنسبة 38.54 %، وارتفع كذلك مؤشر السوق السعودي بنسبة 22.09 %، في حين ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 21.83 %. وبالنسبة لأداء بورصة فلسطين، فقد ارتفع مؤشر القدس بنسبة 2.05 % وهي بذلك تحتل المرتبة التاسعة من حيث أعلى نسبة ارتفاع من أصل 16 سوق عربي واردة ضمن هذا التقرير.

وبالنسبة للأسواق الأكثر انخفاضاً، فقد جاء في المرتبة الأولى من حيث أعلى نسبة انخفاض سوق العراق للأوراق المالية، الذي انخفض مؤشره الرئيسي بنسبة (10.07 %). وجاء في المرتبة الثانية مؤشر البورصة المغربية، الذي انخفض بنسبة (0.72 %). تلاه في الانخفاض مؤشر بورصة عمان، الذي انخفض بنسبة (0.24 %).

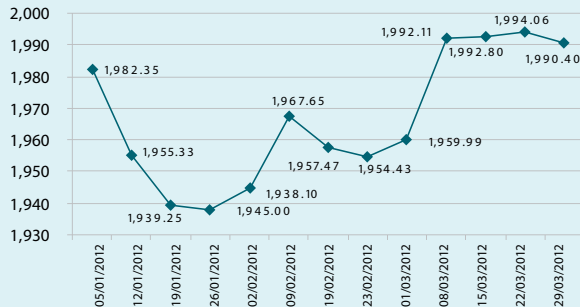




## سوق عمان المالي

أنهى مؤشر بورصة عمان تداولات الربع الأول 2012 عند مستوى 1,999.40 نقطة مسجلاً بذلك انخفاضاً طفيفاً بلغت نسبة 0.24 % عن اغلاق العام 2011 والذي أغلق عند مستوى 1,995.13 نقطة. وبالرغم من الانخفاض الطفيف على قيمة مؤشر بورصة عمان خلال الربع الأول 2012 إلا أن القيمة السوقية حققت ارتفاعاً بنسبة 0.88 % حيث بلغت القيمة السوقية للأسهم المتداولة في بورصة عمان ما مقداره 19.4 مليون دينار. أما بالنسبة لأحجام التداول فقد استمرت بانخفاض حيث سجلت حتى نهاية الربع الأول انخفاضاً منذ بداية العام الحالي بنسبة 33 %، حيث شهد السوق إجمالي تداول قدره 583.1 مليون دينار مقابل 881.8 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي.

الاعلاق الاسبوعي لمؤشر سوق عمان المالي للربع الأول 2012  
Weekly Closing of ASE Index Q1 2012



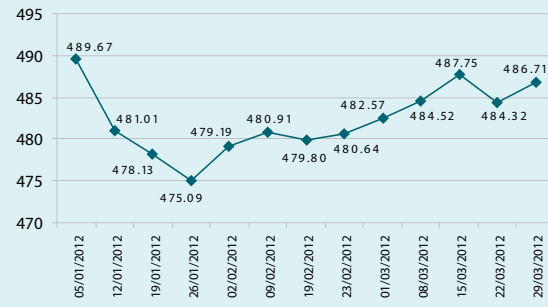
## بورصة فلسطين

أغلق مؤشر القدس نهاية الربع الاول من العام 2012 عند مستوى 486.71 نقطة مرتفعاً ما قيمته 9.78 نقطة أي ما نسبته 2.05 % عن اغلاق العام 2011. على صعيد قيم وأحجام التداول، تم عقد 63 جلسة تداول في بورصة فلسطين خلال الربع الاول من العام 2012، تم خلالها تداول 47,239,237 سهماً بقيمة 95,746,171 دولاراً أمريكياً نفذت من خلال 11,661 عقداً.

وفيما يتعلق بحجم السوق، فقد بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة نهاية الربع الاول من العام 2012 حوالي 2,834,242,311 دولار أمريكي بارتفاع بلغت نسبته 0.69 % عن نهاية نفس الفترة من العام 2011، في حين بلغت قيمة الاسهم المتداولة 95,746,171 دولاراً بارتفاع بلغت نسبته 10.55 % عن الربع الاول من العام 2011.

على صعيد الأداء القطاعي، استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من قيمة الأسهم المتداولة خلال الربع الاول من العام 2012 حيث شكلت قيمة الاسهم المتداولة على قطاع الخدمات ما نسبة 52.97 % من إجمالي قيم التداول في البورصة، في حين استحوذ قطاع البنوك والخدمات المالية على نسبة 23.27 % من إجمالي قيم التداول خلال نفس الفترة، تلاه في المرتبة الثالثة قطاع الاستثمار بنسبة 17.86 % من إجمالي قيم التداول. ولا يزال قطاع الخدمات يسيطر على الحصة الأكبر من إجمالي القيمة السوقية للبورصة بنسبة 52.23 %، في حين احتل قطاع البنوك والخدمات المالية المرتبة الثانية بنسبة 21.51 % من إجمالي القيمة السوقية للبورصة.

الاعلاق الاسبوعي لمؤشر القدس للربع الأول 2012  
Weekly Closing of Al-Quds Index Q1 2012





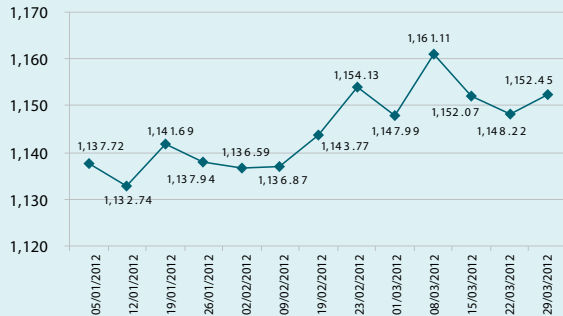
## سوق البحرين

ارتفع المؤشر العام للسوق البحريني خلال الربع الاول من العام الجاري 2012، بمقدار 0.77 % ليقفز من مستوي 1143.69 نقطة مغلقاً عند 1152.45 نقطة. وسجلت قيمة التداول على الاسهم ما يقرب من 21.716 مليون دينار بحريني بعد التداول على 118.933 مليون سهم من خلال 2583 صفقة منفذة.

على صعيد الأسهم خلال الربع الاول، تصدر الارتفاعات سهم «بيت التمويل الخليجي» بارتفاع قدره 72.4 %، تلاه سهم «الخليجية المتحدة للاستثمار» بارتفاع 71.3 %، فيما ارتفع سهم «بنك الإثمار» بنسبة بلغت 38.5 %. فيما تصدر سهم «بنك البحرين والشرق الأوسط» الأسهم المتراجعه بمقدار 27.5 %، تلاه سهم «البنادر للفنادق» بانخفاض 15.5 %. وتراجع سهم «البحرينية الكويتية للتأمين» بانخفاض 9.3 %.

على مستوى القطاعات، كان الارتفاع جماعياً ولم يتراجع منها سوى قطاعي «الصناعة» و«التأمين» بعد ان سجلا انخفاض قدره 12.7 % و 4.1 % على الترتيب. وتصدر القطاعات المرتفعه قطاع «الخدمات» بنسبة بلغت 8.5 %، يليه قطاع «الإستثمار» بارتفاع قدره 3.59 % ثم قطاع «الفنادق والسياحة» بارتفاع 3.02 %، واخيراً قطاع «البنوك التجارية» بارتفاع 1.5 %.

الاعلاق الاسبوعي لمؤشر سوق البحرين للربع الأول 2012  
Weekly Closing of Bahrain Index Q1 2012



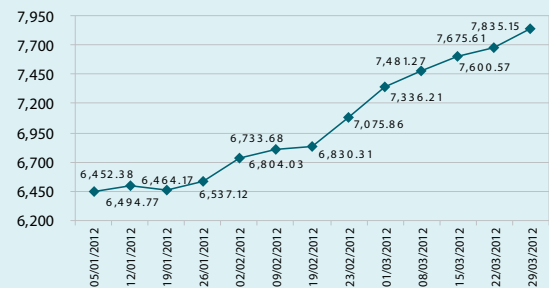
## سوق السعودية

مع نهاية الربع الأول 2012، أغلق المؤشر العام للسوق المالية السعودية (تداول) عند مستوى 7,835.15 مرتفعاً 1,272.3 نقطة (19.39 %) مقارنة بإغلاق نفس الفترة من العام السابق. وبالنسبة لأداء المؤشر من بداية العام حتى تاريخه فقد حقق عائداً إيجابياً قدره 22.09 % (1,417.42 نقطة). وقد كانت أعلى نقطة إغلاق للمؤشر خلال الفترة في يوم 2012/03/31 م عند مستوى 7,835.15 نقطة.

بلغت القيمة السوقية للأسهم المصدرة مع نهاية الربع الأول 2012 ما مجموعه 1,539.61 مليار ريال أي ما يعادل 410.56 مليار دولار أمريكي، مسجلة إرتفاعاً بلغت نسبته 16.72 % عن نفس الفترة من العام السابق. وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة 684.71 مليار ريال أي ما يعادل 182.59 مليار دولار أمريكي وذلك بارتفاع بلغت نسبته 163.07 % عن نفس الفترة من العام السابق.

وبلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة حوالي 31.77 مليار سهم مقابل 12.21 مليار سهم تم تداولها بارتفاع بلغت نسبته 160.26 %. أما إجمالي عدد الصفقات المنفذة فقد بلغ 13.48 مليون صفقة مقابل 5.58 مليون صفقة تم تنفيذها خلال الربع الأول 2011، بارتفاع بلغت نسبته 141.38 %.

الاعلاق الاسبوعي لمؤشر السوق السعودي للربع الأول 2012  
Weekly Closing of Saudi Index Q1 2012





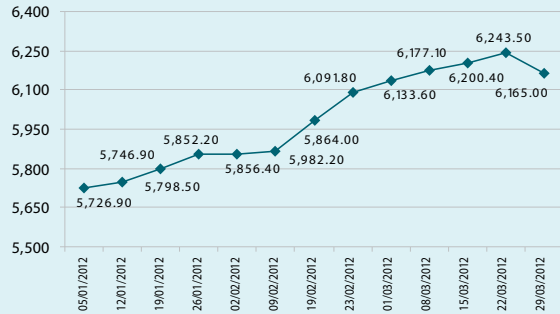


## بورصة الكويت

أغلق المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية مع نهاية الربع الأول من 2012 عند 6,165 نقطة مسجلاً نمواً بنسبة 6.03 % عن إغلاق العام الماضي عند مستوى 5,814.2 نقطة لتبلغ مكاسبه خلال الفترة قرابة الـ351 نقطة. وارتفع المؤشر السعري في 31 جلسة وتراجع في 29 واستقر في واحدة، بينما ارتفع المؤشر الوزني في 31 جلسة وتراجع في 30، وهو ما يُشير للتقارب الشديد بين المؤشرين على مستوى جلسات الارتفاع والانخفاض.

وفي 61 جلسة سجلت أحجام التداولات حوالي 27.47 مليار سهم بلغت قيمتهم 2.38 مليار دينار من خلال تنفيذ 323.4 ألف صفقة، وبلغت القيمة السوقية للبورصة الكويتية بنهاية الربع الأول من العام الجاري 29.04 مليار دينار. سجلت ستة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعاً في مؤشرات بنهاية الثلاثة أشهر الأولى من العام الجاري مقارنة بإقفالات عام 2011، فيما تراجع مؤشري القطاعين الباقيين بنسبة طفيفة.

الاعلاقي الاسبوعي لمؤشر سوق الكويت للربع الأول 2012  
Weekly Closing of Al Kuwait Index Q1 2012

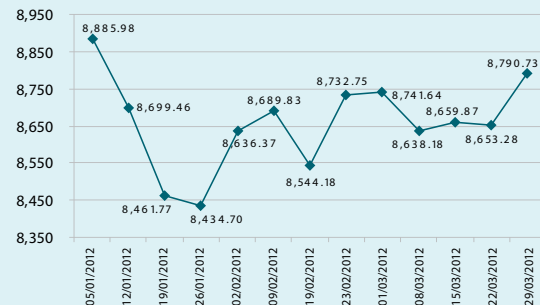


## بورصة قطر

أنهى مؤشر البورصة القطرية تداولات الربع الأول عام 2012 مرتفعاً بنسبة 0.13 %، مقارنة بإغلاقه في نهاية العام الماضي. وكانت أعلى نقطة وصل إليها المؤشر خلال الشهر هي 8,910.21 نقطة، والتي وصل إليها في جلسة 4 كانون ثاني، في حين كانت النقطة 8,376.86 والتي وصل إليها المؤشر في جلسة 24 كانون ثاني هي أدنى مستوى وصل إليه المؤشر خلال الشهر. فيما يتعلق بأداء مؤشر البورصة القطرية خلال شهر آذار فقد حقق المؤشر نمواً طفيفاً بلغت نسبته 0.5 % مقارنة بإغلاقه في نهاية شباط الماضي عند مستوى 8,746.98 نقطة.

شهدت البورصة القطرية تراجعاً ملحوظاً في نشاط التداول مقارنة بنشاط تداول السوق خلال الربع الرابع والأخير من عام 2011، فقد حقق السوق كمية تداول بلغت 514.86 مليون سهم في الربع الأول 2012 مقارنة بـ 668.57 مليون سهم في الربع الأخير من عام 2011 أي بتراجع بلغت نسبته 23 %. وعلى مستوى قيم التداولات فقد شهدت تراجعاً بنسبة 16.2 % لتصل إلى 17.8 مليار ريال خلال الربع الأول 2012 وذلك مقارنة بـ 21.25 مليار ريال في الربع الأخير من عام 2011.

الاعلاقي الاسبوعي لمؤشر بورصة قطر للربع الأول 2012  
Weekly Closing of DSM Index Q 1 2012



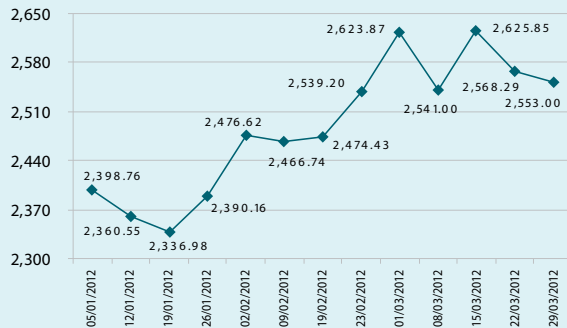


## سوق أبو ظبي للأوراق المالية

أغلق مؤشر سوق أبوظبي المالي تعاملاته على ارتفاع بنسبة 6.27 %، ليغلق فوق مستوى 2550 نقطة، عند 2553 نقطة، مقابل إغلاقه تحت مستوى 2500 نقطة في الربع الرابع من عام 2011 عند 2,402,28 نقطة. أما عن أحجام وقيم التداولات فقد سجلت ارتفاعاً كبيراً حيث ارتفعت أحجام التداولات بنسبة 110.5 %، وبلغت 6 مليار سهم، مقابل 2.88 مليار سهم في الربع الأخير من عام 2011.

وشهدت قيم التداولات ارتفاعات قياسية بنسبة 73.4 %، لتصل إلى 7.27 مليار درهم، مقابل 4.19 مليار درهم في الربع الرابع من عام 2011، في الوقت الذي وصلت فيه عدد الصفقات إلى 91.606 صفقة، مقابل 49.719 صفقة في الربع الرابع من 2011. وعن أداء القطاعات، فقد جاءت بارتفاع جماعي عدا قطاعين سجلوا تراجع هما قطاع التأمين هابطاً بنسبة 3.49 %، وقطاع الاتصالات بخسارة نسبتها 2.63 %، في الوقت الذي سجل فيه قطاع الاستثمار والخدمات المالية ربحاً بنسبة 42.85 %، تلاه قطاع العقارات بمكسب نسبته 36.26 %، ثم قطاع السلع بزيادة نسبتها 35.12 %، وأخيراً قطاع الصناعة بنمو نسبته 13.05 %.

الاجلّاق الاسبوعي لمؤشر سوق أبو ظبي للربع الاول 2012  
Weekly Closing Of Abu Dhabi Index Q1 2012

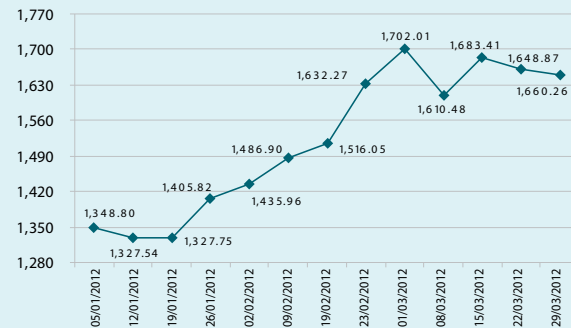


## سوق دبي المالي

أغلق مؤشر سوق دبي المالي تعاملات الربع الأول من 2012 عند مستوى 1,648.87 نقطة مرتفعاً بنسبة 21.83 % مقابل إغلاقه في نهاية عام 2011 عند مستوى 1,353.39 نقطة. وبالنسبة لقيم وأحجام التداول فقد شهدت ارتفاعات قياسية مقارنة بالربع الرابع من 2011، حيث ارتفعت أحجام التداولات بنسبة 363.9 %، لتسجل 17.5 مليار سهم، مقابل 3.78 مليار سهم في الربع الأخير من عام 2011.

وجاءت قيم التداولات بزيادة نسبتها 356.6 %، حيث بلغت 20.48 مليار درهم، مقابل 4.48 مليار درهم في الربع الأخير من عام 2011، في الوقت الذي جاءت فيه عدد الصفقات بارتفاع نسبته 275 %، حيث وصلت إلى 255.57 ألف صفقة، بدلا من 68.13 ألف صفقة في الربع الأخير من عام 2011. وعن أداء القطاعات، فقد جاءت القطاعات بارتفاع جماعي عدا قطاع السلع استقر دون تغيير.

الاجلّاق الاسبوعي لمؤشر سوق دبي للربع الاول 2012  
Weekly Closing of Dubai Index Q1 2012



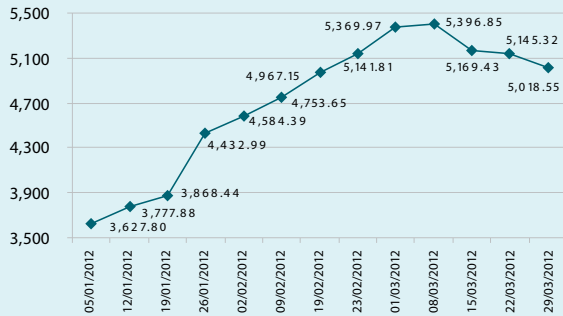


## بورصة مصر

عوضت البورصة جزءا من خسائرها المسجلة عام 2011، والتي أفقدتها نحو 50 % من قيمة مؤشرها الرئيسي، بعد أن حقق المؤشر الرئيسي (EGX 30) ارتفاعا خلال الربع الأول بنحو 38,54 %، ليرتفع من مستوى 3,622.35 نقطة، إلى 5,018.55 نقطة، رابحا نحو 1,396.2 نقطة. كما صعد المؤشر الثانوي للأسهم المتوسطة والصغيرة، بنسبة 9,01 %، صاعدا من مستوى 415.59 نقطة، إلى 453.02 نقطة، بينما بلغت نسبة صعود المؤشر الأشمل للبورصة (EGX 100) بنحو 23,08 %، ليغلق عند مستوى 791.51 نقطة، مقابل 643.07 نقطة عند الفتح.

وسجلت قيم التداولات خلال تعاملات الربع الأول من العام الحالي، نحو 36,2 مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو 8,249 مليون ورقة، منفذة على 1,803 ألف عملية، مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها 28 مليار جنيه، وكمية تداول بلغت 3,648 مليون ورقة، منفذة على 1,047 ألف عملية خلال الثلاثة شهور السابقة.

الاجلغ الاسبوعى لمؤشر السوق المصرى للربع الاول 2012  
Weekly Closing of Egypt Index Q1 2012



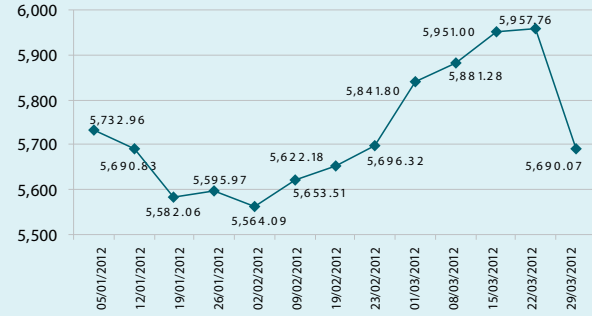
## سوق مسقط للأوراق المالية

أنهى مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية تداولاته منخفضا بنسبة 0.09 %، ليخسر 5.05، فقد أغلق عند مستوى الـ 5,690.07 نقطة مقارنة بإغلاقه في نهاية العام الماضي عند مستوى 5,695.12 نقطة، وكانت أعلى نقطة يصل إليها المؤشر خلال الربع الأول هي 5,981.02 نقطة والتي وصل إليها في جلسة 14 آذار الماضي، بينما كانت أدنى نقطة هبط إليها المؤشر هي 5,559.02 نقطة والتي وصل إليها في جلسة 1 شباط الماضي.

أما على مستوى التداولات فقد شهد شهر آذار نمواً في نشاط التداول، حيث ارتفعت الكميات بنسبة 98.6 % لتصل إلى 437.5 مليون سهم خلال شهر آذار وذلك مقارنة بـ 220.28 مليون سهم في شهر شباط، أما القيم فقد شهدت نمواً بنسبة 24.3 % لتصل إلى 109 مليون ريال وذلك مقارنة بـ 88.04 مليون ريال في شهر شباط. وكانت محصلة أداء قطاعات سوق مسقط خلال الربع الأول هي ارتفاع كل القطاعات.

وكان سوق مسقط شهد نمواً كبيراً في نشاط التداول خلال الربع الأول 2012 مقارنة بنشاط تداول السوق خلال الربع الرابع، 2011 حيث حقق السوق كمية تداول بلغت 898.58 مليون سهم في الربع الأول 2012 مقارنة بـ 490.39 مليون سهم في الربع الأخير من عام 2011 أي بزيادة بلغت نسبتها 83.2 % . وعلى مستوى قيم التداولات فقد شهدت نمواً بنسبة 50.3 % لتصل إلى 265.54 مليون ريال خلال الربع الأول 2012 وذلك مقارنة بـ 176.67 مليون ريال في الربع الأخير من عام 2011 .

الاجلغ الاسبوعى لمؤشر سوق مسقط للربع الاول 2012  
Weekly Closing of Muscat Index Q1 2012

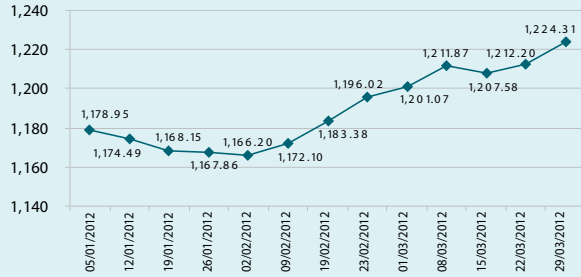






## بورصة بيروت

الاجلاق الاسبوعي لمؤشر سوق بيروت (بلوم) للربع الأول 2012  
Weekly Closing of Beirut Index Q1 2012



بلغت قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت خلال الربع الأول من عام 2012 نحو 91 مليون دولار، وبلغ عدد الأسهم المتداولة 13,389,834 سهماً. وكان عدد الأسهم المتداولة في بورصة بيروت خلال عام 2011 قد سجل تراجعاً قياساً على عام 2010، كما تراجعت قيمة الأسهم الى أكثر من النصف. يشار الى أن عدد الأسهم المتداولة في بورصة بيروت خلال عام 2011 بلغ نحو 107 ملايين سهم قيمتها حوالي 515 مليون دولار، وذلك مقابل نحو 165.54 مليون سهم قيمتها حوالي 1.80 مليار دولار في العام 2010.



## شركة المصنوعات الورقية

دفاتر ملاحظات



ورق حاسوب



صناعة وطنية بأيدي فلسطينية

فايلات



دفاتر سبيرانال



دفاتر مدرسية



Hebron P.O.BOX (526)

Tel: +970-2-2224237

Fax: +970-2-2224068

E-mail: info@pic.ps

البنك الإسلامي الفلسطيني  
PALESTINE ISLAMIC BANK



التميز في جودة الأداء المصرفي الإسلامي

رؤيتنا

+970 8 2825269  
+970 8 2827360  
ص.ب: 1244

الإدارة الإقليمية

+970 2 2407154  
+970 2 2414056  
ص.ب: 2106

الإدارة العامة - المركز الرئيسي "محافظة رام الله والبيرة"  
General Management - Head Quarter  
"Ramallah & Al-Bireh Governorate"

www.islamicbank.ps info@islamicbank.ps



## البورصة المصرية

مع اندلاع شرارة ثورة 25 يناير 2011، كانت البورصة المصرية المتأثر الأكبر بالأوضاع غير المستقرة، وتحت نذير الخسائر المتواصلة -الذي أفقدها نحو 50 % من قيمة مؤشرها الرئيسي في الأيام الأولى من الثورة، اضطرت إدارة البورصة إلى وقف تداولات البورصة بتاريخ 2011/1/30، لتعاود استئناف التداول من جديد بتاريخ 2011/3/23.

وفي نظرة عامة على أداء البورصة المصرية حتى نهاية الربع الأول عام 2012، تمكنت البورصة من تعويض جزء مهم من خسائرها التي منيت بها عام 2011، عقب ثورة 25 يناير، فقد حقق المؤشر الرئيسي للبورصة «EGX 30»، الذي يضم أعلى 30 شركة من حيث السيولة والنشاط، ارتفاعاً في الربع الأول من العام الجاري بنحو 38,54 % مقارنة بإغلاقه نهاية عام 2011، فيما بلغت القيمة السوقية للبورصة المصرية نحو 362 مليار جنيه مصري.

تُعد «البورصة المصرية» واحدة من أقدم البورصات في منطقة الشرق الأوسط، وتعود جذورها إلى القرن التاسع عشر، عندما تم إنشاء بورصة الإسكندرية عام 1883، وتلتها بورصة القاهرة عام 1903. وهي بورصة الأوراق المالية الوحيدة المعتمدة في جمهورية مصر العربية. وتحتوي ثلاثة أنواع من الأوراق المالية التي يتم تداولها، وهي: الأسهم (الأسهم العادية والممتازة)، والسندات (السندات الحكومية وسندات الشركات)، وصناديق الاستثمار المغلقة. ومن الناحية القانونية، تعد «البورصة المصرية» شخصية اعتبارية عامة، ولا توجد لها أسهم مصدرة أو مملوكة لجهات أخرى، فهي ملك للدولة.

وبنظرة تاريخية، وخلال أربعينيات القرن العشرين، نشطت كلتا البورصتين وأصبح لكل منهما كياناً مستقلاً. حينها، صُنفت بورصة الإسكندرية في المركز الخامس عالمياً. في عام 1997 تم إعادة تعريف الهيكل القانوني للبورصتين، وتم معاملة «البورصة المصرية» ككيان واحدة ومؤسسة واحدة، يضم كلتا البورصتين، القاهرة والإسكندرية، لديهما مجلس إدارة واحد، ومقرين، أحدهما بالقاهرة والآخر بالإسكندرية.





نماء

شراكة

البنية التحتية

النطاق العريض

تكامل

المستقبل

الإنترنت

استثمار

الخط الثابت

التكنولوجيا

المجتمع

توزيع أرباح

الخلوي

الشبكات

الخدمات

تواصل

قيم

نبني  
لنتواصل

في فلسطين

WWW.PALTELGROUP.PS



مجموعة الاتصالات الفلسطينية  
PALTEL GROUP